حزب الله

إشكالية السياسة والمقاومة في مجتمع متنوع

تأليف

عبد الغني عماد



مراصد ٢٠

كراسات علمية محكمة تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية، مكتبة الإسكندرية

مراصد

كراسات علمية ٢٠

حزب الله

إشكالية السياسة والمقاومة في مجتمع متنوع

تأليف
عبد الغني عماد



مراصد ٢٠

كراسات علمية محكمة تعنى برصد أهم الظواهر الاجتماعية الجديدة لا سيما في الاجتماع الديني العربي والإسلامي، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية.

حزب الله

إشكالية السياسة والمقاومة في مجتمع متنوع

- الشيعة وجمهورية الاستقلال
- التأسيس: أمة "حزب الله"... الرسالة المفتوحة
- المرجعية: ولاية الفقيه... لا الأمة
- البناء التنظيمي: آليات التعبئة والاستنهاض
- زمن الاحتراب: "أمل" و"حزب الله" وحرب المخيمات
- زمن المقاومة.. العمليات العسكرية وإنهاك العدو
- زمن السياسة والبرلمان
- زمن الفتنة .. الصراع في الداخل
- إعلان الوثيقة السياسية الجديدة (٢٠٠٩) ومدلولاتها
- "حزب الله" والثورات العربية
- خلاصة تحليلية

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء النشر (فان)

عماد، عبد الغني.

حزب الله : إشكالية السياسة و المقاومة في مجتمع متنوع / عبد الغني عماد.- الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، ٢٠١٣.

ص. سم. (مراصد ؛ ٢٠)

تدمك 978-977-452-234-2

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

١. لبنان -- حزب الله. ٢. لبنان -- أحوال سياسية. ٣. لبنان -- أحزاب سياسية. ٤. التعددية -- جوانب سياسية. أ. مكتبة الإسكندرية. وحدة الدراسات المستقبلية. ب. العنوان. ج. السلسلة.

ديوي – 324.2095692 2013671442

ISBN: 978-977-452-234-2

رقم الإيداع: 10778/2013

طُبع هذا الكتاب بدعمٍ من المنحة المقدَّمة من مؤسسة كارنيجي بنيويورك لمكتبة الإسكندرية.

المحتويات

تقديم	٧
الشيعة وجمهورية الاستقلال	٧
التأسيس: أمة "حزب الله" .. الرسالة المفتوحة	١٠
المرجعية: ولاية الفقيه... لا الأمة	١٦
البناء التنظيمي: آليات التعبئة والاستنهاض	٢٣
زمن الاحتراب: أمل وحزب الله وحرب المخيمات	٣٥
زمن المقاومة... العمليات العسكرية وإنهاك العدو	٣٩
زمن السياسة والبرلمان	٤٣
زمن الفتنة... الصراع في الداخل	٥٧
إعلان الوثيقة السياسية الجديدة (٢٠٠٩) ومدلولاتها	٦٦
حزب الله والثورات العربية	٧٢
خلاصة تحليلية	٧٥
لائحة المراجع والمصادر	٨١

تقديم

لم يكن دور الشيعة في لبنان يمثل هذه الأهمية التي يحتلها اليوم، ولم يكن بالتالي يستقطب ذلك الكم من الدراسات والاهتمام الإعلامي والسياسي، ليس على الصعيد المحلي والإقليمي فقط، بل أيضًا على الصعيد الدولي، وهو اهتمام أخذ بالازدياد والتوسع خلال الحرب الأهلية في لبنان وما نتج منها من تضخم لدور الميليشيات من جهة، ولاحتلال الجنوب اللبناني من قبل جيش الاحتلال الصهيوني من جهة ثانية، الأمر الذي أدى إلى بروز دور جديد ومؤثر لـ"حركة أمل" في العديد من المحطات العسكرية للحرب اللبنانية، وإلى انبثاق المقاومة الإسلامية التي قادها "حزب الله" لتحرير الجنوب.

الشيعة وجمهورية الاستقلال

لا يعني هذا أن دور الشيعة في لبنان كان قبل ذلك هامشيًّا، بقدر ما يعني أن التمثيل العددي للشيعة أو الحصة الشيعية في النظام اللبناني كانت دومًا دون وزنهم الديمغرافي الحقيقي. فالنخبة السياسية والاجتماعية الشيعية وجدت نفسها دومًا في نظام من المحاصصة الطائفية يحرمها من استلام حقائب سياسية مهمة في الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال. وكان هذا الحرمان يعكس نفسه على مستوى الخدمات والمرافق العامة في المناطق الشيعية التي صُنّفت بأنها الأكثر فقرًا وحرمانًا.

هذا الواقع اللبناني الذي كرس منذ الاستقلال التفاوت بين الطوائف والمناطق أوجد مناخًا ساعد على إضفاء المشروعية الواقعية على الطرح الطائفي عمومًا، وهو أمر يأخذ مداه الخطر والمؤذي حين تتقاطع إشكالية الحرمان من الحقوق مع القهر الذي تفرضه تركيبة طائفية تهيمن على النظام وتحتكر المناصب الرئيسة، كما كان يحدث عندما حكم لبنان وفق الصيغة المارونية السياسية التي فاقمت عند الشيعة الشعور بالحرمان والقهر.

في هذا المناخ جاء الإمام موسى الصدر[1] إلى لبنان عام ١٩٥٩ بتشجيع من أستاذه ومرشده السيد محسن الحكيم. ولم يكن مجيئه إلى لبنان كمجرد زعيم ديني تقتصر مهامه على الفتوى والوعظ، بل

(١) ولد الإمام السيد موسى الصدر في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٢٨م في مدينة "قم" في إيران، حيث تلقّى في مدارسها الحديثة علومه الابتدائية والثانوية، كما تلقى دراسات دينية في كلية "قم" للفقه.= تابع دراسته الجامعية في كلية الحقوق بجامعة طهران، وأتقن اللغتين العربية والفارسية، وألمّ باللغتين الفرنسية والإنكليزية. صار أستاذًا محاضرًا في الفقه والمنطق في جامعة "قم" الدينية. وانتقل في عام ١٩٥٤ إلى العراق، وبقي في النجف الأشرف أربع سنوات يحضر فيها دروس المراجع الدينية الكبرى: السيد محسن الحكيم، والشيخ محمد رضا آل ياسين، والسيد أبو القاسم الخوئي، في الفقه والأصول.

جمعت بعض محاضراته وأبحاثه في كتابين: أ- منبر ومحراب. ب- الإسلام عقيدة راسخة ومنهج حياة.

قدم الإمام السيد موسى الصدر إلى لبنان – أرض أجداده – أول مرة في عام ١٩٥٥، فتعرف إلى أنسبائه في صور وشحور، وحلّ ضيفًا في دار كبيرهم حجة الإسلام المرجع الديني السيد عبدالحسين شرف الدين الذي تعرف إلى مواهب الإمام الصدر ومزاياه، وصار يتحدث عنه في مجالسه بما يوحي بجدارته لأن يخلفه في مركزه بعد وفاته. بعد أن توفي حجة الإسلام السيد عبدالحسين شرف الدين بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣٠، قدم الإمام الصدر إلى لبنان في أواخر عام ١٩٥٩ وأقام في مدينة صور. وبعد أن وقف على أحوال الطائفة الإسلامية الشيعية ومناطقها ومؤسساتها في لبنان، ظهرت له الحاجة إلى تنظيم شؤون هذه الطائفة، فأخذ يدعو إلى إنشاء مجلس يرعى شؤون هذه الطائفة أسوة بالطوائف الأخرى. واستمر متابعًا هذه الدعوة سنوات، بشكل علمي مدروس ومبني على إحصاءات، وبيّن الأسباب الموجبة للمطالبة بإنشاء هذا المجلس، وأعلن أن هذا المطلب أصبح مطلبًا جماهيريًّا تتعلق به آمال الطائفة.

وآتت الدعوة نتائجها بإجماع نواب الطائفة الإسلامية الشيعية على تقديم اقتراح قانون بالتنظيم المنشود، أقره مجلس النواب بالإجماع في جلسة ٦٧/٥/١٦، وصدّقه رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٩، وبمقتضاه أنشئ "المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى". ونص القانون المذكور على أن يكون لهذا المجلس رئيس يمثله ويمثل الطائفة، ويتمتع بالحرمة والحقوق والامتيازات ذاتها التي يتمتع بها رؤساء الأديان. و بتاريخ ٢٣/٥/٦٩ انتخب الإمام السيد موسى الصدر أول رئيس للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى. انظر الرابط الخاص بالإمام موسى الصدر: http://www.imam-moussa.com/sirah.htm

كان يتطلع إلى دور فاعل يتجاوز إطار الدور الديني التقليدي المعروف، وهذا ما جعله منذ البداية على صدام مع الزعامات التقليدية التي كان يخضع لها جبل عامل، والتي رأت فيه منافسًا فعليًا أخذ يستقطب جماهير الشيعة.

شرع الإمام الصدر فور عودته في إيجاد الأُطُر الوطنية والتنظيمية الجامعة لأبناء الطائفة الذين توزعوا وتفرقوا على الأحزاب العقائدية وقوى التقليد السياسي اللبناني، فضلاً عن التنظيمات والفصائل الفلسطينية. وبدأ الإمام نشاطه الاجتماعي الفاعل ذا الطابع المؤسساتي في جبل عامل في جنوب لبنان، ثم توسع باتجاه البقاع، فضلاً عن تجمعات أحزمة البؤس حول بيروت التي راح يقطنها أعداد متزايدة من الشيعة، وراح يؤسس العديد من الجمعيات والمراكز الثقافية والدينية والخيرية، وأهمها "جمعية البر والإحسان" و"معهد الدراسات الإسلامية" و"مؤسسة التعليم المهني" و"جمعية بيت الفتاة". وما لبث أن تخطى نفوذه الحضور السياسي التاريخي للزعامات التقليدية، فضلاً عن الأحزاب الوطنية في هذه المناطق.

وحين أقر المجلس النيابي بمتابعة دؤوبة منه، القانون رقم ٢٧/ ٦٧ بتاريخ ١٩ شباط/ فبراير ١٩٦٧، والقاضي بتنظيم شئون الطائفة الإسلامية الشيعية في كيان قانوني مستقل عن المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى الذي يضم السُّنة والشيعة، وبالتالي تشكيل "مجلس إسلامي شيعي أعلى" الذي ولد عمليًا في ١٨ أيار/مايو ١٩٦٩، تولّى الإمام الصدر رئاسته في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٦٩، على الرغم من الأصوات المعترضة من جانب قيادات دينية وسياسية شيعية وسُنية على تشكيل مؤسسة مذهبية، تخوفًا من إضعاف الوحدة الإسلامية، الأمر الذي دعا الإمام الصدر وفور انتخابه رئيسًا لأول مؤسسة مذهبية شيعية رسمية في لبنان، إلى رسم أهداف هذه المؤسسة، مؤكدًا أن هذا التنظيم "لن يفرق بين المسلمين"، كما يظن البعض، بل هو يسهل مهمة التوحيد من طريق الحوار والتفاهم بين الممثلين الحقيقيين. والواقع أن هذا التنظيم الجديد كان في محصلته نتيجة منطقية للاستنهاض الشيعي العام الذي نجح الإمام في إحداثه مستقطبًا الأغلبية الساحقة من جمهور الطائفة.

كان الإمام الصدر في خطابه السياسي والاجتماعي يتكلم من منطلق وطني وباسم كل الطوائف، لكن أنصاره وأتباعه كانوا من الطائفة الشيعية حصرًا، وقد أظهر من خلال هذا العمل التعبوي للشيعة عمق الاعتراض على النهج الرسمي الذي أمعن في إفقار وتهميش وحرمان المناطق الطرفية والمحافظات عمومًا التي تقتصر على السكان الشيعة فقط، وإن كان التكوين الريفي والتمركز الغالب للشيعة في الجنوب والبقاع قد أضفى على "حركة المحرومين" التي أطلقها الإمام الصدر في عام ١٩٧٣ الهوية الطائفية والتكوين المذهبي.

لم تصبح حركة المحرومين حركة سياسية ذات ثقل مذهبي راجح إلا في سياق الحرب الأهلية اللبنانية وبروز تعابيرها المسلحة المختلفة. ويبدو أن الاتجاه نحو "العسكرة" في حركة المحرومين بدأ

بشكل غير معلن كردة فعل على العدوان الصهيوني المتواصل على قرى وبلدات الجنوب الذي كانت تنتشر على أرضه فصائل المقاومة الفلسطينية تجمعهما مشاعر الحرمان والمرارة والظلم وغارات الإسرائيليين. والواقع أن الانفجار الذي وقع في معسكر تدريبي لحركة المحرومين، والذي ذهب ضحيته ٤٣ شابًا في منطقة البقاع، عجل في الاعتراف بوجود ذراع عسكري للحركة أطلق عليه "أفواج المقاومة اللبنانية" التي اختصر اسمها رمزيًا بـ"أمل".

أُعلن في تموز/ يوليو ١٩٧٥ عن ولادة "أمل" كذراع عسكري لحركة المحرومين التي اعتبرها الإمام موسى الصدر مستقلة تنظيمًا عن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى؛ حيث تقوم العلاقة بينهما على التنسيق، لا الاندماج.

مارست "حركة فتح" دورًا رئيسًا في تسليح "حركة أمل"، لكن الإمام الصدر لم يتورط في الحرب الأهلية عند انفجارها، بل سعى إلى إيقافها. وقد اعتصم في بدايتها في مسجد العاملية في قلب العاصمة، وأضرب عن الطعام في محاولة لوضع حد للأحداث الدامية، لكن الحرب جرفت بتداعياتها رغبة الأطراف المحلية المتقاتلة. وحدث تباين واضح في الموقف في ما بين الإمام الصدر والمقاومة الفلسطينية وحلفائها في الحركة الوطنية، فقد أيد الإمام الوثيقة الدستورية التي كانت بمنزلة إعلان مبادئ لحل الأزمة اللبنانية على أسس جديدة من الحقوق الطائفية المتوازنة، ثم رحّب الإمام بالتدخل العسكري العربي إثر قمة الرياض وتفويض قوات الردع العربية في عام ١٩٧٦، في الوقت الذي عارضت ذلك قوى التحالف الفلسطيني واللبناني.

في أواخر شهر آب/ أغسطس من عام ١٩٧٨ حدث الاختفاء الغامض للإمام الصدر أثناء قيامه بزيارة رسمية إلى ليبيا. تعددت الروايات حول هذا الموضوع الذي بقي لغزًا محيرًا عند البعض، لكنه أثار في الأوساط الشيعية موجة غضب عارمة ضد العقيد معمر القذافي الذي جرى تحميله مسئولية هذا الاختفاء. كان لاختفاء إمام شيعة لبنان في ظروف غامضة أثرٌ عميق هز الوجدان الشيعي وحرّك الذاكرة الجماعية لما تحمله فكرة "الغيبة" للإمام المعصوم في العقيدة الشيعية من دلالات محورية تدعو في خلاصتها إلى الإيمان بعودته ليملأ الأرض عدلاً بعد أن مُلئت ظلمًا وجورًا. وكان من نتائج اختفاء الإمام الصدر تفاقم الشعور بالاستهداف والمظلومية عند الشيعة، وبخاصة أن الاعتداءات الإسرائيلية أخذت بالتزايد، وتُوّجت حينها بما سمّي بعملية الليطاني في آذار/ مارس ١٩٧٨ التي ألحقت أضرارًا بالغة بسكان الجنوب اللبناني وممتلكاتهم وبلداتهم وقُراهم. وقد نتج من هذه العملية تعميق الخلافات اللبنانية وتنفير الشيعة من الفلسطينيين المقيمين في الجنوب باعتبارهم مسئولين عن استجلاب الاعتداءات الصهيونية، بحكم وجودهم العسكري الكثيف، وانطلاق عملياتهم المسلحة ضد العدو الصهيوني من بين قراهم وبلداتهم، التي كانت تستجلب، كلما حدثت، عقابًا صهيونيًا يصيب السكان المدنيين، أكثر مما يصيب القواعد العسكرية. وقد استمرت الاعتداءات الصهيونية

بوتيرة متصاعدة حتى حدث الاجتياح الصهيوني الأوسع للبنان في عام ١٩٨٢، الذي وصل إلى العاصمة بيروت بهدف طرد منظمة التحرير الفلسطينية وتوقيع اتفاقية تطبيع مع حكومة لبنانية مطواعة.

ما بين الاجتياح الأول في عام ١٩٧٨ والثاني في عام ١٩٨٢ حدثان بارزان ساهما في خلق معطيات جديدة في الساحة الشيعية واللبنانية، بل والإقليمية. تمثل الأول بتغييب الإمام الصدر، والثاني بانتصار الثورة الإيرانية الإسلامية بقيادة الإمام الخميني، الأمر الذي فجّر عاصفة من التأييد، فضلاً عن ارتفاع المعنويات والتأثيرات العاطفية لدى الجمهور الشيعي في لبنان.

والواقع أنه بالإضافة إلى الإمام موسى الصدر مارست شخصيات دينية أخرى دورًا محوريًّا في التمهيد للمناخ الجهادي المقاوم الذي تفجر أثناء الاجتياح الثاني. ومن هؤلاء كان الشيخ محمد مهدي شمس الدين الذي شغل منصب نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى بعد تغييب الإمام الصدر، وكان له مواقف مهمة واجتهادات فكرية عميقة التأثير، والذي دعا إلى تأسيس المقاومة المدنية الشاملة لمواجهة الاحتلال الصهيوني، وكان شديد الوضوح في الدعوى إلى قتال إسرائيل لتحرير الأرض. كذلك برز السيد محمد حسين فضل الله الذي أصبح رمزًا من رموز العمل الإسلامي في لبنان، وارتبط اسمه في البدايات بحزب الله ارتباطًا وثيقًا، بل إن البعض كان يُصرّ على اعتباره المرشد الروحي للحزب. والواقع أن الكثيرين من كوادر الحزب في البدايات كانوا يعتبرونه "رمزًا" يمثل قناعاتهم، ويحمل الرؤية الإسلامية الواعية والحركية والمؤيدة لقائد الثورة الإسلامية في إيران الإمام الخميني، ما دفع جماعة منهم إلى مناقشته في إمكانية تصدر موقع مركزي في الحزب الوليد، لكن العلامة فضل الله أكد رفضه الانخراط في العمل الحزبي التنظيمي وتمسكه بعمله كعالم يطل من موقعه على كل الساحات، وهو يؤيد توجهات الحزب التي تنسجم مع رؤيته ويدعمها[٢]. ومع ذلك، وبما أنه لم تكن قد برزت للحزب قيادات في بداية نشأته، فقد تعاطى الإعلام المحلي والأجنبي مع العلامة فضل الله بأنه الموجه والمرشد للحزب.

التأسيس: أمة "حزب الله" ... الرسالة المفتوحة

في ظل هذا المناخ، وعلى خلفية تلك الأحداث والتحولات الهائلة في لبنان والمنطقة، كانت ولادة "حزب الله" خلال السنوات الأولى من عمره، ١٩٨٢-١٩٨٥، ولادة أمنية وعسكرية، مدشنًا بذلك مواجهته للاحتلال الصهيوني في منطقة خلدة جنوب بيروت. فتشكلت نواته الأولى من مجموعات علمائية ولجان إسلامية، ومستقلين، اجتمعت لمواجهة الاحتلال الصهيوني الذي أصبح على أبواب بيروت. ووجد جميع الذين يتأثرون بفكر الثورة الإسلامية في إيران أن المرحلة تتطلب منهجًا جديدًا وأساليب عمل مختلفة لتصعيد المواجهة مع العدو، فتداعى هؤلاء لتكوين إطار موحد، وأنشأوا هيئة

(٢) الشيخ نعيم قاسم، حزب الله، **المنهج، التجربة، المستقبل** (بيروت: دار الهدى، ٢٠٠٢): ٢٠. (يشغل مؤلف الكتاب منصب نائب الأمين العام لحزب الله في لبنان السيد حسن نصرالله).

تأسيسية عُرفت بلجنة التسعة، ضمت ممثلين عن مختلف الشرائح الجديدة. كانت مهمة هذه اللجنة إيجاد القواعد الأولى للمنهج الذي سيعمل على أساسه التيار الإسلامي، فتوصلت إلى إيجاد الأسس لإنشاء حركة جديدة من جميع هذه الأطياف تحت اسم "حزب الله"[٣].

كانت البداية سرية والعمل التنظيمي يجري تحت الأرض، والقيادة غير معلنة، وسميت في البداية بـ"مجلس الشورى" الذي انكب على تنظيم أعمال المقاومة الإسلامية والتنسيق بين مجموعاتها، وكان يتألف من ١٢ شخصًا أغلبيتهم من رجال الدين.

تأخر الاعتماد الرسمي لاسم "حزب الله" حتى أيار/مايو ١٩٨٤ حين أنشئ مكتب سياسي للحزب، وتقرر إصدار صحيفة أسبوعية هي "العهد". وكان "حزب الله" يرفض في البداية اعتبار نفسه حزبًا بالمعنى الشائع، بل كان يعتبر "الأمة" بكاملها إطارًا للحزب؛ إذ لا يعتمد على عضوية معينة لأنه يعتبر بابه مفتوحًا لكل الشيعة، وحتى لغيرهم من المسلمين إذا ارتضوا العمل بمبادئ الحزب. ولذلك أطلق حينها شعار "أمة حزب الله"، لكنه في ما بعد تخلّى عن ذلك الشعار لاستحالة تجسيده في لبنان بعد أن تحول الحزب تدريجيًّا إلى حزب سياسي وعسكري ذي هيئة تنظيمية هرمية. وتعود إشكالية التوصيف عند "حزب الله" إلى رغبته في التماثل مع التوصيف القرآني لحزب الله **﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾** [المائدة: ٥٦]، الذي يتبيّن منه بنص الآية أنها شاملة لجميع المؤمنين الذين يلتزمون بولاية الله ورسوله والمؤمنين، ولا يمكن لأحد أن يدّعي احتكاره لهذه الصفة وحصرها في حزب واتجاه مهما علا شأنه وسمت أفكاره وكَثُر أنصاره؛ لأن الآخرين خارج الحزب سيظهرون كأنهم ليسوا حزب الله القرآني[٤].

وجاءت "الرسالة المفتوحة" التي وجهها "حزب الله" إلى المستضعفين في لبنان والعالم في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٨٥ بمثابة إعلان - منفيستو - تم صوغه بلهجة جهادية إسلامية تحدد الموقف من القوى الفاعلة محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، وترسم المنطلقات النظرية والتصورات العقائدية، التي تعرّضت في ما بعد إلى تعديلات متلاحقة لا تمس جوهرها، وإن كانت تخفف من غلواء ما ورد فيها في جوانب تتصل بالنموذج الإيراني والوضع اللبناني. تتألف الرسالة من ٢٦ صفحة من القطع الكبير، وهي مهداة إلى شيخ الشهداء راغب حرب في ذكراه السنوية. وتحدد الرسالة هوية "حزب الله" على الشكل التالي: "**إننا أبناء أمة حزب الله نعتبر أنفسنا جزءًا من أمة الإسلام المركزية في العالم .. نلتزم بأوامر قيادة واحدة، حكيمة عادلة، تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط، وتتجسد حاضرًا بالإمام المسدد آية الله العُظمى روح الله الموسوي الخميني دام ظله... مفجّر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم المجيدة. أما ثقافتنا فمنابعها الأساسية، القرآن الكريم والسنة المعصومة والأحكام والفتاوى الصادرة عن الفقيه مرجع التقليد عندنا...**".

(٣) المصدر السابق: ٢١.
(٤) جمال باروت، **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٥): ٤٧٣.



وقد حددت الرسالة أهداف "حزب الله" في لبنان بأربعة، هي:

١- أن تخرج إسرائيل من لبنان كمقدمة لإزالتها من الوجود، وتحرير القدس من براثن الاحتلال.

٢- أن تخرج أمريكا وفرنسا وحلفاؤها من لبنان، وينتهي أي نفوذ لأي دولة استعمارية في البلاد.

٣- أن يرضخ الكتائبيون للحكم العادل ويُحاكموا جميعًا على الجرائم التي ارتكبوها بحق المسلمين والمسيحيين بتشجيع من أمريكا وإسرائيل.

٤- أن يتاح لجميع أبناء شعبنا أن يقرروا مصيرهم ويختاروا بكامل حريتهم شكل نظام الحكم الذي يريدونه، علمًا أننا لا نخفي التزامنا بحكم الإسلام. وندعو الجميع إلى اختيار النظام الإسلامي الذي يكفل وحده العدل والكرامة للجميع ويمنع وحده أي محاولة للتسلل الاستعماري إلى بلادنا من جديد.

والواقع أن الهدف الرابع كان مدار جدل ونقاش في الساحة الإسلامية، ولا يزال حتى اليوم عند البعض. وقد كان لموقف "حزب الله" في رسالته هذه تأثير كبير في إنعاش الطرح الذي يطالب بإقامة حكم إسلامي في لبنان من جهة، وفي تخويف غير المسلمين من جهة أخرى، وهو أمر يخلخل الجبهة الداخلية التي تتطلب وحدة وطنية لمواجهة الاحتلال الصهيوني على أرضية صلبة. وقد جاءت التعابير المستخدمة في الرسالة المفتوحة قاطعة في هذا المجال، وبخاصة في الصفحتين ١٩ و٢٠ حيث جاء: **"لكننا نؤكد أننا مقتنعون بالإسلام عقيدة ونظامًا، فكرًا وحكمًا، وندعو الجميع إلى التعرف إليه والاحتكام إلى شريعته، كما ندعوهم إلى تبنّيه والالتزام بتعاليمه على المستوى الفردي والسياسي والاجتماعي.. وإذا ما أتيح لشعبنا أن يختار بحريته شكل نظام الحكم في لبنان فإنه لن يرجح على الإسلام بديلاً... من هنا فإننا ندعو إلى اعتماد النظام الإسلامي على قاعدة الاختيار الحر والمباشر من قبل الناس، لا على قاعدة الفرض بالقوة كما يخيل للبعض"**(٥). هذا هو الحد الأقصى من الذي أعلنه "حزب الله" كأهداف، أما الحد الأدنى فهو:

"إنقاذ لبنان من التبعية للغرب أو للشرق، وطرد الاحتلال الصهيوني من أراضيه نهائيًا واعتماد نظام يقرره الشعب بمحض اختياره وحريته"(٦).

يحدد "حزب الله" ويشرح في انطلاقته، بلسان الناطق باسمه السيد إبراهيم الأمين، خلفيات وأبعاد "الرسالة المفتوحة"، فيقول إنها تتضمن ثلاثة عناصر الأول يتمثل في أنهم يعملون "من منطلق بنية عقائدية كاملة"، وأنهم أصحاب رسالة يجب أن تعم العالم حتى تعيش الإنسانية مبادئ وتشريعات وأخلاق القرآن، والثاني يتمثل في العنصر السياسي الذي يفرض "دخولنا حالة صراع مع كل التجمعات البشرية التي ترفض أن تتعامل مع الإسلام كرسالة للحياة". ومع المسلمين كونهم يحملون هذه الرسالة، باعتبار أن الإسلام ليس رسالة تبشيرية فقط، وإنما هو رسالة لإقامة مجتمع العدالة في الأرض و"الصراع يبدأ من خصوصيات "حزب الله" التي تعلم ارتباط الشعب بالمرجع (الفقيه العادل) وعلى هذا الأساس

(٥) الرسالة المفتوحة التي وجهها "حزب الله" إلى المستضعفين في لبنان والعالم (١٦ شباط/ فبراير ١٩٨٥): ١٩.
(٦) المصدر السابق: ٢٠.

فحزب الله هو شعب يتحرك في إطار القرارات الصادرة من المرجع، فعندما يقرر المرجع وجوب الجهاد، لا يعني ذلك لزوم الجهاد على أشخاص منظمين، وإنما يعني أن كل من له علاقة بهذا المرجع يجب أن ينفذ، فحزب الله ليس حزبًا تنظيميًا بالمعنى السائد للأحزاب، وإنما هو شعب يتحرك في إطار قرار واحد.."(٧). ويؤكد الأمين أن الحزب لا يستمد قراره السياسي من أحد في العالم "سوى الفقيه. والفقيه ليس فيه صفة جغرافية، بل فيه صفة شرعية، وعلى هذا الأساس أيضًا عملنا السياسي في لبنان لا يكون أبدًا من خلال جغرافية لبنان وإنما من خلال جغرافية الإسلام"(٨)، لذلك "نحن لا نعتبر أنفسنا جزءًا منفصلاً عن الثورة في إيران، بل نعتبر أنفسنا - ونسأل الله تعالى أن نكون كذلك - جزءًا من الجيش الذي يريد الإمام تشكيله من أجل تحرير القدس ونأتمر بأوامره؛ لأننا لا نؤمن بالجغرافيا، بل نؤمن بالتغيير"(٩).

كان التماهي مع الثورة الخمينية أمرًا لا لبس فيه، ولا يحتمل أي تردد أو تمويه، بل كان للحضور المباشر لعناصر ومدرّبين من الحرس الثوري الإيراني أثناء الاجتياح الإسرائيلي دور مؤثر، فقد أظهر الحزب أو نواته النامية في ذلك الحين، بحسب باحث إيراني "استعداده الفائق لاستيعاب تعاليم الثورة الإسلامية والإيمان بقيمها، وبرز في مدة قصيرة كأحد أهم إنجازات سياسة تصدير الثورة"(١٠)، لذلك كان طبيعيًا أن يقول السيد إبراهيم الأمين جوابًا عن علاقة الحزب بإيران: "نحن لا نقول إننا جزء من إيران، نحن إيران في لبنان، ولبنان في إيران"(١١).

يشرح "حزب الله" رؤيته للساحة اللبنانية في ذلك الحين مؤكدًا أنه لا يطرح إقامة جمهورية إسلامية في لبنان، ولا يملك مشروعًا إسلاميًا بهذا المعنى، فالمشروع الوحيد المطروح هو المشروع المسيحي "الذي يعتبر لبنان وطنًا قوميًا مارونيًا، فالمسيحيون كطائفة وبشر يريدون أن يبنوا لبنان بهذه الكيانية الطائفية.."(١٢). ومن الطبيعي أن يطرح السؤال أمام هذا المشروع: ما هو مصير المسلمين؟ والجواب بسيط فإما أن يلحقوا بهذا النظام أو يكونوا خارجه، أي خارج هذا الوطن نهائيًا. وحينئذ نواجه حالة أشبه بالنظام العنصري اليهودي في فلسطين المحتلة. وللخروج من المأزق يقدم الحزب بلسان السيد إبراهيم الأمين مشروعًا آخر، هو "أن تصبح المنطقة أمة"(١٣). فالمقصود بالمنطقة عنده فهو "الشرق الأوسط"، بدلاً من أن تصبح أممًا وطوائف ومذاهب، وذلك "حتى يصبح لبنان جزءًا من مشروع الأمة في منطقة الشرق الأوسط"(١٤)، أي إن مشروع "الأمة" الذي يقترحه الحزب يتمدد

(٧) مقابلة مع العلامة إبراهيم الأمين الناطق باسم "حزب الله"، في **الحركات الإسلامية في لبنان** (بيروت: ملف الشراع، ١٩٨٥): ١٤٦-١٤٧,١٤٧.
(٨) المصدر السابق: ١٤٨.
(٩) المصدر السابق: ١٥٠.
(١٠) مسعود أسد اللهي، الإسلاميون في **مجتمع متعدد**، ترجمة دلال عباس (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤): ٢١٥.
(١١) مقابلة مع السيد إبراهيم الأمين، **النهار**، (٥ آذار/مارس ١٩٨٧).
(١٢) المصدر السابق: ١٥٠.
(١٣) المصدر السابق: ١٥٦.
(١٤) المصدر السابق: ١٥٨.

خارج حدود الوطن العربي، شاملاً "الشرق الأوسط"، ما يعني صيغة مطاطة تتصل بحدود إيران. ويضيف السيد إبراهيم الأمين شارحًا الوثيقة التأسيسية خارج مشروع الأمة، وإنما نريد لبنان جزءًا من مشروع الأمة. وهذا الموضوع لا يعني المسيحيين أبدًا، وإنما المعني به كل شعوب منطقة الشرق الأوسط، وهو موجّه ضد كل من يقف بوجه هذا المشروع، من مسيحيين وغيرهم"(١٥). ويلخص الموضوع على الشكل التالي: "إننا لا نبني مشروعًا للمسلمين، وإنما نبني مشروعًا إسلاميًا. وهذا هو الفرق بين مشروع المسيحيين، ومشروع المسلمين، وبين أن يكون الموضوع مشروعًا مسيحيًا في مواجهة مشروع إسلامي"(١٦).

والواقع أن "حزب الله" لم يعد يطرح كل مضامين "**الرسالة المفتوحة**" في ما يتعلق بالشأن اللبناني، وبخاصة بعد التوقيع على اتفاق الطائف، إلا أن الجانب الذي يمثل موقف الحزب من الولايات المتحدة الأمريكية، كما ورد في الرسالة المفتوحة لا يزال معتمدًا شأنه شأن الموقف من الكيان الصهيوني: "فإسرائيل رأس الحربة الأمريكية في عالمنا الإسلامي... وهي عدو غاصب تجب محاربته حتى يعود الحق المغصوب إلى أهله... وصراعنا مع إسرائيل الغاصبة ينطلق من فهم عقائدي وتاريخي، مؤدّاه أن هذا الكيان الصهيوني عدواني في نشأته وتكوينه وقائم على أرض مغصوبة وعلى حساب حقوق شعب مسلم... "**ولذا فإن مواجهتنا لهذا الكيان يجب أن تنتهي بإزالته من الوجود، ومن هنا فإننا لا نعترف بأي اتفاق لوقف إطلاق النار ضده، أو أية اتفاقية هدنة معه، أو أية معاهدة سلام منفردة أو غير منفردة**...". وتدين الرسالة "الأنظمة العربية المتهافتة على الصلح مع العدو"، التي هي أنظمة عاجزة نشأت في ظل وصاية استعمارية، كما تدين "بعض الحكام الرجعيين، خصوصًا في الدول النفطية"؛ لأنهم لا يتورعون عن تحويل بلدانهم إلى قواعد عسكرية لأمريكا وبريطانيا.

يؤرخ "حزب الله" نشأته عام ١٩٨٢ مع أول عملية استشهادية قام بها أحمد قصير ضد مقر الحاكم العسكري الإسرائيلي في صور، مع أن البيان الرسمي لقيام الحزب لم يعلن إلا في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٨٥ في ذكرى اغتيال الشيخ راغب حرب الأولى على يد القوات الإسرائيلية. والواقع أن الرسالة المفتوحة التي وجهها الحزب إلى الأمة وإلى المستضعفين كانت تتويجًا لجهود مباشرة أدت إلى وضع اللبنات الأولى للمقاومة، بدءًا بالإمام موسى الصدر، وصولاً إلى الشيخ راغب حرب الذي كان من العلماء الأوائل الذين أسسوا للمقاومة الشعبية من خلال المواعظ لكيفية "مواجهة أعداء الله ورفض التعاون معهم"، فمن قرية جبشيت الجنوبية حض الناس على مواجهة الاحتلال والميليشيات التي أنشأها وتعرض بسبب ذلك للاعتقال، ومن ثم للاغتيال في عام ١٩٨٤. وفي هذه المرحلة كان تدريب المقاومين على استعمال السلاح وحرب "العصابات" على يد حراس الثورة الإيرانية في البقاع قد قطع شوطًا متقدمًا. وانحصر دور حرّاس الثورة بالتدريب والتمرس على القتال، وليس المشاركة

(١٥) المصدر السابق: ١٦٢.
(١٦) المصدر السابق: ١٦١.

في المعارك، وذلك بتعليمات واضحة وصريحة من قبل الإمام الخميني(١٧). وفي هذا الجو المشحون بالغضب والاستعداد برزت شخصية قيادية بقاعية متحمسة كان لها الأثر الحاسم في مستقبل المقاومة و"حزب الله"، وهو السيد عباس الموسوي الذي تلقى علومه في النجف الأشرف؛ حيث قامت بينه وبين السيد محمد باقر الصدر علاقة متينة، ليس بصفته مرجعًا دينيًا فحسب، بل أيضًا بصفته قائدًا لحزب الدعوة الإسلامية الذي انخرطت كوادره وعناصره في لبنان داخل إطار "حزب الله". وأدى السيد الموسوي دورًا فاعلاً في مرحلة التأسيس، وانتُخب في أول" شورى" للحزب، وبقي فيها عضوًا دائمًا حتى انتخابه أول أمين عام لحزب الله عام ١٩٩١، إلى أن قامت إسرائيل باغتياله بواسطة المروحيات، وهو في طريق العودة من جبشيت في شباط/ فبراير ١٩٩٢؛ حيث شارك في الذكرى السنوية لاغتيال الشيخ راغب حرب(١٨).

ترك السيد الموسوي أثرًا لا يُنسى في مسيرة "حزب الله"، إن على المستوى التنظيمي والتأسيسي وبلورة المنهج والرؤية، أو على مستوى تقديمه المثال للقائد المقاوم الذي يتقدم الصفوف ويسقط شهيدًا مع رفاقه، أو على مستوى القدرة الفائقة في التعبئة والحشد والتأثير في دفع المقاومة إلى المزيد من الفاعلية.

والواقع أنه منذ إعلان الرسالة المفتوحة التي قرأها السيد إبراهيم الأمين السيد في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٨٥ بدأت مرحلة جديدة في تاريخ "حزب الله"، نقلته من العمل السري المقاوم من دون تواصل مع الإعلام والجهات السياسية المختلفة، إلى العمل السياسي المعلن الذي يواكب ويتابع المقاومة كأولوية وأساس من جهة، ويتصدى للتعبير عن نهجه ورؤيته من جهة أخرى، "إذ لا يمكن لأي عمل جهادي أن يكون معزولاً عن عمل سياسي يواكبه ويتكامل معه ويراكم ثماره باتجاه تحقيق الأهداف، كما لا يقتصر عمل "الحزب" على مقاومة الاحتلال كهدف حصري، فالمقاومة وإن كانت التعبير الأبرز ولها الأولوية في حركة "حزب الله"، لكنه يحمل مشروعًا متكاملاً ينطلق من رؤيته الإسلامية للعمل على الساحة اللبنانية بكل متطلباتها ومستلزماتها، كما يطل على قضايا المنطقة من منطلق ارتباطها بما يجري في لبنان، وبما تلقي عليه من تبعات بسبب إيمانه ومسئوليته الشرعية"(١٩). وما بين مرحلة الرسالة المفتوحة واستشهاد السيد الموسوي، تحول "حزب الله" إلى حركة مقاومة جهادية لا هوادة فيها، ولا تردد بمواجهة الاحتلال الصهيوني، فقدم بذلك تجربة رائدة ما لبث أن تحولت إلى تيار جارف، انخرط فيه المجتمع اللبناني كله، وبكافة مؤسساته، وأنتج نصرًا مظفرًا في عام ٢٠٠٠.

(١٧) فضيل أبو النصر: **حزب الله، حقائق وأبعاد**، بيروت، الشركة العالمية للكتاب، عين، ٢٠٠٣، ص٩٠.
(١٨) المصدر السابق: ٩١.
(١٩) قاسم، **حزب الله، المنهج، التجربة، المستقبل**: ١٤٣.

المرجعية: ولاية الفقيه... لا الأمة

ينطلق "حزب الله" في عمله من ثلاثة محاور:

الأول: يتمثل بأن الإسلام هو المنهج الكامل الشامل الصالح لحياة أفضل، وهو القاعدة الفكرية والعقائدية والإيمانية التي ينطلق منها.

الثاني: يقوم على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي كخطر على الحاضر والمستقبل في لبنان والمنطقة. وهذا يستلزم إيجاد بنية جهادية تسخر لها كل الإمكانات للقيام بهذا الواجب.

والثالث: يقوم على أن القيادة الشرعية هي "للولي الفقيه" كخليفة للنبيr والأئمة (ع) وهو الذي يرسم الخطوط العريضة للعمل في الأمة وأمره ونهيه نافذان[٢٠].

مرجعية الإسلام في منهج "حزب الله" هي مرجعية أصيلة، والإيمان بها لا جدال فيه ولا مواربة. فالنبي محمدr هو خاتم النبيين وسيد المرسلين، وبرسالته تمت الرسالات، وبنبوّته ختمت النبوات. وإن الإمام علي بن أبي طالب وأبناءه هم الأوصياء الذين ائتمنوا على الرسالة من بعد النبي فصانوها بعلومهم ودمائهم وأرواحهم، فوصلت إلينا صافية غير محرفة، وإن الإمام المهدي المنتظر الذي هو الحجة على هذا العالم، قد غاب بأمر من الله لأمر يعلمه الله، وأنه سيظهر في آخر الزمان ليملأ الأرض قسطًا وعدلاً بعد أن مُلئت ظلمًا وجورًا، ويؤسس دولة العدل الشامل. وعلى هذا يؤمن "الحزب" بعصمة أئمة أهل البيت، وهذا الإيمان هو أهم ما تميز به نهج الإمامية عن باقي المذاهب الإسلامية التي تعتبر أن لا وجود لأشخاص كهؤلاء "معصومين" بعد النبي. وهذا ما يميز الشيعة الاثنى عشرية الإمامية عن مذهب أهل السنة الذي يرى أن الطريق الوحيدة لمعرفة الأحكام وتفسير الوحي وحل المعضلات، إنما يكون من طريق الكتاب والسُّنة والاجتهاد، ومن طريق الرأي والقياس والاستحسان أو الإجماع والمصالح المرسلة بواسطة أشخاص عاديين ليس بالضرورة لهم ارتباط مقدس بالنبي محمدr[٢١]. وإذا كان اختيار الإسلام وفق المذهب الاثني عشري الشيعي اختيارًا عقائديًّا صرفًا، إلا أن "حزب الله" يؤكد أن هذا لا يمنع غير الشيعة من الالتزام بالأهداف والآلية التنظيمية المعتمدة[٢٢]، وهو أمر لم يتحقق عمليًّا. ذلك أن "حزب الله" هو حزب الشيعة في النهاية، وهو أحد روافد الثورة الإسلامية في إيران، وبالتالي فهو يلتزم بكل اجتهادات الإمام الخميني وقيادته السياسية التي هي مستمرة في منظومة الحكم الإيرانية، والتي تنطلق من مبدأ "ولاية الفقيه العامة"، وهي أمر يختلف عن "مرجعية التقليد" المعروفة عند الشيعة التي على المؤمن أن يقلدها لمعرفة الأحكام الشرعية وضوابطها والفتاوى والاجتهادات في الأمور التي تعترض حياته. وبما أنه لا يجوز تقليد الميت عند الشيعة، في حين أن أهل السُّنّة يجيزون ذلك، فمنهم من يقلّد مذهب الإمام الشافعي، أو الحنبلي، أو المالكي، أو الحنفي، وهو أمر لا تأخذ به

(٢٠) المصدر السابق: ٢٣.
(٢١) الشيخ حسن حمادة: سر الانتصار، بيروت، دار الهادي، ٢٠٠١، ص٤٧–٥٠.
(٢٢) قاسم، حزب الله، المنهج، التجربة، المستقبل: ٤٢.

عقيدة الشيعة الاثنى عشرية التي تفرض أن يقلد المؤمن ويتبع في معرفته للأحكام اجتهادات وفتاوى أحد كبار العلماء الأحياء، أو الأكثر أعلمية بين أقرانه العلماء الذي يتبوأ مرجعية التقليد في النجف أو حديثًا في قم. فولاية الفقيه أمر يختلف عن "مرجعية التقليد"، فهي تفرض الولاء للولي الفقيه – الذي هو القائد عمليًّا – لتحديد السياسات العامة في حياة الأمة ودور المكلفين العملي في تنظيم أحكام الشرع والسهر على تطبيقها في حياة الأمة. وقد تجتمع المرجعية والولاية في شخص واحد، كما حصل بالنسبة إلى الإمام الخميني، لكنها نادرًا ما اجتمعت بواحد، بل إن مرجعية التقليد نفسها لم تكن موحّدة على الدوام؛ حيث كان يظهر من حين إلى آخر أكثر من مرجع تقليد بين الشيعة. إلا أن "الولي الفقيه" بحكم نظرية ولاية الفقيه التي أصلها الإمام الخميني، لا يجوز أن تتعدد الأدوار فيها لأن هذا يعرّض الأمة للانقسام في القضايا السياسية والعامة.

تنبع أهمية ولاية الفقيه من كونها تمثل الاستمرارية لولاية النبي والأئمة في الدور المناط بها. فالولي هو نائب الإمام، أو يقوم مقامه في المهام المطلوبة من القيادة الشرعية للأمة. وصلاحياته هي نفسها في ما يتعلق بمصالح المسلمين. وطبعًا لا علاقة لموطن الولي الفقيه بسلطته، كما لا علاقة لموطن المرجع بمرجعيته، فقد يكون عراقيًّا أو إيرانيًّا أو لبنانيًّا أو كويتيًّا. فالإمام الخميني كان يدير الدولة الإسلامية في إيران كمرشد وموجه ووليّ على المسلمين الشيعة في كل مكان، وكان أيضًا يحدد "التكليف" السياسي الشرعي لعامة المسلمين في البلدان المختلفة. ضمن إطار هذا الفهم يعتبر الارتباط بالولاية تكليفًا والتزامًا يشمل جميع المكلفين حتى عندما يعودون إلى مرجع آخر في التقليد الفقهي وما يتعلق بشئون الحسبة والفتوى؛ لأن الآمرية في المسيرة الإسلامية العامة هي للولي الفقيه المتصدي[٢٣].

تكتسب الإضافة النوعية التي قدمها الإمام الخميني أهمية خاصة، فمعه تحولت فكرة "ولاية الفقيه" إلى "نظرية" من خلالها تم إزاحة مفهوم الولاية من حيّز الفقه ومسائله العبادية والعملية إلى حيّز علم الكلام ومسائله الاعتقادية بما يعنيه ذلك من اتصال بجوهر إيمان الفرد، بحيث أصبح الإيمان بولاية الفقيه جزءًا من أصول الدين لا من فروعه، وبما يعنيه أيضًا من إخراج لمسألة "الولاية من النطاق البشري الذي يختص به الفقه إلى النطاق الإلهي الذي يختص به علم الكلام. مع الخميني أصبحت ولاية الفقيه "بديلاً لإمامة الإمام المعصوم نفسها في عصر الغيبة، فجميع الأدلة القائمة عقلاً حول النبوة العامة والإمامة العامة هي قائمة أيضًا في زمن الغيبة حول ولاية الفقيه". ويتابع قائلاً: "إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي (ص) منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا به ويطيعوه"[٢٤].

يتخطى المفهوم المعاصر لولاية الفقيه، الذي قام بتحديثه وتطويره الإمام الخميني، تلك الفكرة التاريخية القائمة على الفصل بين الولاية الدينية والولاية السياسية للفقيه عند الشيعة. وهذا "التخطي"

(٢٣) المصدر السابق: ٧٣–٧٥.
(٢٤) آية الله الخميني، الحكومة الإسلامية (د.م.، ١٩٧٩): ٤٩.



أعطى للفقيه "الولي" في عصر الغيبة كل ما يعطى لـ"الإمام المعصوم" باعتباره للفقيه نائبًا عن الإمام ووليًا لأمر المسلمين في غيبته: "يملك من أمر الإدارة والرعاية السياسية للناس ما كان يملكه الرسول (ص) وأمير المؤمنين (ع)..."[٢٥]، ثمة فارق واحد فقط حسب تعبير الإمام الخميني، وهو أن ولاية الإمام المعصوم "تكوينية إلهية" في حين أن ولاية الفقيه "اعتبارية"[٢٦]. وتكمن الخطورة في هذه الإضافات أن مسألة تنصيب الفقيه "الولي" أصبحت بموجب النظرية الخمينية أمرًا نصيًا؛ حيث حدد فيه الأئمة الاثنا عشر إسميًا، وحدد نوابهم المعصومين من فقهاء عصر الغيبة اعتباريًا إلى يوم الدين.

تتضمن نظرية ولاية الفقيه توسيعًا لصلاحيات الفقيه، وتجعل "ولايته" جزءًا من أصول الدين لا فروعه، ما يعني تحويل الفقيه المتصدي إلى مرجع ديني وسياسي بصفته نائبًا عن "الإمام" المغيّب لا عن الأمة، وهذا ما يؤدي إلى اعتبار ولاية الفقيه بديلاً لإمامة المعصوم نفسها في عصر الغيبة. ويصبح ما يصدر عنه حكمًا قاطعًا وجبت الطاعة الشرعية له. ولا يوجد في هذا شورى، وهي مُعلمة إذا طلبها الإمام أو نائبه الولي الفقيه، وليست ملزمة له.

يختلف طرح الإمام محمد حسين النائيني (١٨٦٠-١٩٣٦م) القائل "بولاية الأمة على نفسها" جذريًا عن طرح الإمام الخميني القائل "بولاية الفقيه العامة". ويعتبر الإمام النائيني بحق المنظر العميق لـ"حركة المشروطة" التي انطلقت كتيار شعبي معترض بمواجهة الأسرة الإيرانية الحاكمة، وشارك فيها بعض علماء الحوزات العلمية، مطالبين بالدستور. والواقع أن اجتهادات الإمام النائيني تبنّاها الإمام محمد مهدي شمس الدين وطوّرها. وهي تعتبر الدولة في عصر الغيبة موضوعًا للشورى، وهي مسألة اختيارية تقوم على الانتخاب وفق الدستور الذي توافق عليه المسلمون. وبالتالي تصبح الدولة وشؤون السياسة أمرًا شوريًا عملانيًا. ويختلف هذا الطرح، في المحصلة، عن أطروحة ولاية الفقيه العامة بصياغتها الخمينية التي تمتد جذورها إلى ما قبل ذلك، كالشيخ المفيد والشيخ الطوسي، والمحقق الحلي، والمحقق الكركي. كما تمتد جذور نظرية "ولاية الأمة على نفسها" عميقًا، ولا يقصر أنصارها في تأصيل أطروحتهم فقهيًا وتاريخيًا[٢٧].

ويعتبر "حزب الله" التزامه بولاية الفقيه حلقة أساسية في التزامه بمشروعه السياسي. ولكن كيف يبرر "حزب الله" هذا الالتزام الذي يفرض تبعية سياسية لمرجعية خارج حدود "الوطن" اللبناني، والتزامه الوطني وعمله في الساحة اللبنانية التي تتميز بخصوصية سياسية وطائفية؟ وكيف يبرر تبعيته للفقيه الولي، وهي تبعية سياسية ودينية موجبة ومعلنة، والتي تتركز اليوم في إيران، وفي شخص الإمام الخامنئي حاليًا، وبين خصوصية عمله والتزاماته الوطنية اللبنانية.

(٢٥) المصدر السابق: ٤٩.
(٢٦) المصدر السابق: ٥٠، ٥٢.
(٢٧) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر كتاب: عبدالغني عماد، **حاكمية الله وسلطان الفقيه: قراءة في خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة**، ط. ٢. (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٥): ١١٢ وما بعدها.

يقدم "حزب الله" حلاً نظريًا لهذه الإشكالية، فهو يعتبر أن التزامه بولاية الفقيه "لا يحد من دائرة عمله الداخلي في لبنان وبناء العلاقات المختلفة، كما لا يحد من دائرة العلاقات والتعاون الإقليمي والدولي مع أطراف يتقاطع "الحزب" معها في الاستراتيجية أو في بعض الأهداف أحيانًا"، وهو يعتبر أن لا حاجة إلى متابعة يومية من الولي الفقيه. "وأخذ الإذن أو السؤال لإضفاء الشرعية على الفعل أو عدمه" ينحصر فقط إذا واجهت قيادة الحزب قضايا كبرى تعتبر مفصلاً رئيسيًا تتطلب معرفة الحكم الشرعي فيها[٢٨].

ويشرح الحزب هذا الأمر على الشكل التالي: "بما أن العمل ضمن بلد ما يرتبط بخصوصياته وظروفه، فإن عمل "حزب الله" يُوائم بين إسلامية المنهج ولبنانية المواطنة. فهو حزب لبناني بكل خصوصياته ابتداءً من الكادر والقيادة مرورًا بالعناصر، وهو مهتم بما يجري على ساحته في الميادين الجهادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وهو الاهتمام بالقضايا الوطنية"[٢٩]. ويضيف لمزيد من التوضيح أن لا رابط بين كيفية إدارة شئون الدولة الإسلامية الإيرانية وإدارة "حزب الله"، فهما أمران متمايزان ولهما خصوصياتهما، كلٌ في موقعه، ولهما إدارتان مختلفتان، وإن تقاطعتا في الالتزام بأوامر الولي الفقيه وتوجهاته، وهو الذي يشرف على الأمة بأجمعها ولا ينحصر في دائرة دون أخرى[٣٠]. وهذا التوضيح الأخير يرفع أي التباس في مرجعية القرار النهائي الذي يعود إلى الولي الفقيه "الذي يشرف على الأمة بأجمعها".

تمثل مسألة إقامة الدولة الإسلامية البعد المركزي في أيديولوجيا "حزب الله"، فقد أشار إليها في أول أدبياته السياسية بوضوح مشترطًا قبول الناس لها، ومن خلال التكليف الديني للولي الفقيه؛ إذ يؤكد أن "المجتمع القرآني يستند في بنيته وأركانه على إرادة الشعب الذي ينبغي أن يحصل لديه الاطلاع والقناعة اللازمة لما يروم تحقيقه قبل أن يبادر إلى اتخاذ الخطوات العملية التنفيذية"[٣١]. وقد وجد "حزب الله" أن إقامة الحكومة الإسلامية لم تتوافر لها الظروف الموضوعية[٣٢]، لكن الفكرة ذاتها ستبقى معلمًا دائمًا في بنية "حزب الله" الفكرية والعقائدية والسياسية، وهي لن تظهر في برامجه السياسية في المدى المنظور، فالدولة الإسلامية ليست غاية بحد ذاتها "وإنما هي وسيلة لتحقيق العدالة"[٣٣]. ولذلك ستبقى الجمهورية الإسلامية في لبنان إلى أجل غير مسمى "مشروعًا فكريًا وليس مشروعًا سياسيًا، طرحت في أدبيات الحزب الفكرية، لكن الحزب لم يدرجها قط في برنامجه السياسي"[٣٤].

(٢٨) قاسم، **حزب الله، المنهج، التجربة، المستقبل**: ٧٦.
(٢٩) المصدر السابق: ٧٧.
(٣٠) المصدر السابق: ٧٨.
(٣١) السيد علي الخامنئي، **الحكومة في الإسلام**، ترجمة هادي جبارة (بيروت: دار الروضة، ١٩٩٥): ١١.
(٣٢) **مقابلة مع السيد حسن نصر الله مع مجلة البلاد**، بيروت (٢٢/١٠/١٩٩٤).
(٣٣) **مقابلة مع السيد حسن نصر الله مع مجلة العهد**، بيروت (٢١/١١/١٩٩٧).
(٣٤) فضل أبو النصر، "حزب الله حقائق وأبعاد"، فى **مقابلة مع علي فياض**: ١٢٧.

يعتبر "حزب الله" مسألة "الجهاد" في سبيل الله إحدى الواجبات السياسية في الدين كالصلاة والصوم والحج وغيرها، وهو عند الحزب تربية إسلامية بالدرجة الأولى، "فعندما لا نجد الأمة تعيش روح الشهادة والاستعداد لها، فلتقصير أو نقص في وعيها والتزامها بتكليفها. وعندما نجح "الحزب" في هذه التعبئة، فلأنه انسجم مع تعاليم الإسلام"[٣٥]. فالجهاد باب للحياة وليس بابًا للموت. فمبحث الجهاد في الإسلام يتسع لثقافة استنهاضية كبيرة على مستوى الصراع بين الخير والشر، بين الحق والباطل، بين مكافحة جنوح النفس البشرية الذي أطلق عليه الإسلام "الجهاد الأكبر"، وجهاد العدو، الذي هو الحقل التطبيقي لاختبار صدقية هذا الإيمان والالتزام. فالجهاد إذًا هو التزام إيماني عميق بقدر ما هو تعبير عن إيمان غير محدد بطاعة الله عمليًا، وهو تكليف شرعي ملقى على عاتق الإنسان والأمة للدفاع عن الأرض والحقوق. وقد وظّف "حزب الله" بشكل عميق مباحث الجهاد الإسلامية ليعمق هذه الثقافة داخل صفوف أعضائه ومؤسساته باعتبارها تكليفًا شرعيًا.

ومسألة "التكليف الشرعي" هي من ضروريات العقيدة، ذلك أنه يلزم الإنسان المؤمن الملتزم بنظرية ولاية الفقيه حين يتصدى لأي أمر وتحت أي عنوان أن يعرف التكليف الشرعي الذي يصدر عن الولي الفقيه أو من يمثله. فإن براءة الذمة الشرعية تتحقق من خلال تشخيص من بيده الأمر. ذلك أن الأصل في نظرية ولاية الفقيه التي يلتزم بها "حزب الله"، هو إطاعة أحكام الله، لذلك فإن هذه الطاعة لا تتحقق إلا من خلال أصلها: "إن أصل الالتزام بالتكليف هو من الأصول العملية الهامة في ثقافة "حزب الله""[٣٦]. وبالتالي فإن خلاصة الأمر يتلخّص بأن اكتمال الإيمان يعني بأن يصرف المؤمن على المستوى الفردي وعلى المستوى العام "تكليفه الشرعي" ويلتزم به. لقد نشأ "حزب الله" على فكرة التكليف الشرعي، وهي تختصر ثقافته وفكره ومنهجه، ويقوم عليها منهجه التربوي الذي يحدد وظائف الفرد والجماعة تجاه المجتمع وقضاياه. وعليه كانت قضية المقاومة أولى المسائل التكليفية التي مارست دورًا تأسيسيًا في تاريخ "الحزب".

يتأسس "حزب الله" إذًا كبنية عقائدية على مرجعية الإسلام من خلال نظرية ولاية الفقيه، لذلك هو حزب شيعي يؤمن بالجمهورية الإسلامية وفق النموذج الإيراني، معتمدًا الجهاد مرجعية فكرية وفقهية وتربوية، والتكليف الشرعي منهجًا وسلوكًا وإطارًا ضابطًا للأفراد والجماعة.

يتأسس "حزب الله" كبنية عقائدية على منظومة متكاملة تعبّر عنها خمسة ركائز وفق هذه الترسيمة:

مرجعية الإسلام ⟷ ولاية الفقيه ⟷ الدولة الإسلامية ⟷ الجهاد ⟷ التكليف الشرعي

(٣٥) الشيخ نعيم قاسم: **حزب الله، المنهج والتجربة، المستقبل**، دار الهادي، ط٦، بيروت، ٢٠٠٦، ص٥٩.
(٣٦) السيد هاشم صفي الدين، "حزب الله، المرتكزات التثقيفية لمقاصد ثقافة حزب الله"، **نشرة حزبية محدودة التداول**، بيروت: ١٠.

إنه حزب إسلامي شيعي، يفهم إسلامه وشيعيته من خلال نظرية ولاية الفقيه، وعلى أساس هذا الفهم والالتزام العقيدي يؤمن بالدولة الإسلامية التي هي مرتكزات بنيانه الفكري، وبأن الجهاد بالنسبة إليه هو مرجعية فكرية وفقهية وتربوية كالصلاة والصوم والحج، لتحقيق أهدافه، والتكليف الشرعي هو الترجمة المنهجية والسلوكية الضابطة للأفراد والجماعة لاكتمال نصاب الإيمان وإبراء الذمة الشرعية.

تشكل مقاومة "حزب الله" للاحتلال الإسرائيلي مبرر وجوده، وأهم تكليف شرعي له، بل هي المحور الوحيد غير القابل لأي شكل من أشكال المسايرة والتساهل. فحزب الله يُعرّف نفسه كحركة جهادية، ويعتبر نفسه حزب المقاومة الذي تتمثل وظيفته الأساسية في تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي بالمقاومة المسلحة. لذلك يصف "الحزب" مقاومته لإسرائيل بأولوية الأولويات والخط الأحمر الذي لا يمكن تخطيه.

والواقع أن "الحزب" أظهر تعففًا كبيرًا في الأمور السياسية الداخلية، وامتنع عن الدخول في منافسات وصراعات الحصص مع "حركة أمل" التي هيمنت على الحصة الشيعية في الخدمات والمرافق. وقد سعى "الحزب" بهذه السياسة كي يظهر أن إحراز سلطة سياسية وما يتبعها من نفوذ ومنافع أمر ثانوي بالنسبة إليه، قياسًا بهدف تحرير الجنوب. وقد أعلن السيد حسن نصر الله في أوج الحرب الأهلية أن "حزب الله" مستعد لمغادرة المسرح المحلي إذا ترك لمجابهة إسرائيل[٣٧]. ولم يكن ذلك سهلاً، إذ إن الساحة الواحدة التي يعمل فيها أكثر من طرف تجعل من الاحتكاك والتنافس بمثابة الخبز اليومي في مختلف القرى والبلدات. وهذا ما حدث بين "حركة أمل" و"حزب الله" في أكثر من مكان في الجنوب، بل امتد إلى بيروت والضاحية الجنوبية، وكان يصاحبه اختلاف في التحليل والموقف من بعض القضايا السياسية، وأبرزها النظرة إلى القرار ٤٢٥ الذي انتقده "الحزب" لوجود التباس فيه حول الترتيبات الأمنية مع إسرائيل والاعتراف بها كدولة، إضافة إلى تزعزع عامل الثقة بين الطرفين في تفسير المواقف من قضايا سياسية متنوعة، ما أدى إلى فتنة "أشعلت صدامًا مأساويًا مثل صفحة سوداء لم يتمكن الطرفان من تجاوزها إلا بأثمان باهظة بعد سنتين ونصف من الجراح والمعاناة والآلام"[٣٨].

مع ذلك بقي "الحزب" يتمسك بأولوية المقاومة، وكان هذا على حساب إهماله للمطالبة بأي حقوق سياسية أو طائفية، حتى إنه يبدو مستحيلاً فصل السياسي عن العسكري – الجهادي. فالمقاومة هي بنية الحزب، وهي التي أوجبت إنشاء المؤسسات السياسية والاجتماعية التي يتشكل منها "الحزب" الآن. لذلك لا يمكن اعتبار المقاومة جناحًا أو فرعًا تابعًا للحزب. وهنا وجه اختلاف "حزب الله" عن أحزاب العالم السياسية الأخرى التي تنقسم إلى جناح سياسي وجناح عسكري. فالحزب حتى التحرير، وإلى حد كبير حتى الآن، أقرب إلى جيش ذي دوائر إدارية وقتالية منه إلى حزب ذي جناحين

(٣٧) العهد (٢٣ شوال ١٤٠٥).
(٣٨) قاسم، **حزب الله، المنهج والتجربة، المستقبل**: ١٤٧.

يستبعد أحدهما الآخر. وينشأ هذا التناظر من واقع أن كل ذكر منتسب إلى مؤسسات "حزب الله" الاجتماعية والسياسية يعتبر مقاتلاً محتملاً في صفوف المقاومة، ولهذا السبب يخضع جميع الذكور لتدريب عسكري عند انتسابهم إلى الحزب، ويتوقع منهم إذ ذاك المشاركة في المقاومة عندما تدعو الحاجة[٣٩]. إلا أن هذا لا يعني أن العقل العسكري والأمني في "حزب الله" سيطر على العقل السياسي بقدر ما يعني إن قدرًا كبيرًا من التداخل حصل بينهما. ومع أن القيادة السياسية لا تتدخل في أنشطة المقاومة اليومية، فإنها مسؤولة في نهاية المطاف عن تحديد الاستراتيجية العسكرية الشاملة للمقاومة، كما في حالات الرد على الاعتداءات الصهيونية بقصف العدو داخل حدود الـ٤٨. وهكذا وعلى الرغم من التأكيد من قبل أنه لا يمكن اختزال المقاومة إلى تابع عسكري للحزب، فالعكس صحيح أيضًا؛ إذ لا يمكن اختزال "حزب الله" إلى تابع اجتماعي – سياسي للمقاومة. فلو كان الأمر كذلك لكان الحزب مستعدًّا للانسحاب من الميدان السياسي، أو الانحلال ببساطة حالما تحررت المنطقة المحتلة من القوات الصهيونية. وهذا ما لم يحصل؛ إذ أصبح "الحزب" مشاركًا نشيطًا في النظام السياسي، وبخاصة بعد توقيع اتفاق الطائف (١٩٨٩).

من هذه الزاوية تصبح مقاومة الاحتلال والتهديدات الصهيونية للجنوب البناني واجبًا إنسانيًّا وخلقيًّا يجب أن يتحمّله جميع أفراد المجتمع مسلمين ومسيحيين. ويقر "الحزب" بوجود هذا البعد الأخلاقي في جهاده ضد إسرائيل حين يعتبر أن الدفاع عن الأرض والنفس واجب إنساني وأخلاقي. ومع ذلك يؤكد أيضًا البعد الديني الخالص باعتباره المقاومة إسلامية في جوهرها ومضمونها. ومع ذلك يقوم الحزب بالتخفيف من وطأة ذلك حين يعتبر أن الجهاد في الحالة هذه هو "فرض كفاية"، أي أنه واجب جماعي لا واجب فردي، وهو يسقط عن الجماعة إذا كان تولي جزء منها يفي بالمهمة. وهو أمر يختلف حين يصبح الجهاد "فرض عين"، فهو حينها يصبح واجبًا شخصيًّا وفرديًّا لا يسقط عن أي مسلم لبنانيًّا كان أم غير لبناني في أي مكان في هذا العالم؛ إذ عليه بموجبه أن يشد الرحال إلى أرض الجهاد في الجنوب. وعلى الرغم من مركزية شعار "تحرير القدس" عنده، إلا أن الحزب يميل إلى تغليب طابع "اللبننة" على شعاراته المقاومة لإسرائيل.

في الخلاصة، فإن التكليف الشرعي الذي اعتمده "حزب الله" هو اعتباره للجهاد في الجنوب "فرض كفاية" مفروضًا على كل مسلم، ولكنه مقيّد بمدى حاجة جبهة القتال، ما يجعله بالتالي اختياريًّا. وبناءً على ذلك تصبح فكرة "الاستشهاد" جزءًا لا يتجزأ من تصور "حزب الله" للجهاد، وهو بهذا يمتلك ما يميّزه عن العدو الإسرائيلي الذي قد يمتلك أسلحة متقدمة وتكنولوجيا متطورة، لكنه لا يملك إرادة المقاومة والاستعداد "للاستشهاد"، ما يجعله أدنى مستوى وقدرة على الصمود أمام رجال المقاومة. وهذه هي الفكرة المركزية التي يعممها "حزب الله"، ويرتكز عليها في التعبئة والتثقيف للمقاتلين.

(٣٩) أمل سعد غريب، **حزب الله، الدين والسياسة**، ترجمة حسن الحسن (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢): ٢٩.

البناء التنظيمي: آليات التعبئة والاستنهاض

كان الشكل التنظيمي للحزب مدار نقاش واسع بين الكوادر التي اجتمعت حول هذه الأهداف، تمحور حول الكيفية التي يجمع بها بين محاسن "الحزب" كأسلوب لتنظيم طاقات الأعضاء، وبين "الأمة" التي لا يمكن لأي حزب أو إطار تنظيمي أن يستوعب حركتها، وهو النقاش الذي تم التعبير عنه حينها من خلال التردد في اختيار اسم "الحزب"، هل هو "حزب الله" أم "أمة حزب الله"؟ والنقاش في هذا الأمر يقوم على استيعاب مخاطر الحزبية التي مهما توسعت فإنها تقوم على فئة أو عدد محدود من الأعضاء، وتستبعد ما عداهم، في حين أن فكرة الأمة تذهب إلى استيعاب الجميع ولو تفاوت انتماؤهم والتزامهم واستعدادهم للعمل، وهي فكرة لا تخلو من مشاكل في تطبيقها عمليًّا.

حُسم الأمر في النهاية، واعتُمد الشكل التنظيمي الهرمي كصيغة حزبية ضمن ضوابط تتجاوز سلبيات الطرحين على الشكل التالي:

١– ينتسب إلى "الحزب" كل من يوافق على أهدافه كاملة، ويوافق على الالتزام بقراراته التنظيمية، وأعطى الوقت المطلوب لتأدية مهامه، وامتلك صفات عامة شخصية إيمانية وجهادية تؤهله لذلك. ولا بطاقة حزبية للمنتسبين كي لا يرتبط تعريف الانتماء بالبطاقة.

٢– إنشاء التعبئة العامة التي تضم الراغبين في الانتماء إلى "الحزب" من مختلف الأحياء والقرى، ويكون التوزيع الهرمي في إدارة شئونهم مرتبطًا بالتوزيع السكاني والجغرافي.

٣– اعتماد التعبئة التربوية التي تشمل مساحتها اهتمام الطلاب والمربين والجامعات، وإنشاء الهيئات النسائية التي تهتم بهذا القطاع، فضلاً عن كشافة الإمام المهدي التي تهتم بالناشئة، وإنشاء مؤسسات ذات مجالس إدارة مستقلة في المجالات التربوية والثقافية والصحية والإعلامية والزراعية والعمرانية وغيرها، بحيث تلتزم بالأهداف العامة وتتحرك بهامش خاص في اختيار الأفراد.

٤– مراعاة المهام الحزبية المطلوبة، وعلى رأسها العمل المقاوم وتوفير الهيكلية الملائمة التي تلحظ شرح الوظائف وحدود المسئوليات والصلاحيات للقيام بالمهام بفاعلية وبما يسهل التنسيق بين وحدات الحزب.

٥– التعاون مع العلماء والجمعيات والمؤسسات التي تحمل استقلالية خاصة في إنشائها وأنظمتها الداخلية، لكنها تنسجم في الإطار العام مع أنصار "الحزب"، واعتبار المشاركين والمساهمين في احتفالات ونشاطات "الحزب"، وكذلك المؤيدين لأفكاره من "أنصار" حزب الله.

ولا شك في أن هذه القواعد التي اعتمدها "حزب الله"، قد واءمت بين طرفي المعادلة، فتجنبت الوقوع في فخ الانغلاق على الذات وحجب الآخرين، وانفتحت على جمهور "الأمة" مراعية التفاوت غير المضر بخصوصية كل شريحة ومفسحة المجال أمام الإفادة من مجمل الطاقات، بحيث يتم العمل باستمرار لـ"تذويب" العصبوية الحزبية التي تنشأ من التكتل بشكل طبيعي؛ بحيث تبقى في حدها الأدنى والمقبول.

أما تطور البنية الهيكلية التنظيمية، فقد ارتبط بتطور ظروف التأسيس ذاتها التي ألقيت بدايةً على عاتق الحرس الثوري؛ حيث أكد قائد قوة الحرس الثوري في لبنان مطلع عام ١٩٨٣ "أن الإمام الخميني وآية الله منتظري أوضحا أن مبدأ العمل هو تجنيد الجماهير في إطار حركة، فإذا لم ينتظم الناس في الحركة فإنها ستبقى بلا فائدة... لقد أعددنا الخطط لتجنيد الشعب في لبنان، وقد استقبلت بحرارة من قبل الناس وتسجل فيها الآلاف، ونحن نأمل بتجنيد المزيد بهدف مضاعفة جهودنا والخدمات التي نقدمها"[٤٠]. وفي الواقع، ومع وصول أولى مجموعات الحرس الثوري الإيراني من فرقة محمد رسول الله إلى دمشق في الحادي عشر من حزيران/ يونية عام ١٩٨٢، أي بعد ستة أيام من بدء الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وتمركزها في البقاع، وتحديدًا في مدينة بعلبك، تغيّرت مهمتها من قوة قتالية إلى قوة تدريبية واستشارية، وتم رفدها في ما بعد بخبراء تنظيميين وعقائديين[٤١]. وتوالت الدورات التثقيفية والعسكرية بما يتلاءم ومبادئ الثورة الإيرانية ومفاهيم ولاية الفقيه، وبدأت العمليات العسكرية متزامنة مع التثقيف العقائدي، بما كان يمهد فعلاً لنشوء حزب إسلامي متماسك، أصبح يعرف فيما بعد باسم "حزب الله".

فرض توسع قاعدة "حزب الله" وانتشاره في التجمعات الشيعية الرئيسة بدايةً في البقاع، ومن ثم في ضاحية بيروت والجنوب، وجوب إقامة هيكلية تنظيمية لقيادة التنظيم وتوجيهه وإدارته. وحافظت البدايات التنظيمية في سنواتها الأولى على السرية وبتوجيه من الحرس الثوري الإيراني، وفق نظام ذي هرمية واضحة، ترأسها مجموعة من رجال الدين المعروفين، كانوا يظهرون علنًا في المقابلات والصحف اللبنانية والأجنبية، لكنهم حرصوا على عدم كشف مناصبهم ولا مواقعهم في النظام الهرمي الذي يعملون فيه. ولم يكن لحزب الله قائد في لبنان، فالمشرفون على بنائه والمنضوون إلى لوائه، يعتبرون أنفسهم جزءًا من الدولة الإسلامية التي يقودها الإمام الخميني بحكم كونه "الولي الفقيه". ولأسباب موضوعية لم يكن بالإمكان إدارة أنشطة حزب قيد التأسيس من طهران؛ لذلك وضعت آلية لإدارة عمل "حزب الله" في البداية بواسطة السفارة الإيرانية في دمشق؛ حيث كان يجتمع مجلس لبنان، الذي يعرف بالشورى، بشكل دائم، مرة واحدة شهريًا على الأقل، وكان ممثل الإمام الخميني في مجلس لبنان هو حجة الإسلام علي أكبر محتشمي، السفير الإيراني في دمشق. وسرعان ما تسرب

(٤٠) "مقابلة مع أحمد كنعاني"، قيام الثورة في إيران برس (طهران، ١٩٨٣).
(٤١) المصدر السابق: ١١٧.

إلى الصحف العديد من أسماء "شورى الحزب"، الأمر الذي أدى إلى اختلاف الحقائق إلى أن أعلن الحزب في آذار/ مارس من عام ١٩٨٦ عن مجلس قيادي جماعي عرف باسم "مجلس شورى لبنان" مكون من سبعة أعضاء، ارتفع بعد ذلك إلى تسعة، وفيما بعد إلى اثني عشر عضوًا، أغلبيتهم من رجال الدين.

من خلال تطور الحزب في ما بعد عقدت عدة مؤتمرات حزبية داخلية، وهي كلها تتصف بالسرية الكاملة. وقد عقد حتى الآن ثمانية مؤتمرات تنظيمية بشكل رسمي، كان أولها وأهمها في عام ١٩٨٩؛ إذ انتُخب فيه أول أمين عام للحزب: الشيخ صبحي الطفيلي. وفيه اتخذت قرارات مهمة تتعلق بهيكلية "الحزب"، وطريقة اختيار مجلس الشورى من طريق الانتخاب المباشر للكوادر الحزبية، وفيه استُحدث منصب الأمين العام. كان من نتيجة هذه القرارات انفتاح "الحزب" لجهة إطلاع الرأي العام على نتائج الانتخابات داخل "الحزب"، إذ يعلن بعدها هوية أعضاء قيادته. وكانت هذه المؤتمرات تُعقد كل سنتين، ثم أصبحت تعقد كل ثلاث سنوات، لذلك سيعقد المؤتمر التاسع في عام ٢٠١٢.

القيادة

على مستوى الهيكلية التنظيمية العامة، استقرت على مبدأ القيادة الجماعية بدلاً من القيادة الفردية، وأطلق تسمية "الشورى" على هذه القيادة، وأُقر نظام داخلي يحدد عدد أعضاء الشورى وصلاحياتها على أن يتم انتخابهم من قبل الكوادر الأساسية للحزب الذين يشغلون موقع مسئول قسم وما فوق، ومن ثم تتولى الشورى انتخاب أمين عام من بين أعضائها. واختارت "الشورى" الأولى المنتخبة، والرابعة من حيث الترتيب، الشيخ صبحي الطفيلي أمينًا عامًّا لها في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. وبعدها جرى تعديل النظام وتقليص عدد أعضاء الشورى إلى سبعة، وأصبحت مدتها سنتين، واختارت أمينًا عامًّا لها هو السيد عباس الموسوي في أيار/ مايو ١٩٩١. وبعد استشهاده في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٢ انتخبت الشورى السيد حسن نصر الله أمينًا عامًّا خلفًا له في منتصف أيار/ مايو ١٩٩٣. وقد جرى تعديلات في ما بعد على النظام الداخلي. الأول يمدد ولاية الشورى إلى ثلاث سنوات، والثاني يقضي بعدم حصر انتخاب الأمين العام بدورتين متتاليتين وإعطائه الحق بالترشح لدورات متتالية مفتوحة وغير محددة، وهو الأمر الذي سمح بتجديد انتخاب السيد حسن نصر الله حتى الدورة الانتخابية السادسة الحالية[٤٢].

(٤٢) القاسم، حزب الله، المنهج والتجربة، المستقبل: ٨٦.

وعلى مستوى الهيكلية التنظيمية العامة للشورى استقرت على خمسة مجالس، ويرأس كلاً منها عضو من أعضاء الشورى، وهي:

١ – نائب الأمين العام لحزب الله(٤٣)، وقد استحدث هذا الموقع في التعديل التنظيمي للشورى عام ١٩٩١، ولهذا الموقع عدة مهمات نذكر منها:

أ – متابعة العمل التنظيمي في حال غياب الأمين العام.

ب – متابعة مجلس العمل النيابي الذي يضم نواب الحزب، ويتابع شئون كتلة الوفاء للمقاومة، وهو يهتم بدراسة مشروعات واقتراحات القوانين المعروضة على مجلس النواب، كما يهتم بمتابعة شئون المناطق والمواطنين مع المسؤولين في الدولة وأجهزتها المختلفة، بالإضافة إلى مواكبته الموقف السياسي للحزب إذ يعبّر عنه داخل المجلس النيابي وعلى المنابر المختلفة.

ج – متابعة ملف العمل الحكومي، وهذا الملف استحدث بعد دخول "حزب الله" في العمل الحكومي عام ٢٠٠٥، وهو يتابع الشئون الحكومية من خلال دراسة جداول الأعمال لمجلس الوزراء ويضع ملاحظاته عليها، ويتابع عمل الوزارات والموظفين فيها.

٢– المجلس السياسي(٤٤): وهو يضم مسئولي الملفات السياسية وأعضاء لجنة التحليل السياسية(٤٥)، التي ترفع التحليل السياسي للقيادة، ويتابع التواصل وبناء العلاقات مع القوى السياسية والحزبية المختلفة ضمن توجهات "حزب الله" العامة.

٣– المجلس التنفيذي(٤٦)، وهو يضم مسئولي الوحدات الثقافية والاجتماعية والتربوية والنقابية والمهن الحرة وغيرها من الاختصاصات الأساسية التي يوليها "حزب الله" اهتمامه الخاص، إضافةً إلى مسئولي المناطق التنظيمية. فهو مسئول عن الأنشطة والأعمال الإجرائية المرتبطة بتركيبة الحزب، وعن مؤسساته المختلفة ذات مجالس الإدارة(٤٧).

(٤٣) يترأس هذا الموقع الشيخ نعيم قاسم، وذلك منذ إقراره في الهيكلية عام ١٩٩١ وحتى الآن، فهو بالإضافة إلى علومه الدينية، حاصل على شهادة الإجازة في الكيمياء من الجامعة اللبنانية، من مواليد ١٩٥٣ كفرفيلا – جنوب لبنان. عمل مع الإمام موسى الصدر في بداية حركة المحرومين، وأصبح عضو اللجنة المركزية لحركة أمل عام ١٩٧٨. ترك الحركة عام ١٩٨٠، لديه مؤلفات دينية وسياسية.

(٤٤) يترأس المجلس السياسي السيد إبراهيم أمين السيد، وهو كان الناطق الرسمي باسم "حزب الله" حين إطلاقه في عام ١٩٨٥، من مواليد النبي أيلا، البقاع عام ١٩٥٣، درس في حوزة النجف الأشرف وفي مدينة قم وحاز على درجة عالية من العلوم الدينية، انتخب نائبًا في المجلس النيابي في دورات ١٩٩٢، ١٩٩٦، ٢٠٠٠ وكان رئيسًا لكتلة الوفاء للمقاومة التي تضم كتلة "حزب الله".

(٤٥) الملفات التي يتابعها المجلس السياسي هي: ١ – الأحزاب الإسلامية، ٢ – الأحزاب الوطنية، ٣ – الأحزاب المسيحية، ٤– المنظمات الفلسطينية، ٥– العلاقات الإعلامية، ٦ – لجنة التحليل، بالإضافة إلى مهمات تكون في عهدة رئيس المجلس، ويتابع كل ملف عضو مجلس يكون بمستوى وحدة تنظيمية.

(٤٦) يترأس المجلس التنفيذي السيد هاشم صفي الدين، وذلك منذ عام ١٩٩٦ ولا يزال. وهو من مواليد دير قانون النهر – جنوب لبنان، عام ١٩٦٢، درس في قم وحصل على درجة عليا من العلوم الدينية.

(٤٧) يعتبر هذا المجلس قلب الهيكلية التنظيمية للحزب، فهو يؤدي دورًا بارزًا بين مجالس الحزب التنظيمية، فهو المسؤول عن الأنشطة الإجرائية المرتبطة بتركيبة الحزب ضمن مجموعة من مسؤولي الوحدات ذات الاختصاصات المختلفة، بالإضافة إلى مسؤولي المناطق التنظيمية، والمنطقة التنظيمية هي العصب الإجرائي للحزب. ومن هنا يعتبر رئيس هذا المجلس بمثابة الأمين العام الثاني للحزب.

٤– المجلس القضائي(٤٨)، وهو يضم المسئولين القضائيين في المناطق، الذي يقتصر عملهم أساسًا على عناصر "حزب الله" لحل النزاعات بينهم.

٥– المجلس الجهادي(٤٩): وهو يضم المسئولين عن العمل الجهادي وعن متابعة عمليات المقاومة الإسلامية ضد الاحتلال وكل ما يرتبط بها إعدادًا وتدريبًا وتجهيزًا وحماية وغير ذلك من الأمور العسكرية المعلنة والمستترة. ويعكس تمثيل القيادة العسكرية داخل مركز القرار في الحزب أهمية هذه القيادة، فضلاً عما له من دلالات عميقة ترتبط بطبيعة تكوين "الحزب" وحركته ومهامه.

٦ – هناك موقع المعاونية السياسية للأمين العام(٥٠)؛ حيث تقوم بمهمات محددة من قبل الشورى.

في إطار هذه التركيبة تبقى "الشورى" هي رأس الهرم القيادي في رسم السياسات والأهداف والخطط العامة وفي متابعتها. ويتولى الأمين العام مسئولية الإدارة والإشراف والتوجيه والتعبير عن مواقف الحزب.

من الواضح أن مرونة التركيبة التنظيمية ووضوح النظام الداخلي، وإمكانية المشاركة من قبل الأعضاء في اختيار وانتخاب "الشورى" والأمين العام تعبر عن نجاح الحزب في مأسسة تجربته، على الرغم من ظروف المقاومة الصعبة التي نشأ خلالها، وهو ما جعل تداول عضوية "الشورى" أمرًا طبيعيًّا خلال ست دورات جرى فيها انتخاب الأعضاء واختيارهم لمن يرونه مناسبًا من بين المرشحين لعضوية الشورى، وهو الأمر الذي يقطع الطريق على شخصنة الحزب، وهي الظاهرة التي وقع كثير من الأحزاب اللبنانية والعربية والإسلامية في فخها، إلا أن التعديلات التي أدخلت على الشورى بتمديد عضويتها إلى ثلاث سنوات، ثم بفتح المجال أمام تجديد ولاية الأمين العام بشكل مفتوح وغير محدد، شوّه هذه التجربة، وعطل التداول الطبيعي للسلطة داخل الحزب، خاصة في حزب يشوبه التداخل ما بين العقائدي والجهادي، والسياسي والعسكري، وصولاً إلى الطاعة الملزمة بالتكليف الشرعي، وهذا الأمر ساهم في تحويل الأمين العام إلى "رمز" عمد الحزب إلى إحاطته بهالة كبيرة من التمجيد والتقدير، الأمر الذي يجعله عمليًّا فوق المساءلة والنقد، فكيف بالمنافسة داخل الحزب. في كل الأحوال لم يكن هذا كله بلا أساس، بل مستند إلى مواصفات كاريزمية يمتلكها السيد حسن نصر الله، لكن الحزب كجماعة وكقيادة في النتيجة هو من حقق الإنجازات. ولم يكن مؤسسو الحزب غافلين عن خطورة فتح الباب أمام التجديد لولاية ثانية للأمين العام حين وضعوا نصًّا صريحًا يحظر ذلك، فما بالك بنص يبيح التجديد والتمديد غير المحدد والمفتوح لشاغل منصب الأمين العام.

(٤٨) يترأس المجلس القضائي الشيخ محمد يزبك منذ إقراره وحتى الآن. وهو من كبار علماء الدين في "حزب الله". وهو من أصغر مجالس "حزب الله" من حيث عدد أفراده، بالإضافة إلى مهامه لفض النزاعات بين أفراد الحزب، والحكم في تجاوز الحدود الشرعية، وإرجاع الحقوق لأصحابها. ويضم مجموعة من المسؤولين القضائيين في المناطق وأغلبهم من العلماء، بالإضافة إلى جهاز عمل يواكب حركة المحاكم الشرعية من محققين ومحررين ومحاكم ابتدائية واستئنافية.

(٤٩) يعتبر الأمين العام لحزب الله هو القائد العام للمقاومة، وبالتالي فهو يترأس أعمال المجلس الجهادي، أما بالنسبة إلى أعضائه فتبقى أسماؤهم سرية بسبب سرية المهمات وخطورة استهدافهم الأمني من قبل إسرائيل. وبالتالي لا يتم عادةً التعرف إليهم إلا بعد استشهادهم، كما جاء في تعريف الشهيد عماد مغنية على سبيل المثال، بحسب بيان نعي "حزب الله" له

(٥٠) مسؤول هذا الموقع عضو شورى الحزب الحاج حسين الخليل، وهو يتابعه منذ إقراره وحتى الآن. وهو حائز على الإجازة الجامعية بالفيزياء. كان عضوًا في القيادة المركزية لأمل حتى عام ١٩٨٢ عندما انسحب هو ومجموعة منها للعمل ضمن إطار "حزب الله".

البنية الهرمية والقيادات الوسطى

لكي يتكيف "الحزب" مع الأعداد الكبيرة التي بدأ يستقطبها، عمد إلى بنية تنظيمية مرنة، ولكنها في الوقت نفسها قادرة على الحركة ويمكنه ضبطها وقيادتها، فقام بـ:

١ – إنشاء التعبئة العامة(٥١) التي تضم الراغبين في الانتماء إلى الحزب من مختلف الأحياء والقرى، ويكون التوزيع الهرمي في إدارة شئونهم مرتبطًا بالتوزيع السكاني والجغرافي للأحياء والقرى، وتكون مساهمتهم بحدود ظروفهم وأوقاتهم، ويشاركون في دورات عسكرية وثقافية، كما يشاركون في المرابطة والقتال، وكذلك في الأعمال العامة التي يدعو إليها الحزب.

٢ – إنشاء الهيئات النسائية التي تهتم بالقطاع النسائي وأنشطته المتنوعة، والتي تتوزع على المساجد والأحياء، وهي تهتم بالعمل الثقافي والاجتماعي والإعلامي، وتشارك في الأعمال العامة التي يدعو إليها الحزب.

٣ – إنشاء كشافة الإمام المهدي، التي تهتم بالناشئة، وتعمل على تربيتهم وتوجيههم، كما تقوم بنشاطات تنسجم مع أعمارهم ومتطلباتهم، وكذلك المشاركة في أنشطة "الحزب" العامة. وفي تصريح لمفوض الجمعية يقول إنها "تضم سبعين ألف كشفي منتشرين على جميع الأراضي اللبنانية"(٥٢).

٤ – اعتماد التعبئة التربوية كتنظيم تربوي طلابي في المدارس والجامعات، ولها أنشطتها المرتبطة بالقطاع التربوي، وتضم في صفوفها جميع الراغبين في العمل معها وفق السياسات المرسومة والأهداف المعلنة. فقد اعتبرت المدارس والجامعات والمعاهد التعليمية المختلفة الخزان الأساسي الذي يغترف منه "حزب الله" عناصره وكوادره الأساسية.

إن عملية الاستيعاب والتعبئة الحزبية تبدأ من المراحل الابتدائية من خلال الكشاف، وبعدها من خلال التعبئة التربوية في الصفوف المتوسطة والثانوية، وذلك لأن هذه الفئات العمرية تكون في مرحلة لا تزال مؤهلة لتقبل الفكر العقائدي للحزب، وبالتالي الانخراط في الإطارات العسكرية التابعة له.

(٥١) التعبئة العامة هي كلمة مأخوذة من قاموس الثورة الإسلامية الإيرانية، التي يقابلها إيرانيًا مصطلح "باسيج"، وهي نشأت في إيران أيام الحرب الإيرانية – العراقية لتساند القوات العسكرية في الدفاع عن الدولة، وأخذت دورها عندما أطلق الإمام الخميني عبارته الشهيرة لإعداد "جيش العشرين مليونًا". ولهذه القوات الشعبية برامج عسكرية كدورات ومناورات مختلفة أثناء السنة للبقاء في حالة الجهوزية الدائمة.

(٥٢) "الشيخ نزيه فياض: المفوض العام لجمعية كشافة الإمام المهدي"، **جريدة الأخبار** (٢١–٤–٢٠١٠).

٥ – إنشاء مؤسسات ذات مجالس إدارية مستقلة(٥٣) في المجالات التربوية والثقافية والصحية والإعلامية والزراعية والعمرانية وغيرها، بحيث تلتزم بالأهداف العامة، وتتحرك بهامش خاص في اختيار الأفراد، شرط مراعاة الحد الأدنى في التوجّه الثقافي السياسي وعدم الاختراق الأمني.

٦ – إقامة التجمعات والاتحادات والهيئات المختلفة، سواءً أكانت نقابية أم مهنية أم تخصصية، مع ترك هامش أوسع لمواصفات الفرد المنتسب إليها، بحيث لا تنطبق عليه شروط الانتساب المباشر لهيكلية "الحزب"، وشرط مراعاة الحد الأدنى من الالتزام بالسياسات العامة والأهداف الإجمالية للحزب. وتكون نشاطات هذه التجمعات وبرامج عملها محددة في دائرة اهتمامها المهني أو التخصصي(٥٤).

٧ – التعاون مع العلماء(٥٥) والجمعيات والمؤسسات التي تحمل استقلالية خاصة في إنشائها وأنظمتها الداخلية، لكنها تنسجم في الإطار العام مع أهداف "حزب الله".

أما البُنية التنظيمية القاعدية للحزب فلها أهمية كبيرة، وهو في تشكيله ونظرًا إلى سياق التأسيس الذي جاء، ولا يزال، تحت ظروف ومناخات المقاومة، يعتمد التركيب الهرمي العسكري. فالمجموعة هي النواة الأولى للعمل التنظيمي داخل الحزب، وأما عدد المجموعة فمتغير، ويعتمد على العامل الجغرافي في المدن والقرى، ويتأثر بحجم القرية وعدد المنتسبين فيها، وقد تكون مهمات المجموعة سياسية أو عسكرية تبعًا لطبيعة المرحلة والمهمات، والنواة التنظيمية الثانية في التراتب القيادي هي الفصيل الذي يضم عددًا من المجموعات، قد تكون في حي أو قرية أو عدة قرى. وأما الشعبة فهي النواة التنظيمية الثالثة في التراتب القيادي، وهي تضم عددًا من الفصائل ضمن حدود واضحة كالقرية أو المدينة أو بعض الأحياء في المدن الكبرى. ويأتي بعدها القطاع الذي هو المرتبة الرابعة في السلم القيادي، ويضم عددًا من الشعب، وهو بمثابة القيادة الوسطى وأهم حلقة تنظيمية داخل "الحزب" لما عليه من واجبات لجهة تنفيذ ومتابعة القرارات الصادرة عن القيادة. أخيرًا تعتبر المنطقة التنظيمية التي تضم عددًا من القطاعات الحلقة الأولى من العمل القيادي. ويوجد في "الحزب" خمسة مناطق

(٥٣) على سبيل المثال:

- جمعية التربية والتعليم، أسست عام ١٩٩٣ من خلال المدارس التربوية ١٤ مدرسة وهي: مدارس الإمام المهدي، موزعين على المناطق اللبنانية كافة.
- جمعية الهيئة الصحية الإسلامية، أسست عام ١٩٨٤، وهي تضم مجموعة مراكز صحية ومستوصفات طبية وجهاز الدفاع المدني.
- المجموعة اللبنانية للإعلام وتضم: ١ – تلفزيون المنار الذي تأسس عام ١٩٩١ على مستوى البث الأرضي، وعام ٢٠٠٠ على مستوى البث الفضائي، ٢ – جريدة الانتقاد التي تأسست عام ١٩٨٤، وتحولت إلى جريدة إلكترونية عام ٢٠٠٩، ٣– وإذاعة النور التي بدأت البث عام ١٩٨٨ من الضاحية الجنوبية.
- المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق: حيث بدأ عمله عام ١٩٩٤، وهو معني بإعداد الدراسات العلمية المتخصصة، بالإضافة إلى تأمين المعلومات كافة للمجالس المركزية للحزب.
- جمعية جهاد البناء، تأسست عام ١٩٨٨، وهي تهتم بالشؤون الزراعية والمياه والثروة الحيوانية.
- شركة وعد، وهي شركة تم تأسيسها بعد حرب تموز عام ٢٠٠٦ لإعادة بناء ما تم تدميره.

(٥٤) تعتبر المهن الحرّة من الإطار التنظيمي المرن، الذي يضم المهندسين والأطباء والمحامين وغيرهم. و لم يتواصل "حزب الله" مع هذه الشرائح إلا في سياق انفتاحه السياسي والاجتماعي في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

(٥٥) يعتبر تجمع العلماء المسلمين مثالاً عن هذه الجمعيات الدينية، وهو عبارة عن مجموعة علماء من الطائفتين السُّنية والشيعية، يعملون من أجل الوحدة الإسلامية وعدم التفريق بين المذاهب الإسلامية، وهو مجموعة مستقلة يتم تدعيمه من عدة جهات، بينها الجمهورية الإسلامية في إيران.

تنظيمية على مستوى لبنان، اثنتان في الجنوب، منطقة بيروت، منطقة البقاع، منطقة الشمال. ومهمة مسئول المنطقة متابعة أوضاع الحزب وقطاعاته التنظيمية، بالإضافة إلى دوره السياسي والانتخابي، وتعاونه لجنة منطقة يتم اختيارها ضمن آلية خاصة[56].

يحتل الاستقطاب في العمل الحزبي اهتمامًا خاصًا، ويعتمد عند "حزب الله" على آليات دقيقة، أولها دراسة ملف الفرد المرشح، والتأكد من عدم وجود شبهات أمنية حوله، والتركيز على إيمانه بخط "حزب الله" واستعداده لتنمية قدراته الإيمانية والثقافية والعسكرية[57]، ومن ثم مشاركته على الأقل بدورة، ومن ثم انخراطه في التعبئة العامة وما تتطلبه تشكيلاتها من مهمات وأعمال تطوعية أو تفرغ للمهمات.

يعتمد "حزب الله" برنامجًا تربويًّا وتنشئة حزبية شاملة لجميع أفراده، بحيث يخضعون، لبرنامج في الثقافة الإسلامية يحدد رؤية الحزب في مختلف القضايا الفكرية والسياسية والفقهية، وذلك عبر دروس أسبوعية تعقد في المراكز الحزبية أو في المساجد. كذلك ينظم الحزب لأعضائه دورات دينية وفكرية وثقافية متنوعة ملزمة للتدرج الحزبي. فيطلق على خريجي المرحلة الأولى "جنود المهدي" ومدتها شهر واحد، والثانية "أنصار المهدي" ومدتها شهران، والثالثة "الممهدون للمهدي"، وفيها تلقى دروس في الفقه والعقيدة وولاية الفقيه وتاريخ الأئمة الاثني عشر، فضلاً عن مواد أخرى بعناية فائقة لبناء الكوادر الحزبية عقائديًّا[58].

آليات التعبئة والاستنهاض

وللتثقيف الديني داخل "الحزب" دور أساسي في التعبئة والتنظيم، وتؤدي الحوزات العلمية دورًا محوريًّا في تخريج العلماء، وهناك العشرات منها يشرف "الحزب" عليها، وتتراوح فترة الدراسة فيها بين ٣ و٤ سنوات، ويمكن للراغب بعدها إكمال دراسته في إيران لمدة قد تصل إلى ١٥ سنة. إن مكونات "حزب الله" وبنيته لم تعد مكونات تنظيمية وحزبية، بل تداخل معها الجانب المؤسساتي، فأصبح "الحزب" كيانًا سياسيًّا واجتماعيًّا وتربويًّا ضخمًا، فأنشأ العشرات من المدارس والثانويات والمهنيات، بل شمل نشاطه تأسيس المستشفيات والتعاونيات، فضلاً عن مؤسسة القرض الحسن التي تقدم القروض والسلف وفق المبدأ اللاربوي بشرط أن يكون المقترض مسلمًا ذا سمعة حسنة، ومن المؤمنين بولاية الفقيه. كما أنشأ مؤسسة تُعنى بالضمان الصحي والرعاية الاجتماعية التي يستفيد من خدماتها الألوف، كذلك قدم المنح التعليمية للمئات من الطلاب، عدا البعثات المرسلة للتخصص في إيران سنويًّا في مختلف فروع العلم. وتبقى المؤسسات الأبرز للحزب الوسائل الإعلامية السمعية

(٥٦) حسين عبد الجليل أبو رضا، التربية الحزبية الإسلامية، **حزب الله نموذجًا** (رساله دكتوراة، الجامعة اللبنانية، المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٩-٢٠١٠): ٣٧٢.

(٥٧) قاسم، **حزب الله، المنهج والتجربة**، المستقبل: ٩٨.

(٥٨) أبو رضا، **التربية الحزبية الإسلامية**، ٣٧٠.

والبصرية والمقروءة، وأبرزها تليفزيون "المنار"، وإذاعة "النور"، وصوت "المستضعفين"، وصوت "الإيمان"، وعدد من المجلات الفكرية والسياسية، فضلاً عن مواقع الإنترنت المتخصصة.

ويستخدم "حزب الله" آليات فاعلة لضبط وإدارة مجتمعه التنظيمي وإبقاء جذوة التعبئة حول خطابه العقائدي والسياسي متّقدة، بما يؤدي إلى تصليب وحدته وتفعيل حركته. وتتمثل أهم هذه الآليات بالتشديد الدائم على دور المرجعية الدينية والولاء لزعامتها الجديدة المتمثلة بالولي الفقيه، التي ترى وفق المنظور الخميني أن دور العلماء مماثل لدور الأنبياء والأئمة، وأن عملهم لا يقتصر على المسائل الحسبية وبيان الأحكام، بل يتصل بالقضايا الاجتماعية والسياسية، كما أنه لا يقتصر على "البيان" فقط، بل يشمل حقل التطبيق والممارسة. ووجد هذا الدور الذي رسمه الإمام الخميني للمرجعية الدينية طريقه العملية في إيران. أما في لبنان فقد بدأت أولى تباشير إعلان الولاء مع إعلان الرسالة المفتوحة في عام ١٩٨٥. وحرص الحزب بعد وفاة الإمام الخميني على إعلان استمراره في الولاء للولي الفقيه الجديد الإمام الخامنئي، مؤكدًا استمراره على خط الثورة وخلف قائدها، مستفيدًا إلى أقصى الحدود من التجربة الإيرانية. ولأجل ذلك شرع في إعداد الكادر الديني عبر تأسيس عشرات المدارس والحوزات في مختلف المناطق لتخريج رجال الدين، مرسلاً العديد من البعثات والطلاب إلى إيران لتحصيل الدراسة الدينية، الذين تخرج منهم المئات؛ إذ بات "المعممون" في الوسط الشيعي ظاهرة تشمل أبناء العائلات والعشائر الكبرى، فضلاً عن أبناء الفئات الشعبية وذوي الدخل المحدود، بعدما بات هذا المجال فرصة لتحسين الأوضاع الاجتماعية للعاملين فيه. وانتظم هؤلاء في مجالس العلماء، واحتل بعضهم مواقع تنظيمية داخل هيئات "الحزب"، وعمل بعضهم الآخر في مهام الدعوة الدينية وفق فتاوى "الولي الفقيه"، فضلاً عن استثمارهم للرأسمال الرمزي الضخم الذي يمثله الدين في أوساط العامة، والذي ينعكس في فاعليات مشروع "حزب الله" العقائدي والسياسي.

وكان من الطبيعي أن يتم تصريف طاقة هؤلاء "المعممين" في اتجاهات عديدة، كان أهمها يبدأ بالمساجد التي مارست دورًا كبيرًا في إيران، التي اعتبرها الإمام الخميني مركزًا للتعبئة والتوعية، فضلاً عن دورها المركزي في المسائل العبادية. فالمساجد هي "متاريس وعلى المسلمين أن يملأوا متاريسهم"، بحسب الإمام الخميني. وعلى هذا الأساس شرع "حزب الله" في الاستفادة من المساجد الموجودة، وأُعيد الاهتمام بإقامة صلاة الجمعة التي لم تكن تقام من ذي قبل، وفيها الخطبة التي تتناول المسائل الدينية والسياسية وشئون المقاومة. وعمد "الحزب" أيضًا إلى بناء عشرات المساجد في مختلف المناطق لسد النقص، فضلاً عن الحسينيات، بحيث لم يعد قرية أو بلدة تخلو منها. وبين الولاء للولي الفقيه وتخريج وتدريب الكادر الديني، وتعميم الحسينيات والمساجد، ثمة ترابط موضوعي يتصل بتعميم الخطاب التعبوي الذي يرصُّ صفوف الجماعة المؤمنة، ويجعل بالتالي من قضية الولاء للفقيه مسألة عملية أكثر منها قولاً نظريًّا، أي إنها تصبح أمرًا عباديًّا وتكليفًا شرعيًّا يدفع باتجاه التماهي بين القائد والجماعة المؤمنة.

يستكمل "الحزب" حلقة التعبئة الدينية بآليات أخرى تستهدف الإعداد الديني والعقائدي لمنتسبيه، من خلال أطر تنظيمية تتوزع بحسب الشرائح التي ينتمي إليها هؤلاء، وهي اتخذت أسماء عسكرية كدلالة على انخراط المنضوين إليها في مشروع المقاومة. فكانت "التعبئة العسكرية" مفتوحة أمام الشباب اليافعين، و"التعبئة الطلابية" للطلاب في المدارس والجامعات، فضلاً عن التعبئة الثقافية والإعلام. إلا أن على مجمل هؤلاء الانخراط في صفوف التعبئة العسكرية والثقافية معًا، وتتوزع على مجموعات تحمل عناوين وأسماء مستمدة من تراث التشيع (أسماء الأئمة الاثني عشر، وأصحاب الإمام علي، والإمام الحسين... إلخ)، فضلاً عن أسماء شهداء الحزب، وأخرى مستمدة من تواريخ وواقعات ذات طابع يتصف بالقداسة والرمزية، كمعركة بدر والقدس وغيرها. وأما التثقيف السياسي والديني والثقافي فيتم من خلال وحدة التعبئة الثقافية التي وضعت برامج تنسجم مع مستوى المنتسبين الذين فضلاً عن تلقيهم التدريب العسكري، يخضعون لدورات دينية وثقافية عبر مراحل متدرجة[٥٩].

ولا تشمل هذه الدورات المنتسبين إلى التعبئة العسكرية فحسب، بل تشمل كافة المنتسبين إلى الإطارات المختلفة التي أنشأها الحزب. وفي المحصلة يستهدف هذا البرنامج إعداد جيل من الشباب يمتلك مخزونًا عقائديًّا وفكريًّا، يؤهله من الالتزام بأوامر القيادة في مختلف الظروف وأشد الصعاب، باعتبارها "تكليفًا شرعيًّا" يحتم على المنتسب، سواء أكان مقاتلاً في صفوف المقاومة أم مدرسًا أم مبلغًا دينيًّا أم طالبًا، أن يقوم بدوره التنظيمي كمهمة جهادية. فالمقاتل لم يعد مجرد خريج دورة عسكرية، يتقن فنون القتال، بل أصبح صاحب رسالة ومقاتلاً عقائديًّا تذوب فرديته وانتماءاته في إطار اعتقادي أعلى وأعمق[٦٠]. فالتربية التي أصبح يتلقاها الأفراد تقوم على التمهيد للإمام المهدي المنتظر الثاني عشر. وهي أيضًا تربية تقوم على المثال الحسيني المتعالي – شيعيًّا عن كل مضاهاة أو مضارعة. وهو مثال يذهب بعيدًا إلى الحد الذي يجعل فعل الشهادة فعلاً شرعيًّا مقدسًا.

ويتم رفد عملية التعبئة هذه بخلق مناخ موازٍ على صعيد الاجتماع الشيعي العام، فالاحتفال بالمناسبات المقدسة وإحياء ذكراها وسيلة مهمة في بث الخطاب وترسيخه. والاحتفال بولادات ووفيات الأئمة الاثني عشر والرسول وابنته السيدة فاطمة الزهراء محطات أساسية في هذا المجال، وهي لم تكن تحظى بهذا النوع من الاهتمام والانتشار قبل "حزب الله". وقد بلغت حوالي ثلاثين احتفالاً سنويًّا، تقام بأوقات محددة وفي كافة القرى والبلدات. وهذا الأمر يؤدي بلا شك إلى ترسيخ الوعي في نفوس "الجماعة" بتاريخ أئمتهم وظروف حياتهم وسلوكياتهم الروحية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية. وقد سعى الحزب بفاعلية إلى الاستفادة من الشعيرة الحسينية لارتباطها بمفهوم الشهادة، كضمان لاستمرارية المشروع المقاوم ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقد شكل إحياء هذه الشعيرة بالعودة

(٥٩) غسان فوزي طه، **القرابة والطائفة والسلطة في منطقة بعلبك– الهرمل بين عامي ١٨٦٠–١٩٩٦** (رسالة دكتوراة، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، (٢٠٠٤–٢٠٠٥): ٣٢٧.

(٦٠) عبد الإله بلقزيز، **المقاومة وتحرير الجنوب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠): ٥٥.

إلى المشهد الكربلائي محطة مهمة في ترسيخ المعاني والعبر في المقاومة التي قادها "حزب الله"، وهي تمثلت في أساليب متنوعة، منها مجالس التعزية التي تنامت في هذه المناسبة مع "الحزب"، وامتدت من المساجد التي استحدثت في القرى إلى الساحات والأماكن العامة. وتجلت الاستجابة المكثفة لها بالمشاركة العامة للجماعة التي تجاوزت مظاهر البكاء والحزن والاستثارة العاطفية لتتصل بتوظيف المناسبة وتفعيلها. فإلى جانب قرّاء مجالس العزاء، ثمة فريق آخر من الخطباء يتناول الحادثة بالتحليل لمواقف الاستشهاد والنصر والشجاعة والنبل التي سجلها الإمام الحسين ورفاقه يوم العاشر من محرم، ويدعو إلى الاقتداء به. وأما مشهدية اليوم العاشر، فقد خضعت أيضًا للتوظيف. فهذا اليوم يغدو بمثابة يوم الفصل في إعلان الولاء، وفيه يظهر التمازج الديني – السياسي بأوضح تجلياته. فعدا المشاهد المؤلفة من عناصر متعددة، التي تؤدّى بشكل جماعي متناسق، عمد "الحزب" إلى تنظيم احتفال مركزي مهيب يطل فيه الأمين العام، عدا احتفالات مركزية في مراكز الأقضية، تتقاطر إليها الجموع من نساء ورجال وأطفال لسماع تلاوة السيرة الكربلائية الكاملة. وبعد أن ينتهي قارئ المجلس الحسيني من تلاوتها التي تستغرق حوالي الساعتين، يبرز المشهد الاحتفائي بأشكال بالغة التنظيم؛ حيث تتجمع المواكب المختلفة، موزعة على مجموعات متسلسلة من الرجال والشباب المتشحين بالسواد، وقد وضع بعضهم على جباههم عصبة حمراء كتب عليها شعارات "لبيك يا حسين"، أو "يا لثارات الحسين"، وآخرون يحملون بيارق سوداء إلى جانب أعلام "حزب الله" وصور شهدائه، فيما الصفوف الأخرى تقف وراء منشد اللطمات الحسينية وخلف الرجال تقف النساء المتشحات بالسواد أيضًا، وقد رفعت فيها رسومات تاريخية تجسد مشاهد من الملحمة الكربلائية، فتظهر مواكب السبايا، وكف شقيق الحسين أبي الفضل العباس، فيما تخصص الصفوف الخلفية للأطفال الحاملين للشعارات التي تجسد مظلومية الإمام الحسين[٦١]. وقد أصبحت تشارك في الموكب أيضًا مجموعات من المقاتلين يجددون في هذه المناسبة العهد بالولاء والاستعداد للاستشهاد.

استوحى "حزب الله" أيضًا من الثورة الإسلامية في إيران مشهدية الاحتفال بيوم القدس الذي يستهدف استنهاض الأمة والجماعة لإنجاز التحرير الكامل لفلسطين. ويجري الاحتفال بالمناسبة في كل عام في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان باحتفال مركزي ضخم يتخلله خطاب تعبوي للأمين العام، واستعراض عسكري كبير لمجموعات ضخمة من المقاتلين الموزعين على فرق وتشكيلات متنوعة، يضع فيها المقاتلون عصبات حول رءوسهم كتب عليها "يا قدس إننا قادمون". ولأن شهر رمضان، وتحديدًا العشر الأواخر منه التي فيها الاحتفاء بليلة القدر، يختزن فاعلية روحية وإيمانية عالية، فإن الاحتفال بيوم القدس خلاله يتضمن شحنة مضاعفة يتم توظيفها في المشروع المقاوم أيضًا. كذلك لا يفوت الحزب فرصة تأبين الشهداء أو تشييعهم والاحتفال بذكراهم لتثمير فعل الشهادة

(٦١) طه، **القرابة والطائفة والسلطة في منطقة بعلبك**: ٣٣٣.

في المجتمع. ففي المراحل التي كانت فيها عمليات المقاومة في أوجها، كانت القرى والبلدات تستقبل الشهداء واحدًا بعد الآخر. ولأجل المحافظة على الروح المعنوية، عمد "الحزب" إلى تحويل مناسبات التشييع إلى مواكب مهيبة، تنطلق من منازل الشهداء إلى أماكن دفنهم وسط ترديد الهتافات واللطمات الحسينية، وكلمات العلماء والقيادات، التي تعدد مزايا الشهيد، وتربط بين استشهاده والفعل الاستشهادي للإمام الحسين ودوره في تأكيد العز والكرامة للأمة. ثم ينتهي الموقف بمعاهدة الله والإمام والولي الفقيه على مواصلة الطريق، ويتقبل بعدها آل الشهيد مراسم "التبريك" بشهادة ولدهم. وبهذا ارتد فعل الاستشهاد، من مناسبة حزن، إلى مناسبة لإعلان الشعور بالتحدي والتحفز للمشاركة بالمقاومة.

ولكي تكتمل أبعاد العملية التعبوية، اهتم "حزب الله" بوسائل الإعلام اهتمامًا بالغًا، فشملت المكتوب والمسموع والمرئي، فأنشأ جريدة "العهد" في عام ١٩٨٥ لتأمين التغطية اللازمة لأعمال المقاومة ونشاطات "الحزب" ومواقفه. وقد اهتم "الحزب" بتأمين شبكة من المراسلين والموزعين لتأمين وصولها إلى عدد كبير من القراء، وهي شبكة تميزت باتساعها وقدرتها على الوصول إلى مختلف البلدات والقرى والجامعات والمساجد والمكتبات. وإلى جانبها تأسست إذاعة "صوت المستضعفين" عام ١٩٨٥ في مدينة بعلبك لتأمين التغطية الإعلامية المسموعة في البقاع، إضافة إلى إذاعة "النور" في بيروت، التي اتسع مدى بثّها أخيرًا ليشمل مختلف المناطق اللبنانية. إلا أن أهم ما أنشأه "الحزب" في الميدان الإعلامي تمثل بتلفزيون "الفجر" بداية عام ١٩٨٩ في البقاع بعد وفاة الإمام الخميني. لكنه ما لبث أن أقفل ليتم التركيز منذ عام ١٩٩٠ على تلفزيون وفضائية "المنار" اللذين نجح من خلالهما "حزب الله" في مواكبة التطور الهائل الذي أصاب وسائل الاتصال في تلك المرحلة.

ونجح "الحزب" في استثمار آلته الإعلامية بشكل فاعل، ونجح في توظيف تقنيات الصوت والصورة إلى أبعد الحدود في عملية التعبئة والحشد لثقافة المقاومة والثقافة الدينية، وتغطية وتعميم الأنشطة الكثيفة في مشهدية بصرية تستخدم تقنيات حديثة لترويج الموقف السياسي وتعميم المشروع والخطاب. ونجح "الحزب" في إدخال ثقافة الصورة في عمليات المقاومة؛ إذ راح يلتقط صورها رجال متخصصون في الإعلام الحربي، أُفرد لهم جهاز مختص وظيفته ابتكار الأساليب الإعلامية في الحرب النفسية بالصورة الحية، فتمكن هؤلاء من تقديم نموذج متطور لعمل عسكري متقن، أظهر الكثير من قدرات المقاومة الفنية والأمنية، فضلاً عما كان يبثه من روح معنوية لأفراده ومؤيديه(٦٢). فمشاهد العرض انطوت على العديد من العمليات الميدانية التي تنوعت بين الكمائن والاقتحامات والقصف والصراع الحي المصور الذي يجمع عناصر الحذر والترقب ثم التقدم والهجوم والانتصار،

(٦٢) المصدر السابق: ٣٤٣.

متخطيًا الأسلاك وحقول الألغام وتدمير الدشم واقتحامها ورفع الرايات السوداء ورايات المقاومة عليها. ثم مشهد القسم حين يرفع أحد المقاومين يده ويهتف بالوفاء والولاء "لبيك يا خميني لبيك يا حسين"، وينتهي المشهد بتدمير دشم العدو والانسحاب بهدوء(٦٣).

لقد أصبحت هذه المشاهد تمثل مكانة مهمة في الخطاب الإعلامي، وفي لغة الدعاية والإعلام. وأضحى معها للمشهد الجهادي دور مهم في التعبئة، متوسّلاً تقنيات لا تقل عن مثيلاتها في المحطات الغربية لبلاغة الصورة واستخدامها في الإعلام، بدءًا بمؤثرات الصوت المجسم والألوان المبهرة، وتقنيات التكثيف، والتركيز، والتصغير، والدمج، والفرز، والإنزال، والمزج، والتسلسل، إلى ما هنالك من تقنيات إخراج، ومن تأثير في النفس والاستقبال الحسي والإدراك(٦٤). وهذه الوسائل تفعل فعلها العميق في التأثير الخفي، والآتي، واللاحق، وتجعل من قدرة الشبكات العصبية المعرفية على التخزين أقوى بكثير من فاعلية النصوص المكتوبة. ومع ذلك لم يهمل "الحزب" إنشاء مواقع متخصصة على الإنترنت كان لها تأثير بالغ في المستوى المعرفي والثقافي، ما جعلها تتعرض لهجمات إلكترونية من العدو الصهيوني بهدف تعطيلها.

زمن الاحتراب: أمل وحزب الله وحرب المخيمات

في الواقع تصرف "حزب الله" كحزب فريد ومختلف عن أقرانه منذ نشأته، وهذا السلوك كان يتغذى دومًا من قناعته بأنه يمتلك الفكر الأصيل "الحق" الذي تعبّر عنه تسميته كونه "حزب الله"، وبالتالي فإن ما عداه هم على الضفة الأخرى. وقد بدا واضحًا أنه بسلوكه هذا يتماهى بطريقة مبالغ فيها بين طروحاته الأيديولوجية وبين أدائه الحركي العملي، مستفيدًا من قوته المتنامية التي بناها تحت ظلال المقاومة المستمرة للاحتلال الإسرائيلي وعملائه في جنوب لبنان.

هذا السلوك الذي اعتمده "حزب الله" سرعان ما وضعه أمام معطيات لا تلائم وقائع الأرض التي يعمل عليها؛ إذ حصل في مطلع شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ أن وقعت أولى الصدامات بين "حزب الله" و"حركة أمل"، تطورت بعد الاحتفال بذكرى اختفاء السيد موسى الصدر في أواخر آب/ أغسطس ١٩٨٥، وأدت إلى عمليات حربية متبادلة، شملت عددًا من قرى وبلدات الجنوب، واستمرت لأسابيع قبل أن تتدخل وساطة سورية لإيقافها.

كانت "حركة أمل" تتمتع بنفوذ وسيطرة شبه تامة في الجنوب، وكانت تنظر بقلق إلى امتداد نفوذ "الحزب" إلى داخل البلدات الجنوبية. ومع ذلك حصل الصدام بين التنظيمين الشيعيين في زحمة انشغال "حركة أمل" بمشروع تصفية الوجود الفلسطيني المسلح الذي خشيت من تناميه إلى الحد

(٦٣) المصدر السابق: ٣٤٤؛ محمد محسن وعباس مزنر، **صورة المقاومة في الإعلام**: ٨٤.
(٦٤) مصطفى حجازي، حصار الثقافة (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٩): ٣١؛ طه، **القرابة والطائفة والسلطة في منطقة بعلبك**: ٣٤٤.

الذي يشكل عودة ثانية إلى أوضاع شبيهة بالأوضاع التي سبقت الاجتياح الإسرائيلي للبنان[٦٥]، لكن "حزب الله" كان يرى تقاطعًا مقبولاً إلى حد ما مع المناخ الفلسطيني المقاوم، لذلك عمل على إنهاء الصراع بين "أمل" والقوى الفلسطينية بما يمنع ازدياد الشرخ داخل المناطق المحاذية لشمال فلسطين المحتلة. ووجدت "أمل" في توجهات "حزب الله" ولادة لتحالف مريب بينه وبين القوى الفلسطينية، في حين خشي "حزب الله" من أن يكون دوره في التصفية هو التالي، أي بعد أن يتم القضاء على النفوذ الفلسطيني على يد "أمل"، التي كانت مدعومة بالكامل من سوريا وبعض الأحزاب الوطنية[٦٦].

وسط هذه الأجواء المتشنجة بين القوى السياسية – العسكرية الموالية لسوريا من جهة، و"حزب الله" الموالي لإيران من جهة أخرى، جاءت المواجهة المسلحة المباشرة بين "حزب الله" والجيش السوري بداية في شباط/ فبراير ١٩٨٧، التي سقط خلالها اثنان وعشرون مقاتلاً من "حزب الله" بعد أسرهم داخل ثكنة فتح الله في بيروت[٦٧]، لتشهد الساحة الشيعية بعدها نزاعًا بين الفريقين الشيعيين. وكان نجاح إيران و"حزب الله" في منع سوريا من تنفيذ سياستها في لبنان لعبة خطيرة وتحديًا كبيرًا للدور السوري التاريخي في لبنان، كذلك كان نمو "حزب الله" السريع كقوة عسكرية يسير في موازاة نموّه وبروزه كراع نشيط وحيوي لشبكة واسعة من الخدمات الاجتماعية والمعيشية غير المتوافرة في أي مصدر آخرَ.

شكلت مجموعة من السلوكيات التي قام بها "حزب الله" نوعًا من التحدي لسياسة الهيمنة السورية بين الشيعة في لبنان، جاءت بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالعلاقة مع إيران لتطلق حربًا واسعة النطاق بين "أمل" و"حزب الله" في آذار/مارس ١٩٨٨، وكان اختطاف العقيد الأمريكي "هينغنز" على يد منظمة الجهاد الإسلامي في لبنان، المنظمة المشتبه بتبعيتها لحزب الله، لحظة الانطلاق لهذه الحرب وانفجارها بين الفريقين بفصولها المتعاقبة من آذار/ مارس ١٩٨٨ إلى أواخر عام ١٩٩٠، عشية العمليات العسكرية في حرب الخليج الثانية، وهي اشتباكات امتدت ما بين قرى وبلدات جنوب لبنان إلى ضاحية بيروت الجنوبية، ثم إلى شرق صيدا وإقليم التفاح، وشملت حملة اغتيالات في بيروت[٦٨].

(٦٥) انفجر الصراع بين أمل والفلسطينيين في عام ١٩٨٤ بعدما بدأ بعض مقاتلي منظمة التحرير بالعودة إلى المخيمات. "كانت مصلحة الحكومة السورية تفرض منع عرفات الذي طردته من لبنان من العودة إليه، كما نظرت "حركة أمل" إلى هذا التطور بامتعاض وقلق كبير. وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ قام مقاتلو "حركة أمل"، بدعم من اللواء السادس في الجيش اللبناني بمحاصرة منطقة صبرا ومخيمي شاتيلا وبرج البراجنة، وحتى مطلع حزيران/يونيو كان مخيم صبرا قد دُمِّر تمامًا، في حين تمكنت منظمة التحرير من الحفاظ على منطقة صغيرة في مخيم شاتيلا حول أحد المساجد. وأما مخيم برج البراجنة فقد قاوم بضراوة شديدة... كانت "أمل" تحظى بتأييد سوريا، لكن إيران و"حزب الله" لم يؤيدا تصرف "حركة أمل"... لم تتوقف حرب المخيمات حتى نهاية عام ١٩٨٨، وخلّفت آلاف القتلى والجرحى ودمارًا هائلاً... فمخيم برج البراجنة لم يسقط، ولم يستسلم... وامتد القتال جنوبًا إلى مخيم الرشيدية القريب من مدينة صور.. ومخيم عين الحلوة حيث دارت معارك حول بلدة مغدوشة... نجحت خلالها منظمة التحرير في العودة بكثافة وقوة إلى مخيمات الجنوب منذ عام ١٩٨٦، ولم تنجح "أمل" في الحؤول دون تسليح المخيمات...". انظر: تيودور هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب** (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ١٩٩٣): ٣٧١، ٣٨٢–٣٨٣.

(٦٦) حسين مصطفى الأخضر، **الانقسام السياسي الشيعي بين أمل وحزب الله** (رسالةماجستير، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٧–٢٠٠٨): ٩٠.

(٦٧) قاسم، **حزب الله، المنهج والتجربة، المستقبل**: ١٦٣؛ وضاح شرارة، دولة حزب الله، لبنان مجتمعًا إسلاميًا (بيروت: دار النهار، ١٩٩٦): ٣٦٠.

(٦٨) الأخضر، **الانقسام السياسي الشيعي بين أمل وحزب الله**: ٩١.

في أيار/ مايو ١٩٨٨ اشتعلت حرب دموية بين "حركة أمل" و"حزب الله" في الضاحية الجنوبية، أسفرت عن سقوط خمسمائة ضحية، امتدت من شارع إلى آخر، ومن حي إلى حي، ومن بيت إلى بيت، انتهت بانتصار "حزب الله" وبإخراج "الحركة" من مناطق برج البراجنة والمريجة والغبيري وحارة حريك[٦٩].عزَّز هذا الانتصار من قدرة "حزب الله" على التجنيد المستمر للشيعة الذين كان الكثيرون منهم ينتظمون في صفوف "حركة أمل"، كما أن عددًا من كوادر "الحركة" تركها وانتظم في صفوف "الحزب". في المقابل أقدمت "حركة أمل" بعد هزيمتها في الضاحية في ربيع عام ١٩٨٨ على تعزيز وجودها العسكري والأمني والسياسي في الجنوب والتضييق على نشاط "حزب الله" وعمله، وشمل هذا الأمر عددًا من علماء الدين.

ترك الصدام العسكري الدامي بين الفريقين الشيعيين آثارًا كبيرة في المجتمع الأهلي الشيعي، وتعدى صداه الواقع السياسي اللبناني. فقد أدانت الحكومة الإيرانية هذا الاقتتال بشدة، واعتبر السيد علي الخامنئي أن هذه الاشتباكات هي لمصلحة الأجانب، وأن "المنتصر الوحيد والمستفيد الأساسي منها هو إسرائيل". إلا أن الواقع الميداني لم يشهد مبادرة تقطع الطريق على تجدد الاقتتال بين الفريقين.

لذلك اشتعلت الحرب بين الطرفين في صيف ١٩٨٨ من جديد عندما اغتيل "داوود داوود" المسئول العسكري – السياسي لحركة أمل في الجنوب واثنان آخران من قادة "أمل" في طريقهما إلى بيروت، في منطقة الأوزاعي. وفي حركة مربكة أقدم "عقل حمية"، المسئول العسكري لحركة أمل في عام ١٩٨٨، وفي أوج المواجهة مع "الحزب"، على تفجير غرفة عمليات "حركة أمل" وإحراقها، وهو من قياداتها العسكرية البارزة، ومن ثم خرج بعدها من المسرح السياسي. كذلك انفصل مصطفى الديراني، المسئول الأمني لحركة أمل، عن الحركة وأنشأ "المقاومة المؤمنة" في معادلة لإنشاء حركة منشقة تنافس "حركة أمل"[٧٠]. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ نجا السيد حسن نصر الله والسيد إبراهيم أمين السيد وعدد آخر من قادة "حزب الله" من انفجار في منطقة البقاع كاد يودي بهم.

لم يكن ممكنًا أن تستمر هذه الحرب بين الفريقين من دون أن يتدخل الأفرقاء الداعمون والمموِّلون، وهذا ما كان تحت ضغط الدماء التي سالت، إذ وُقِّعت اتفاقية "دمشق الأولى" برعاية سورية – إيرانية في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩، التي تنص على الاعتراف بسلطة "أمل" في جنوب لبنان، والإمساك بالوضع الأمني فيه، وفي المقابل سُمح لحزب الله إضافة إلى مقاومة إسرائيل، أن يمارس نشاطه السياسي والثقافي في الجنوب. وقد أعلن السيد إبراهيم أمين السيد "أن باستطاعة "حزب الله" بناء على الترتيبات التي تم التوافق عليها بين إيران وسوريا أن يستمر في فاعليته في الجنوب"[٧١]، لكن السيد حسن نصر الله الذي كان مسئول الحزب العسكري في الجنوب آنذاك تحفظ على بعض بنود هذه الاتفاقية، لذلك غادر لبنان، وأقام مدة في إيران[٧٢].

(٦٩) شرارة، **دولة حزب الله، لبنان مجتمعًا إسلاميًا**: ٣٦٧.

(٧٠) المصدر السابق: ١٩٨، ٢١٨.

(٧١) المصدر السابق: ٣٦٧.

(٧٢) Magnus Ranstrop, **Hizb Allah** (New York: Martin´s Press, 1997): 11.

هذه الاتفاقية الهشّة أوقفت الاشتباكات موقتًا، لكنها لم تحل الأمور في العمق، لذلك عادت "حرب الأهل" لتدق الأبواب بشدّة ودموية من جديد في شتاء عام ١٩٩٠ بسبب اعتراض "حركة أمل" على نشاط "الحزب" العسكري ضد إسرائيل في الجنوب، الذي كان يؤدي إلى غارات برية وجوية تزعزع الاستقرار، وتعيق عملية إعادة الأمن والسلام في لبنان(٧٣). وتركزت المواجهات الدموية عمليًا، ووصلت إلى أوجها في منتصف عام ١٩٩٠ بين الطرفين في منطقة "إقليم التفاح" في الجنوب اللبناني؛ حيث حوصر مقاتلو "حزب الله" بشكل كامل لأكثر من مائة يوم. وقد سقط لحزب الله ١١٠ من مقاتليه وحوالي مائتي جريح(٧٤). وتزامنت هذه الاشتباكات الدموية مع عدة متغيرات مهمة، أولها انهيار المعسكر الشرقي وإدراك سوريا حاجتها إلى توازن قوي جديد في المنطقة، كذلك شكل احتلال العراق للكويت، وتبادل الرسائل بين إيران والعراق ووساطة عرفات بينهما عام ١٩٩٠ عوامل قلق لسوريا من أن يؤدي إلى تضخم دور عرفات الإقليمي إلى بروز نفوذه مجددًا في الساحة اللبنانية. من ناحية أخرى تزامنت هذه الجولة من الاشتباكات بين "حركة أمل" و"حزب الله" مع المواقف المتصاعدة للجنرال ميشال عون الذي أعلن حكومة من طرف واحد في لبنان، وواصل حملته إلى حد إعلان "حربه التحريرية" ضد سوريا، التي سبقها توقيع اتفاق الطائف الذي تطلعت سوريا من خلاله إلى أداء دور مركزي في لبنان. وفي ظل هذه المعطيات استعاد موضوع الوساطة السورية الإيرانية فاعليته لإيجاد حل نهائي للحرب والاقتتال بين "أمل" و"حزب الله" خلال الرحلة التي قام بها الرئيس حافظ الأسد إلى طهران في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠؛ حيث عقدت جلسة رباعية ضمت القيادات المعنية، بإصرار سوري واضح يؤشر إلى تغيير استراتيجي في السياسة السورية وتحالفاتها في لبنان. وهكذا ولدت اتفاقية "دمشق الثانية" في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ بين "أمل" و"حزب الله"، التي لحظت دخول الجيش اللبناني إلى مناطق نفوذ الطرفين في الجنوب للحؤول دون عودة الاشتباكات، على أن لا تشكل عائقًا لعمليات المقاومة ضد إسرائيل. وأنهت هذه الاتفاقية فعلاً الحرب بين "أمل" و"حزب الله"، وأدّت إلى أن يصبح موضوع "مقاومة الاحتلال" هو المحور الأساسي الذي يقاتل من أجله الحزب منفردًا(٧٥) من دون أي مشاركة أو منافسة من بقية الأحزاب اللبنانية الأخرى، ولتتمكن كذلك "حركة أمل" من مواكبة هذه المقاومة، لكن الأهم كان هو مواكبتها للمتغيرات الداخلية مع اتفاق الطائف ومشاركتها المغرية بشكل منفرد عن الشيعة في الحكومات المتتالية التي أعقبت ذلك.

قدرت الخسائر الناجمة عن هذه المعارك بألفين وخمسمئة ضحية وخمسة آلاف جريح(٧٦)، فضلاً عن الخسائر الاقتصادية الهائلة التي ألحقتها في الممتلكات والبنى التحتية، والشرخ النفسي العميق الذي أحدثته بين الأهالي، إلا أن أبرز آثارها أنها كسرت شوكة "حركة أمل" العسكرية، وزعزعت

(٧٣) **جريدة الحياة** (١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠).

(٧٤) المصدر السابق.

(٧٥) الأخضر، **الانقسام السياسي الشيعي بين أمل وحزب الله**: ٩٤.

(٧٦) **جريدة الحياة** ٤ (حزيران/ يونيو ١٩٩٠).

بنيتها التنظيمية، في المقابل دفعت بحزب الله، بين ما سمي بمجزرة "ثكنة فتح الله"، والحرب الدموية مع "حركة أمل"، إلى الواقعية النضالية والتمييز النسبي في الخطاب الاستنهاضي التعبوي المطلق ضد إسرائيل والخطاب السياسي التعبوي الموجه ضد الأفرقاء خارج إطار دائرة "العدو". وكان هذا أكثر إلحاحًا مع الشروع في تنفيذ اتفاق الطائف الذي سيكون له الدور الأساسي في دفع "الحزب" نحو المزيد من "اللبننة" في خياراته السياسية الداخلية.

زمن المقاومة... العمليات العسكرية وإنهاك العدو

منذ الإعلان عن وجود "المقاومة الإسلامية" إلى جانب المقاومة الوطنية في الجنوب اللبناني ضد الاحتلال الإسرائيلي، والبدء بتكثيف العمليات كمًّا ونوعًا (نصب كمائن للدوريات الإسرائيلية وللمتعاملين مع العدو، إلقاء قنابل وزرع ألغام وعبوات، إطلاق صواريخ ...) ازدادت خسائر العدو البشرية، الذي اضطر للانسحاب تدريجيًا إلى أن استقرت قواته في منطقة "الحزام الأمني"(٧٧) في ١٤ حزيران ١٩٨٥، وقد اعتبر ذلك الانسحاب حينها الأول في تاريخ إسرائيل "دون أن تتلقى ضمانات" خاصة وإنها رابع قوة عسكرية في العالم، وحسب بعض المحللين الإسرائيليين كان هذا الانسحاب هزيمة منكرة ونهاية غير متوقعة لعمليات "سلامة الجليل"(٧٨).

وبقدر ما أثارت هزيمة إسرائيل في الجنوب وسرعة انسحابها قلق المسؤولين الإسرائيليين، لكنه في المقابل أطلق شهرة حزب الله لبنانيًا، وهو ما دفع حركة أمل حينها إلى تغيير استراتيجيتها في مواجهة إسرائيل، فقد كانت حتى ذلك الحين تنأى بنفسها عن المقاومة العسكرية، بشكل واضح وجدي، وبعد انسحاب إسرائيل إلى الشريط الحدودي طرأ تغيير على استراتيجية المقاومة، بسبب طبيعة المنطقة الجغرافية والديموغرافية، فقد كان من الصعب القيام بعمليات عسكرية بواسطة خلايا شعبية لأن عناصرها سيكشفون بسرعة ويعتقلون، وقد نجحت إسرائيل في تفكيك بعض الخلايا، لذلك كان يجب أن يتحرك المقاتلون من المناطق المحررة إلى الشريط المحتل، ويتوغلوا في عمقه للقيام بالعمليات ثم يغادرون بعد ذلك بسرية. كان يلزم لمثل هذا النوع من العمليات تجهيزات مناسبة، ومهارات عالية. كانت تفتقر إليها المقاومة وتحتاج إلى الوقت للتدريب عليها. لذلك تضاءلت العمليات العسكرية بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٨، لكن نوعيتها بدأت تتحسن تدريجيًا، وقلّت خسائر الجيش الإسرائيلي، لكن الضربات التي تعرض لها كانت أكثر تعقيدًا وإتقانًا(٧٩).

(٧٧) الشريط الحدودي المحتل الذي تشكل بعودته حينها بعد الانسحابات التي جرت عام ١٩٨٥، كانت مساحته تبلغ ١٠٠٠ كلم (١١٪ من مساحة لبنان) بعد أن كانت حدوده حوالي ٥٠٠ كلم بعد اجتياح ١٩٧٨/٣/١٦ الذي عرف حملة الليطاني. وتقع فيه ١٧١ بلدة وقرية وهي تتميز بوفرة المياه والأنهر (الليطاني والوزاني والحاصباني) وعشرات الأنهر والينابيع الصغيرة.

(٧٨) Eyal Zisser, "Hizbollah on the Crossroad", **Midlle East Review of International Affairs (MERIA)** (30 sep 1997): 34.

(٧٩) فمثلاً عملية ١٧ شباط/ فبراير ١٩٨٦ تمكنت إحدى المجموعات من أسر جنديين إسرائيليين في أثناء عملية تمشيط إسرائيلية قرب بلدة كونين. واتبعت ذلك بسلسلة عمليات نوعية استمرت حتى مطلع العام ١٩٨٨. مما أجبر الحكومة الإسرائيلية على إعطاء الأولوية لهذا الموضوع والدخول في عمليات تبادل الأسرى.

التطور الأكثر أهمية حدث في مهاجمة مواقع العدو الحصينة واحتلالها مؤقتًا وقتل العسكريين المرابطين فيها، وتدمير الاستحكامات، ومن ثم الانسحاب وتصوير هذه العمليات ميدانيًا، وهو ما رسخ في أذهان اللبنانيين والعرب تاريخيًا، وأعطى صورة مشرفة عن المقاومة. استمرت العمليات العسكرية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي بالتصاعد، وتشير مصادر الحزب إلى أن متوسط العمليات التي شنها من الفترة الممتدة بين ١٩٨٩ وحتى ١٩٩١ بلغت ٢٩٢ عملية وفي الفترة بين ١٩٩٢ و١٩٩٤ بلغت ٤٩٥ عملية، أما الذروة فقد كانت بين ١٩٩٥ و ١٩٩٧ حيث بلغت ٩٣٦ عملية كان نصيب حزب الله منها ٧٣٦ عملية. أما المصادر الإسرائيلية فتشير إلى أنها فقدت عام ١٩٨٨ وحده ٣٦ جنديًا وجرح لها ٦٤ جنديًا آخرين وخطف لها جنديان. وفي الإجمال كانت حصيلة القتلى الإسرائيليين على مدى ١٨ عامًا حوالي ١٢٠٠ قتيل وأكثر من أربعة آلاف جريح[٨٠]. في حين قدم حزب الله ١٢٧٠ شهيدًا وما يزيد عن ثلاثة آلاف جريح أصيبوا بإعاقات دائمة[٨١]. من أصل ٨٢٠٠ مقاوم شاركوا مباشرة بالعمليات.

اعتمد حزب الله في عملياته على عنصر المفاجأة ودقة تحديد الهدف وساعده بذلك جهاز استخباراتي مدرب، وكانت أشهر عمليات الحزب وأنجحها معركة "أنصارية" عام ١٩٩٧ عندما استدرج جنود طائرة الهليكوبتر الإسرائيلية ومن القوات الخاصة وتم إبادتهم جميعًا.

كان عدوان عام ١٩٩٥ مفترقًا هامًّا؛ إذ شنّت إسرائيل ما عرف بعملية "عناقيد الغضب" إثر سلسلة عمليات عسكرية ناجحة للمقاومة، وكان حينها شيمون بيريز يستعد لترشيح نفسه للانتخابات، وكان يعلم أن استمرار هذا الوضع في الجنوب سيؤدي إلى خسارته، لذلك صمم أن يقوم بحملة عسكرية واسعة على لبنان وعلى المقاومة. وهكذا في ١١ نيسان ١٩٩٦ بدأ العدوان برًّا وبحرًا وجوًّا ليشمل مناطق في كل المحافظات اللبنانية. لكن الفاجعة الأكبر هي التي حدثت في بلدة "قانا" جنوب لبنان حيث كان الباقون من أهالي البلدة ممن لم يتمكنوا من مغادرتها قد التجأوا إلى مقر القوات الدولية هناك ليحتموا من الغارات الإسرائيلية، لكن المدفعية الإسرائيلية استهدفتهم وقتلت منهم ١١٨ مدنيًّا وجرحت أكثر من مائة في مجزرة بشعة بثت تفاصيلها وسائل الاعلام العالمية. رد الحزب ومقاومته على هذه الغارة بالصواريخ، التي دخلت في هذه المعركة كمعطى جديد، على المستوطنات اليهودية في شمال إسرائيل وأسفرت سقوطها عن خسائر كبيرة ونزوح عدد كبير منهم، وقد شمل القصف مناطق واسعة لم يشهدها من قبل.

استمرت هذه الحرب ستة عشر يومًا، أثبتت فيها المقاومة صمودًا كبيرًا وقدرة على توجيه الضربات وإرباك إسرائيل، واستخدم المجتمع الدولي مختلف الضغوط، وتميز التحرك الرسمي اللبناني حينها بالديناميكية بقيادة الرئيس رفيق الحريري، فأمكن التوصل إلى ما يعرف بـ"تفاهم نيسان"

(٨٠) المحلل الإسرائيلي غي باخور: يديعوت أحرونوت (ترجمة جريدة اللواء ٢٤/١/٢٠٠٤).
(٨١) حسب ما أعلنه السيد حسن نصر الله في خطاب التحرير في بنت جبيل (السفير ٢٧/٥/٢٠٠٠) وروزنامة مؤسسة الجرحى التابعة لحزب الله لسنة ٢٠٠٤.

في ٢٧ نيسان ١٩٩٦؛ حيث اتفق الطرفان على إيقاف العمليات ضد المناطق السكنية، واحتفظ حزب الله بحق الرد وقصف المستوطنات في حال قصفت إسرائيل المناطق السكنية اللبنانية[٨٢]. وهكذا أثمرت عناقيد الغضب عن مفاعيل عكسية لإسرائيل، فهزم شيمون بيريز في الانتخابات، وعزز حزب الله قاعدته الشعبية، وانتزع شرعية مقاومته واخترق الحصار الإعلامي والسياسي وأوصل صورة ناجحة لنموذج مقاوم متميز في مواجهة إسرائيل.

لقد كانت هذه العملية منعطفًا جديدًا في تاريخ المقاومة والتحرير فتح الطريق أمام تحوّل المقاومة إلى نموذج انتزع شرعيته في المنطقة والعالم. وأصبحت تمثل توازن رعب أعاد رسم استراتيجيات المنطقة من جديد. وعلى أثرها تسارعت مفاوضات التسوية بين سوريا وإسرائيل، لكن هذه المفاوضات فشلت، وعلى أثرها أعلن الجيش الإسرائيلي أنه سينسحب في ٧ تموز ٢٠٠٠ من طرف واحد من لبنان. وقد بدأت إسرائيل فعليًا بإخلاء مواقعها تدريجيًا قبل حلول الموعد المقرر كي لا يأتي الانسحاب النهائي في ٧ تموز كهزيمة ساحقة لها[٨٣].

كان مقررًا في الانسحاب المبرمج أن تعزز قوات حفظ السلام الدولية وجودها في المنطقة، لكن هذا الانسحاب المفاجئ وقبل أن تتم عمليتي التسلم والتسليم كان من المخطط له أن يعرض المنطقة إلى مواجهات طائفية ومذهبية في الحزام الأمني تغطي على خبر اندحار العدو، لكن هذا لم يحدث بسبب وعي قيادة المقاومة من جهة والتنسيق الكامل مع الحكومة اللبنانية من جهة أخرى.

انتصار التحرير المدوي والذي لا سابق له في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، رفع من مكانة الحزب والمقاومة الذي حرر تراب الوطن بتضحيات كبيرة مدعومًا بتضامن وطني شعبي عارم.. بعد التحرير سيختلف الأمر؛ إذ سيعلن حزب الله "التمسك بسلاح المقاومة" طالما أن هناك شبرًا محتلاً أو هناك تهديدًا إسرائيليًّا للبنان، لكن السنوات سوف تمر دون خرق جدي يهدد الاستقرار الأمني الذي سيطر على جنوب لبنان في ظل انتشار وهيمنة مقاتلي حزب الله على الجنوب وصولاً إلى الشريط الحدودي مع العدو. لكن الحزب كان يطالب طيلة هذه الفترة بإطلاق سراح الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية واستعادة جثامين شهدائه، بالمقابل طالب العدو باستعادة بعض الجثامين لجنوده لكن المطلب الأهم لديه كان استعادة جثة الطيار الإسرائيلي رون آراد الذي أُسقطت طائرته فوق مدينة صيدا عام ١٩٨٦ ووقع في أيدي حركة أمل. وبقي اختفاؤه لغزًا.

والواقع أن الحزب ركز منذ أواخر الثمانينيات على استراتيجية خطف الجنود الإسرائيليين لمبادلتهم بمعتقلين وأسرى، فكانت البداية عام ١٩٨٨ حيث تمت مبادلة جثث للعدو بمئات الأسرى والمعتقلين اللبنانيين والعرب، وتكرر الأمر مع أسرى من جيش أنطوان لحد المتعامل مع إسرائيل مرات عدة،

(٨٢) Zisser. "Hizbollah on the Crossroad": 67.
(٨٣) صباح الأربعاء في ٢٤ أيار تبين أن الجيش الإسرائيلي قد أخلى فجأة تحت جنح الظلام جميع مراكزه، واستسلمت أغلب قوات لحد المتعاملة معه إلى الجيش اللبناني والمقاومة الإسلامية عدا الذين فروا إلى إسرائيل.

إلى أن كانت عملية الأسر الكبرى عام ٢٠٠٠ وبعد تحرير الجنوب؛ حيث نجحت عناصر المقاومة في مزارع شبعا في أسر ثلاثة جنود لكنهم قتلوا أثناء المعركة فسحبت جثثهم للمبادلة عليها. وبعدها بأيام نجح الحزب بعملية أمنية معقدة في استدراج العقيد الإسرائيلي السابق الحنان تننباوم إلى بيروت وأسره ثم مبادلته مع جثث الجنود بعشرات الأسرى اللبنانيين والعرب بحيث لم يبقَ في سجون إسرائيل سوى الأسيرين اللبنانيين سمير القنطار ويحيى سكاف، وهما ليسا من أسرى حزب الله، بل من أسرى التنظيمات الفلسطينية، اشترك كلٌ منهما في عمليات في تل أبيب عام ١٩٧٧ و ١٩٧٩(٨٤).

انفجرت حرب تموز ٢٠٠٦ إثر عملية "الوعد الصادق" التي قام بها حزب الله صباح ١٢ تموز/ يوليو بهدف خطف جنود إسرائيليين لمبادلتهم بما تبقى من أسرى لبنانيين. قتل في العملية خمسة جنود بينهم اثنان كان تم أسرهم ونقلهم إلى داخل الأراضي اللبنانية.

شكلت هذه العملية إشارة خطيرة بالنسبة للعدو الإسرائيلي؛ إذ إنه لأول مرة بعد انسحابه من جنوب لبنان يتم اجتياز الشريط الحدودي وخطف جنود إسرائيليين(٨٥). كما أنها أحدثت رد فعل عنيف تطور إلى حرب وعدوان شامل على لبنان استمر لـ ٣٣ يومًا، اللافت أن هذه العملية (الوعد الصادق) التي أدت إلى انفجار الحرب مع العدو قد جرت في أجواء من الانقسام السياسي الذي كان مهيمنًا على الساحة اللبنانية إثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري بين قوى ١٤ آذار وقوى ٨ آذار بقيادة حزب الله. وهو انقسام كان من أبرز العناوين الساخنة المتعلقة به تدور حول سلاح "حزب الله" وتفرد الحزب بقرار السلم والحرب خارج مؤسسات الدولة والشرعية في لبنان. وقد جاءت عملية "الوعد الصادق" والعدوان الإسرائيلي بنتائجها فيما بعد لتزيد من حدة هذا الانقسام والاصطفاف بين اللبنانيين.

جاءت حرب ٢٠٠٦ والعدوان الإسرائيلي على لبنان إثر عملية الوعد الصادق في سياق انقسام لبناني عميق، ويبدو أن حزب الله لم يكن يقدر أن حجم ردة فعل العدو تجاه هكذا عملية، وهذا ما اعترف به أمينه العام في تصريحه الشهير حين قال: "لو كنت أعلم أن ردة فعل إسرائيل ستكون على هذا الشكل ما كنت أقدمت على هذا القرار."(٨٦) وعلى الرغم من أن هذه الحرب وحّدت اللبنانيين حينها، إلا أنها ما أن انتهت، حتى عاود الأفرقاء إلى التراشق بما هو أخطر؛ إذ دخلت مصطلحات "التخوين" و"التآمر" على المقاومة في الصراع السياسي بين فريقي ١٤ و٨ آذار. والواقع أن حزب الله أبدى صمودًا كبيرًا، واستعدادًا متقدمًا من حيث التجهيز والمواجهة، لكن الخسائر كانت بالمقابل فادحة على البنية التحتية والاقتصاد اللبناني، والحرب انتهت بانسحاب كامل للعدو وفشل مخططاته، لكن هذا لم يكن إلا ضمن تسوية وقرار دولي، هو القرار (١٧٠١)، الذي ألزم لبنان الدولة، التزامات جديدة وقاسية، ونتج عنه، بالتوازي مع انسحاب العدو دخول قوات الجيش اللبناني إلى جنوب

(٨٤) "حزب الله وإسرائيل: مرحلة حسن النيات"، الخيام، http://www.khiyam.com/news/article.php?articleID=1860
(٨٥) ويكيبيديا، http://ar.wikipedia.org/wiki
(٨٦) «حسن نصرالله: لو كنت اعلم»، يوتيوب، www.youtube.com/watch?v=NlQKivFAHE8

الليطاني، الذي لم يكن سبق وأن دخل إليها معززًا بـ ١٥ ألف جندي أممي من اليونيفل، ونشر قطع بحرية دولية في المياه الإقليمية اللبنانية لمنع تزويد حزب الله بالسلاح عبر البحر، وتعهد لبنان بمنع تزويد حزب الله وأي طرف آخر بالسلاح والمعدات الحربية عبر الحدود. وهكذا أصبحت القوات الدولية، معززة بالجيش اللبناني على الحدود مع إسرائيل وصولاً إلى الليطاني حارسة لمنطقة آمنة تضمن استقرار كامل الحدود، وهو ما يفسر "توقف العمليات العسكرية" منذ ذلك الحين، على الرغم من اغتيال القائد العسكري لحزب الله عماد مغنية، وتوعد الحزب بالرد أكثر من مرة، وعلى الرغم من بقاء مزارع شبعا تحت الاحتلال منذ سبعينيات القرن الماضي. توقفت بعد هذه الحرب جميع أشكال المقاومة " الحربية" أو " العسكرية" ضد إسرائيل، لكن المقاومة بقيت كثقافة سياسية وكقوة وقائية رادعة ومتنامية.

يستثمر خصوم حزب الله حرب تموز ٢٠٠٦ في سياق الانقسام السياسي اللبناني مؤكدين أن انفراد أي طرف بقرار الحرب والسلم ستكون نتائجه كارثية على كل لبنان، وأن لبنان أصبح ملزمًا بعد قرار ١٧٠١ بوضع استراتيجية دفاعية لتوحيد سياسته في مواجهة تعددية مصادر قرار الحرب والسلم، في حين بقي حزب الله يؤكد أن "سلاح المقاومة" شكل انتصارًا نوعيًا وتوازنًا جديدًا للقوى في المنطقة لا يمكن التفريط فيه. بين هذين المنطقين ثمة انقسام كبير في لبنان.

زمن السياسة والبرلمان

في البدايات، ومع الرسالة المفتوحة التي وجهها "الحزب" إلى المستضعفين كانت الدعوة إلى إقامة الدولة الإسلامية واضحة، وفيها: "نؤكد أننا مقتنعون بالإسلام عقيدة ونظامًا، فكرًا وحكمًا، ندعو الجميع إلى التعرف إليه والاحتكام إلى شريعته... وإذا ما أتيح لشعبنا أن يختار بحرية شكل نظام الحكم في لبنان فإنه لن يرجّح على الإسلام بديلاً. ومن هنا فإننا ندعو إلى اعتماد النظام الإسلامي على قاعدة الاختيار الحر والمباشر من قبل الناس، لا على قاعدة الفرض كما يخيل للبعض"(٨٧). ويعلق الشيخ نعيم قاسم، نائب أمين عام "الحزب" في كتابه الصادر حديثًا: "وطالما أن الظروف لا تسمح بذلك لأن اختيار الناس مختلف أو لأي سبب آخر، فنحن معذورون في أننا بلغنا وأعلنا موقفنا، وعلى الناس أن يتحملوا مسئوليتهم في نظام الحكم الذي يختارونه... وتعتبر أن تجربتنا السياسية في العمل الداخلي في لبنان أثبتت نمطًا ينسجم مع الرؤية الإسلامية في مجتمع مختلط وفي دولة لا تحمل الفكر الإسلامي كإدارة وتوجه وقناعة أساسية في نظام الحكم... وليس من حق أحد أن يلغي أية فكرة... أو يعترض على هذه القناعة المرتبطة بالإيمان بأحقية النظام الإلهي على غيره. لكن للأداء العملي مقوماته وظروفه الموضوعية وإن واجبنا هو الدعوة إلى دين الله بالحكمة والموعظة الحسنة"(٨٨). وفي هذا التزام مبدئي واضح، قديم – جديد، بأن غاية "الحزب" هي إقامة

(٨٧) الرسالة المفتوحة التي وجّهها "حزب الله" إلى المستضعفين في لبنان والعالم (١٩٨٥): ١٩.
(٨٨) قاسم، حزب الله، المنهج والتجربة، المستقبل: ٣٩–٤٠.

الحكم الإسلامي، مع الاعتراف بالصعوبات الموضوعية في مجتمع مختلط، ولكن باعتماد الحكمة والموعظة الحسنة، وليس بالفرض أو العنف.

حدث بين الثمانينيات والتسعينيات تحول نوعي في مواقف "حزب الله"، بل وحتى في أسلوب عمله. فهو انطلق في مرحلة كان فيها للحرب الباردة مفاعيل مهمة في احتدام الصراع في المنطقة، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانفراط عقد نظام القطبين، وانتهاء بعض النزاعات كالحرب العراقية الإيرانية، بدا "حزب الله" أكثر ميلاً نحو انتهاج نمط من السلوك الواقعي في الإطار الداخلي اللبناني، بخاصة بعد توقيع اتفاق الطائف ووضع حد للنزاع المسلح بين الأفرقاء داخل الساحة اللبنانية. وكان من شأن هذه التحولات الكبرى التي ترافقت مع تغير المناخ السياسي في إيران ووصول هاشمي رفسنجاني إلى الرئاسة، عقب وفاة آية الله الخميني عام ١٩٨٩، وأفول نجم الأجنحة الثورية والراديكالية لكل من حجة الإسلام علي أكبر محتشمي والشيخ حسن خروبي اللذين أدّيا الدور الأكبر في الثمانينيات في تصدير الثورة الإسلامية ودعم الحركات الأصولية في العالم بما فيها لبنان. كل هذه المعطيات التي ترافقت مع إحياء النظام السياسي اللبناني على قاعدة الديمقراطية التوافقية، أدت إلى تحول في مواقف "حزب الله"، وجعلته يتبنّى أسلوب عمل منفتح ويقترب من العلنية في كثير من المسائل، فضلاً عن انغماسه تدريجيًّا بالسياسة اللبنانية الداخلية بعد أن كان ينأى بنفسه عنها وعن تفاصيلها. والواقع أن معطيات أواخر الثمانينيات فرضت على أغلبية الحركات الإسلامية في لبنان، وفي مقدمها "حزب الله"، هذا التعديل والواقعية في المواقف. فهي وجدت نفسها أمام مأزق الاستمرار في النمط الراديكالي واتباع استراتيجية الثورة الإيرانية والتغيير الجذري في وقت قررت فيه حكومة رفسنجاني اتباع سياسة برغماتية وتصالحية مع الدول الإسلامية والعربية بما فيها لبنان[٨٩] الذي كانت ترعى فيه سوريا بقوة تطبيق اتفاق الطائف وقيام المؤسسات الشرعية للدولة.

إزاء هذه المعطيات المستجدة تحوّلت الحركة الإسلامية، وبالأخص "حزب الله" والجماعة الإسلامية، إلى اتباع استراتيجية المرونة العقائدية والسياسية، مبررين ذلك بعدم توافر الشروط العملية لإقامة نظام إسلامي في لبنان، ثم بالموقف السوري الذي لم يكن متهاونًا في حال عدم التزامهم باتفاق الطائف. ولكلٍّ منهما، على المستوى السُّني، وعلى المستوى الشيعي، تجربة مريرة تذكرهما بالثمن الفادح للخصومة مع سوريا. فالجماعة الإسلامية و"حركة التوحيد الإسلامية" لم ينسيا الثمن الفادح الذي دفعاه في طرابلس عام ١٩٨٥ حين تمردا على السياسة السورية، كما لا يزال "حزب الله" يتذكر بمرارة حادثة ثكنة "فتح الله" في البسطة في أحد الشوارع بيروت، حين وقع اشتباك بين الجنود السوريين وعناصر من "حزب الله"، سقط خلاله اثنان وعشرون مقاتلاً من "الحزب" على يد الجنود السوريين في شباط/ فبراير ١٩٨٧ بعد أسرهم وجمعهم داخل ثكنتهم. وهو أمر تكرر مرة ثانية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، لكن على يد عناصر الجيش اللبناني؛ حيث سقط للحزب في الضاحية الجنوبية عشرة من

(٨٩) Nizar hamzeh, 'Lebanon,s Hisbollah: From Revolution to Parliamentary Accommodation", **Third World Quarterly** (Spring 1993): 323-324.

ناشطيه. ومع ذلك أظهر "حزب الله" في كلتا المرتين تجالدًا وانضباطًا وتماسكًا منع به أي ردود أفعال[٩٠]. وقبل ذلك يتذكر الإسلاميون أيضًا الثمن الفادح الذي دفعه الفلسطينيون، أو ما كان يسمى في ذلك الحين "الزمر العرفاتية"، والذي تجسد بحصار المخيمات وحرب استنزاف بدأت في صيف ١٩٨٥ بين الفلسطينيين و"حركة أمل"، ودامت مفاعيلها خمس سنوات خسرت فيها "حركة أمل" شوكتها العسكرية، وخسر فيها الفلسطينيون امتدادهم العسكري والسياسي. كل هذه المعطيات والتجارب دفعت الحركات الإسلامية، وفي مقدمها "حزب الله"، إلى التفكير مرات عديدة قبل الخروج على النظام الذي كانت ترعى قيامه سوريا في لبنان، ما اقتضى تعديل المواقف، وتدوير الزوايا الحادة، والاتجاه نحو الواقعية، والتخفيف من الشحنة الأيديولوجية والراديكالية، والعمل من داخل النظام السياسي، وهو ما سبق وفعله الإخوان المسلمون وبعض التيارات الإسلامية الأخرى في مصر والأردن وتركيا والكويت وبعض الدول الأخرى.

ووفق المعطيات والمتغيرات التي أصابت المنطقة مع نهاية الثمانينيات وجد "الحزب" نفسه في لبنان أمام استحقاق الانتخابات النيابية الأولى بعد اتفاق الطائف عام ١٩٩٢. ولم تكن الصورة عنده واضحة في مسألة الاشتراك فيها، ما استلزم نقاشًا داخليًّا موسعًا حول هذا الأمر. وتمحورت النقاشات حول الأسئلة التالية:

١- ما مدى مشروعية الدخول في مجلس نيابي يعتبر جزءًا من نظام طائفي، ولا يعبّر عن رؤية "الحزب" للنظام الأصلح؟

٢- إذا حُلت أزمة المشروعية، فهل تعتبر المشاركة موافقة على واقع النظام السياسي، ما يرتب مسئولية الدفاع عنه وتبنّيه، وتنازل عن الرؤية الإسلامية؟

٣- ما هو حجم المصالح أو المفاسد التي تترتب على هذه المشاركة أو عدمها، وهل يوجد ما يغلّب أحدهما على قاعدة المصالح الأكيدة والواضحة؟

٤- هل تؤدي المشاركة إلى تعديل في الأولويات، بحيث يتم التخلّي عن المقاومة لمصلحة الانخراط في اللعبة السياسية الداخلية؟

تشكلت لجنة قيادية من "الحزب" لمناقشة هذه الأسئلة، وعقدت جلسات مكثفة، توصلت بموجبها إلى أنها لا يمكن أن تجيب عن السؤال الأول حول المشروعية فهو من "مختصات الولي الفقيه"، بخاصة أن البعض يعتبر أن المشاركة في نظام غير إسلامي لا ينسجم مع الرؤية المتكاملة للإسلام الذي يفرض أن يبقى النشاط خارج أطر الأنظمة الوضعية مهما كانت صيغتها. إلا أن الممارسة التاريخية أظهرت إمكانية المشاركة، لكن في مجالات فردية ولم تشمل حزبًا أو اتجاهًا بكامله، كما في حالة

(٩٠) قاسم، حزب الله، المنهج والتجربة، المستقبل: ١٦٣؛ شرارة، دولة حزب الله، لبنان مجتمعًا إسلاميًّا.

مشاركة "المحقق الكركي" كشيخ للإسلام في الدولة الصفوية. فضلت اللجنة استكمال المناقشة في الأسئلة الثلاثة المتبقية لوضع المعطيات الكاملة بين يدي الولي الفقيه بغية تحديد الموقف الشرعي(٩١).

اعتبرت اللجنة أن الانتخابات النيابية "تعبير عن المشاركة في بنية النظام السياسي القائم لأنها دعامة من دعائمه، لكنها لا تعبِّر عن الالتزام بالمحافظة على بنيته كما هو، ولا تستلزم الدفاع عن علله وثغراته. فالموقع النيابي يحمل صفة التمثيل لفئة من الناس، وبإمكان النائب تبيان وجهة نظره والدفاع عنها، وله الحرية في الموافقة على ما ينسجم مع رؤيته. فهو قادر على تسجيل موقفه بحسب الخلفية التي ينطلق منها... فالنيابة موقع تمثيلي لا يحمل عنوان المبايعة للنظام بالمطلق". تعدد اللجنة بعد ذلك ستة عناوين تعبر عن حجم المصالح التي تتحقق من المشاركة النيابية، وهي باختصار: توفير الدعم والتأييد للمقاومة من المجلس النيابي، وحمل قضايا الناس المعيشية والتنموية، والاطلاع المسبق على ما يهيأ من قوانين، وبناء شبكة من العلاقات السياسية، واعتراف رسمي من إحدى مؤسسات النظام اللبناني بتمثيل "حزب الله" كشريحة شعبية، وتقديم وجهة نظر إسلامية في مختلف القضايا. ومع هذا عددت اللجنة بعض السلبيات منها: صعوبة التمثيل الشعبي الدقيق لخصوصية الساحة اللبنانية، ما يجعل "الحضور في المجلس النيابي حضورًا سياسيًا تمثيليًا أكثر منه حضورًا عدديًا تمثيليًا"، وإقرار بعض القوانين المخالفة للشريعة على الرغم من مخالفة نواب "حزب الله" لها، وتحميل الناس للنائب مسئولية الخدمات المناطقية والفردية في الوقت الذي يغلب على مسئوليته دور التشريع وليس التنفيذ. أما فيما يتعلق بالسؤال حول الأولويات، فاعتبرت اللجنة أن ما يتحكم بها هو القرار السياسي للحزب، وبما أنه قرر أولوية المقاومة ضد إسرائيل، وحيث إنه لا يوجد شرط مسبق يربط بين المشاركة النيابية وخصوصية المقاومة فلا داعي للخوف، بل على العكس، فإنها وفق منظوره تشكل رصيدًا إضافيًا داعمًا للمقاومة.

وهكذا خلصت اللجنة بأغلبية ١٠ من ١٢ إلى أن المشاركة في الانتخابات النيابية فيها مصلحة بل هي ضرورية. وجرى تقديم اقتراح اللجنة إلى "الولي الفقيه" الإمام الخامنئي واستفتاؤه حول المشروعية فأجاز وأيّد. عندما حسمت المشاركة في الانتخابات النيابية، عقد الأمين العام حسن نصر الله مؤتمرًا صحافيًا في ٣ تموز/ يوليو ١٩٩٢ أعلن فيه عن قرار الحزب بالمشاركة في الانتخابات(٩٢).

والواقع أن "الحزب" واجه حول هذا الموضوع أولى التحديات الداخلية، فقد رفض الأمين العام السابق، الشيخ صبحي الطفيلي(٩٣) قرار المشاركة في الانتخابات النيابية، وتجاوز خلافه مع قيادة

(٩١) قاسم، **حزب الله، المنهج والتجربة، المستقبل**: ٢٦٩.
(٩٢) المصدر السابق: ٣٧١-٣٧٣.
(٩٣) الشيخ صبحي الطفيلي من مواليد بريتال – البقاع عام ١٩٤٨، درس العلوم الدينية في قم والنجف، وهو من أوائل المشاركين في تأسيس حزب الله، وانتخب أمينًا عامًّا للحزب ما بين عام ١٩٨٩-١٩٩١، وقد اتسمت مرحلة قيادته بالتشدد الذي فرضته طبيعة التأسيس وتحدياتها حينها. إلا أن المواجهات والصراع مع "حركة أمل"، واختطاف الرهائن الغربيين في لبنان كان من أبرز ما ميّز تلك المرحلة. إقصاء الطفيلي من الأمانة العامة عام ١٩٩١ حوله إلى شخصية رمزية في قيادة "حزب الله"؛ حيث لم يكن له أي موقع قيادي عملي، وإن بقي في قيادة الشورى.

الشورى الحدود الداخلية ليظهر على العلن في أحاديث وخطب تناولت مواقف قادة "الحزب" وتوجهاته الجديدة. رفع الشيخ صبحي الطفيلي راية المعارضة لسياسات الحزب الجديدة، وصعّد من انتقاداته ضده، وأطلق ما يعرف بثورة الجياع في ٤ أيار/مايو١٩٩٧ حين طلب من أتباعه القيام بثورة شعبية لإسقاط النظام السياسي اللبناني من خلال قطع الطرقات والاعتصامات أمام السراي الحكومي في بعلبك، من دون تنسيق مع "حزب الله"، بل بعد صدامات مع عناصره وبعض قياداته في المنطقة. واضطر "الحزب" بعدها إلى "التبرؤ" من الشيخ صبحي الطفيلي، وإعلان فصله من "الحزب"(٩٤)، بعد حدوث محاولة لاحتلال مراكز للحزب، وصدام بين جماعة الشيخ الطفيلي والجيش اللبناني؛(٩٥) حيث سقط بعض القتلى، وانسحب بعدها الشيخ إلى الجبال المحيطة، ولا يزال مطلوبًا بمذكرات قضائية.

أ) إلى البرلمان عام ١٩٩٢:

شارك "حزب الله" في الانتخابات النيابية بعدما قيل إنه رفض عرضًا قُدّم إليه في نهاية عام ١٩٩٠ يفيد بتعيين عدد من الأعضاء المنضوين إلى لوائه في مجلس النواب(٩٦). وهذا الرفض جاء في مرحلة لم يكن فيها "الحزب" قد حسم خياراته في المشاركة السياسية في البرلمان. إلا أن الدعوة للانتخابات الأولى التي جرت بعد الطائف في عام ١٩٩٢ لانتخاب ١٢٨ نائبًا كانت بالنسبة إلى "الحزب" البداية العملية لخوض التجربة الانتخابية.

شارك "حزب الله" في هذه الانتخابات، وحصل على ثمانية مقاعد في جو ائتلافي غير تنافسي(٩٧)، وهو ما حصل في الشمال والجنوب حيث الدائرة الموسعة، وما تعذر حصوله في دوائر أخرى كدائرة بعلبك الهرمل، علمًا أن الخيار في الأساس كان يتجه نحو تشكيل لوائح ائتلافية.

شارك "حزب الله" في الانتخابات النيابية الأولى بعد الطائف على أساس برنامج انتخابي أعلنه قبيل الانتخابات (تموز/ يوليو ١٩٩٢)، وتضمنت بنوده المحاور التالية:

- المقاومة هي أولوية بالنسبة إلى الحزب، والتزام يعلن أنه سيقوم به وبكل ما يترتب عليه من ضمان حياة وكرامة العوائل والأسر التي فقدت مُعيلها في الأسر، أو الاستشهاد أو تعرض لإعاقة أو عاهة.
- إلغاء الطائفية السياسية التي هي العلّة الأساسية لفساد النظام القائم في لبنان.

(٩٤) بيان "حزب الله" حول فصل الشيخ صبحي الطفيلي، جريدة السفير، بيروت، ١٩٩٨/١/٢٦.
(٩٥) صباح يوم عيد الفطر عام ١٩٩٩ هاجم مناصرو الطفيلي ومحازبوه حوزة الإمام المنتظر التابعة لحزب الله في مدينة بعلبك بهدف احتلالها وبدء ثورة الجياع، فحصل استنفار عسكري بين الطرفين، فتدخل الجيش اللبناني، وحصل إطلاق نار واشتباك اضطر معه الجيش إلى اقتحام الحوزة بعد سقوط قتلى من الطرفين.
(٩٦) حسن فضل الله، **الخيار الآخر: حزب الله** (بيروت: دار الهادي، ١٩٩٤): ١٢٣.
(٩٧) قاطعت الأحزاب الممثلة للطائفة المسيحية الانتخابات التي دعت إليها حكومة الرئيس عمر كرامي، وذلك بعد دعوة البطريرك صفير، فسجل الإقبال على الانتخابات أدنى مستوى له منذ الاستقلال (٣٠,٣٤) بالمئة مقارنة بنسب تأرجحت بين ٥٠ و٥٣ بالمئة انظر: فريد الخازن، وبول سالم، مشرفون، **الانتخابات الأولى في لبنان بعد الحرب** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٣): ٦٧.

- يرى "الحزب" ضرورة تعديل قانون الانتخاب لتوسيع قاعدة المنتخبين على أساس لبنان دائرة انتخابية واحدة واعتماد سن الـ١٨ بدلاً من سن الـ٢١ للناخب.
- يؤكد "الحزب" أيضًا في برنامجه على ضرورة ضمان حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية المختلفة، وتنظيم وسائل الإعلام بما ينسجم مع هوية لبنان وانتمائه الحضاري، وضمانة حرية العمل السياسي للجميع.
- وضع قانون عصري للجنسية يتجاوز الاعتبارات الطائفية والمحسوبيات السياسية.
- العمل على عودة جميع المهجَّرين إلى قراهم وبلداتهم.
- ويرى الحزب على الصعيد الإداري إلغاء طائفية الوظيفة، واعتماد الكفاءة والمباراة بدل المحسوبية، وعلى المستوى الإنمائي، حماية المنتوجات المحلية وتنمية الموارد الذاتية من خلال دعم القطاعين الزراعي والصناعي مع تأمين أسواق خارجية لها، مع ضرورة تأهيل وتحسين البنية التحتية في المناطق المحرومة. وعلى المستوى التربوي، ضرورة تعزيز التعليم الرسمي وتحقيق إلزامية التعليم ودعم الجامعة اللبنانية وتعزيز البحوث داخلها ورعاية المتفوقين، وتوحيد المناهج، وبخاصة كتاب مادة التاريخ وفق مضمون يلتزم معايير الانتماء الحضاري للبنان إلى محيطه العربي والإسلامي. وعلى المستوى الاجتماعي، ضرورة تشريع قوانين تلحظ شمول الضمان والتعويضات الصحية والاجتماعية جميع اللبنانيين، وإصلاح مؤسسات الضمان وإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية في مختلف المناطق.

لا شك في أن هذا البرنامج طموح في رؤيته للإصلاح، إلا أن المتابع لأجواء الانتخابات عمومًا في لبنان يجد نقاط تشابه كثيرة بين برامج المرشحين المتنافسين، بل يفاجأ بأن البرامج شبه متطابقة في العناوين الرئيسة. والمعيار الأساسي الذي يميّز بين القوى المتنافسة هو الالتزام الحقيقي والعملي بهذا البرنامج بعد انتهاء الحملات الانتخابية والسعي الجدي لتحويل البرامج إلى خطط عمل عبر الضغط على الحكومات لتنفيذها.

بدأت المعركة الانتخابية في منطقة البقاع التي تعتبر من المعاقل الأساسية لحزب الله، وتركزت المعركة تحديدًا في دائرة بعلبك – الهرمل التي تمثل الخزان البشري الشيعي وساحة عمله. وبالتالي فإن فوزه في هذه الدائرة يعتبر من الناحية المعنوية دافعًا قويًّا يشجع على الفوز في بقية الدوائر. كان من المفترض أن يتم ائتلاف انتخابي، على غرار ما جرى في دائرتي زحلة والبقاع الغربي – راشيا، وأن تشكل لائحة ائتلافية بقيادة رئيس مجلس النواب في حينه السيد حسين الحسيني تضم الأحزاب خصوصًا لجهة اختيار المرشحين من الطائفة الشيعية. وما ساهم بتعقيد الأمور أن الرئيس الحسيني "كان يتعاطى بذهنية السيد والقطب الأساسي، وباعتبار أنه عراب الطائف، وله

تقدير عند الناس وتقدير إقليمي ومحلي"[٩٨]. وقد كان طرحه أن تضم اللائحة إلى جانبه شخصيًّا ثلاثة مرشحين حياديين يتمتعون بكفاءة علمية، ومرشحًا عن "حركة أمل" ومرشحًا عن "حزب الله". وهذا ما رفضه "الحزب". لذلك بدا واضحًا منذ مطلع آب/أغسطس أن هذه الدائرة لن تشهد لائحة ائتلافية انتخابية، وأن التنافس الحاد والأساسي سيكون بين لائحة برئاسة حسين الحسيني، وأخرى هي لائحة "حزب الله". وفعلاً هذا ما حدث؛ إذ شكل "الحزب" لائحته تاركًا فيها مقعدين شيعيين شاغرين، واحد للحسيني والآخر لمرشح يختاره هو، وهذا ما لم يقبل به الحسيني. والواضح أن فشل اللائحة الائتلافية يعود بالدرجة الأولى إلى أن الأطراف الفاعلة، وبخاصة الجانب السوري، لم تستخدم ما لها من نفوذ وتأثير لدى هذه الأطراف لإنجاح الائتلاف، بل على العكس كان ثمة إصرار سياسي من طرف خصوم الرئيس الحسيني داخل السلطة (خصوصًا رئيس الجمهورية على حدّ قول المقربين من الحسيني)، ومن خارج السلطة كما يفيد ألبير منصور (على الصعيد السوري وأجهزته الأمنية)، كي تجري معركة انتخابية تكون أساسًا في مصلحة "حزب الله"[٩٩].

استخدم "حزب الله" كل الوسائل المتوافرة لديه تنظيميًّا ودينيًّا ليطلق حملته الإعلامية والدعائية، موظفًا بذلك المنابر والمساجد والحسينيات لمخاطبة الناس وطرح برنامجه السياسي والتعريف بمرشحيه. وكانت النتيجة فوز لائحة الوفاء للمقاومة التي شكلها "حزب الله"، وضمت أربعة مرشحين للحزب، وهم السيد إبراهيم أمين السيد (٤٦٠٦١ صوتًا)، والشيخ علي طه (٣٢٣١٠ أصوات)، والشيخ خضر طليس (٣٤٩٣٩ صوتًا)، والحاج محمد ياغي (٣٥٩٥١ صوتًا)، وأربعة مرشحين حلفاء من طوائف متنوعة، وهم عن المقعدين السنيين إبراهيم بيان (٣٦٣٧٥ صوتًا)، ومنير الحجيري (٣٥٨٤٥ صوتًا)، وعن المقعد الماروني ربيعة كيروز (٣٣٤٥٧ صوتًا)، وعن مقعد الروم الكاثوليك مسعود روفايل (٣٨٣٤٢ صوتًا). فازت لائحة "الحزب" إذًا بثمانية مقاعد في مواجهة ست لوائح انتخابية، منها لائحة الميثاق والوفاق برئاسة حسين الحسيني التي فاز منها الرئيس الحسيني ويحيى شمص فقط.

أما في دائرة زحلة فقد خاض "حزب الله" المعركة منفردًا بترشيحه أحمد المذبوح الذي نال ٩٥٣٩ صوتًا في مواجهة محسن دلول (١٤٧٦١ صوتًا) عن المقعد الشيعي الوحيد في هذه الدائرة الذي نجح في الفوز به محسن دلول كعضو في لائحة الكتلة الشعبية التي اكتسحت أغلبية المقاعد، وكانت برئاسة الزعامة الزحلية العريقة ممثلة بإلياس سكاف.

أما دائرة البقاع الغربي – راشيا، فقد بدا واضحًا أنها على غرار دائرة زحلة ستتشكل فيها لائحة ائتلافية قوية برئاسة وزير الداخلية حينها سامي الخطيب (لائحة القرار). واتخذ "حزب الله" قراره

---

(٩٨) من مقابلة مع النائب إبراهيم بيان في ٢٠٠٠/٥/١٦، حسين هاشم، **حزب الله في البرلمان اللبناني الأيديولوجية الدينية والحركة السياسية** (رسالة ماجستير، معهد العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٣–٢٠٠٤): ٥٠.

(٩٩) ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٣): ١٧٨.

بخوض المعركة منفردًا، بعد أن أُعطيت له نصائح محلية وإقليمية بضرورة إخلاء الساحة لغيره في البقاع الغربي، بعد أن ترك المجال له بتشكيل لائحة في بعلبك – الهرمل. وبنتيجة الانتخابات خسر مرشح "الحزب"؛ إذ نال (١١٩٨٤ صوتًا) مقابل منافسه محمود أبو حمدان من "حركة أمل" الذي نال ١٦٤٠٢ صوتًا.

أما على صعيد بيروت فقد تميزت المعركة الانتخابية بكثرة المرشحين على مقاعد المسلمين، وقلة المرشحين على مقاعد المسيحيين بسبب المقاطعة شبه العامة من المسيحيين للانتخابات ترشيحًا واقتراعًا. وقد جرت حينها مساعٍ سورية لجمع قطبي السُّنة آنذاك سليم الحص، وتمام سلام، ورئيس الحكومة رشيد الصلح في لائحةٍ واحدة، يشكلون نواتها القوية التي لا يمكن خرقها، وبذلك تجنّب بيروت معركة حامية. غير أن هذه المساعي لم تثمر، فقد أصرّ الحص وسلام على أن تأخذ اللعبة الديمقراطية مجراها في إطار المنافسة الحرة ضد نهج الحكومة. ولاحقًا انسحب تمام سلام من الانتخابات استجابة لدعوة والده "حرصًا على وحدة لبنان بجناحيه المسيحي والمسلم". وهكذا خلت الساحة للائحتين، الأولى برئاسة سليم الحص (الإنقاذ والتغيير)، والثانية برئاسة رشيد الصلح (لائحة بيروت). وأمام هذا الواقع قرر "حزب الله" ترشيح محمد برجاوي، وخوض المعركة منفردًا مستفيدًا من رصيده الشعبي، ومن تبادل الأصوات الواسع مع المرشحين المنفردين، بل والمرشحين من مختلف اللوائح، ومن تحالف غير معلن مع كتلة الإنقاذ والتغيير. وانتهت المعركة بفوز مرشح "حزب الله" محمد برجاوي (١٢٦٦٦ صوتًا)، بالإضافة إلى سليم الحص، ورشيد الصلح، ومحمد يوسف بيضون، وعصام نعمان، ونجاح واكيم، وبشارة مرهج، وغسان مطر، وأسامة فاخوري.

أما في دائرة بعبدا، فقد جرى تبادل أصوات من دون أي تحالف علني بين مرشح الحزب الاشتراكي أيمن شقير ومرشح "حزب الله" عن المقعد الشيعي الثاني، علي عمار الذي فاز بـ ١٣٧٤٠ صوتًا، في حين فاز عن المقعد الشيعي الآخر باسم السبع.

في الجنوب كان الوضع مستتبًا لحركة أمل بشكل راجح، وجاء قانون الانتخاب ليضم محافظتي الجنوب والنبطية في دائرة انتخابية واحدة تضم ٢٣ مقعدًا. وكان الأمين العام لحزب الله قد أذاع في الخامس من آب/ أغسطس ١٩٩٢ برنامج الحزب الانتخابي، وسمى مرشحيه في سائر الدوائر مستثنيًا الجنوب، معللاً هذا الاستثناء بالحاجة إلى اتصالات خاصة لاستكمال التحالف مع "أمل" والأطراف الأخرى كتيار الحريري، وهذا ما تم التوصل إليه في نهاية المطاف؛ حيث تشكلت لائحة التحرير من "حزب الله" و"حركة أمل" وحلفائهما بمواجهة لائحة إرداة الشعب برئاسة كامل الأسعد. مع ذلك حصل بعض التشطيب في لائحة التحرير. وانتهت الانتخابات بفوز لائحة التحرير، وكانت تضم مرشحين اثنين لحزب الله، هما محمد فنيش (١١٧٧٥٣ صوتًا)، ومحمد رعد (١١٦٦٤٦ صوتًا). ولكن خرقها مرشح منفرد هو مصطفى سعد بسبب التشطيب في اللائحة من جهة، وبسبب تصويت "حزب الله" والشيوعيين والتقدميين لمصلحته.

وهكذا تشكلت بعد انتهاء الانتخابات في كل المناطق كتلة الوفاء للمقاومة من نواب "حزب الله" وحلفائه، وضمت ١٢ نائبًا. وجاءت تسمية الكتلة بهذا الاسم تأكيدًا من "الحزب" أولوية المقاومة التي أصبحت من صميم المجتمع اللبناني، وتحظى بتأييد واسع منه، وتمتلك بالتالي شرعية رسمية عبر وجود ممثليها في المجلس النيابي.

ب) حزب الله وانتخابات عام ١٩٩٦: تحالفات الأمر الواقع

كان لاقتراح رئيس الجمهورية إلياس الهراوي بجعل لبنان دائرة انتخابية واحدة ردود فعل عديدة، انقسمت بين مؤيد ومعارض. فقد أكد رئيس مجلس النواب، نبيه بري، أنه فوجئ ورفيق الحريري بطرح هذا الاقتراح، لكنه على الرغم من ذلك اقتراح قابل للدرس، مكررًا وعده بأن القانون سيتلافى أخطاء عام ١٩٩١، وسوف يكون مساويًا بين الجميع. وأما نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام فقد أبلغ موفد الرئيس الهراوي حينها الوزير شوقي فاخوري أن الاقتراح سابق لأوانه ويحتاج إلى سنتين على الأقل لإنضاجه وتسويقه[١٠٠]. إلا أن القانون الذي صدر عن مجلس الوزراء قضى باعتماد المحافظات الأربع، بيروت والشمال والبقاع دوائر انتخابية، ودمج الجنوب والنبطية في دائرة واحدة، أما الأقضية الستة في جبل لبنان فاعتبرت ست دوائر انتخابية.

خاض "حزب الله" معركته الانتخابية على أساس برنامجه الانتخابي الذي سبق وطرحه عام ١٩٩٢، وأكد النقاط الأساسية التي وردت فيه، ودعا المسيحيين إلى عدم المقاطعة والمشاركة في الانتخابات، وأبدى استعداده التام للتعاون معهم ومع غيرهم من أجل الوصول إلى قناعات مشتركة، والتفاهم على لوائح وضوابط معينة. وقد بدأت ترتسم في الأفق معلومات عند "حزب الله" عن نوايا تهدف إلى تقليص تمثيله في المجلس النيابي، وتحد من طموحه في زيادة عدد ممثليه، وهو ما اعتبره أيضًا بمثابة عقوبة له على ما حققه من نصر في معركته الشرسة التي خاضها في نيسان/ إبريل ١٩٩٦. وقد بدا حينها وكأن الحزب أمام ثلاثة خيارات:

١ – القبول بحصة في البقاع والجنوب، قد لا تتجاوز المقاعد الستة على أبعد تقدير.

٢ – خوض المعركة في لوائح خاصة به.

٣ – المقاطعة وهو الخيار المستحيل في ظل المعادلات المحلية[١٠١].

وقد اتضح لحزب الله أن الأمور غير ميسّرة لعقد ائتلافات انتخابية تنطلق من حجم القوى التي تشارك فيها وتحقق لبعضها التمثيل الذي يتناسب مع حجمها الشعبي الحقيقي. كما أنه لن يكون

(١٠٠) نقولا ناصيف، وروزانا بومنصف، **انتخابات الـ٩٦ في فصولها – المسرح والكواليس** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٦): ١٤–١٥.
(١٠١) إبراهيم بيرم، **النهار** (١٩٩٦/٦/٢٠).

مسموحًا له هذه المرة خوض المعركة الانتخابية في أية دائرة منفردًا، ولن يكون مطلق اليد في تأليف لائحة كما جرى في بعلبك – الهرمل. لذلك فهو محكوم بالانخراط في لوائح السلطة "اللبنانية – السورية" التي تشرف على اللعبة الانتخابية.

لم يخفِ "حزب الله" استياءه، "فما يجري لا يليق إطلاقًا بحجمه الشعبي الواسع وعطاءاته الكبيرة في ميدان مقاومة الاحتلال، وبالتالي فهو يرفض تحديد حصته وتقليص حجمها وهو لن يوقع قرار تحجيمه"[١٠٢].

والواقع أن "حزب الله" حاول أن يخوض الانتخابات النيابية بشكل منفرد عبر لوائح وتحالفات خاصة، إلا أن ضغوطًا سورية قوية مورست عليه، فضلاً عن التخوف من بروز مشكلات ميدانية بين "حركة أمل" و"حزب الله"، فتم التوافق بين الجميع على لائحة ائتلافية في الجنوب والبقاع، على الشكل التالي:

١ – حصل "حزب الله" على أربعة مقاعد في الجنوب، بعد أن كان مطروحًا عليه ثلاثة مقاعد فقط. وتمت تسمية المرشحين من قبل "الحزب" على الشكل التالي: محمد رعد (النبطية)، ومحمد فنيش (بنت جبيل)، وعبدالله قصير (صور)، ونزيه منصور (مرجعيون – حاصبيا).

٢ – أما في البقاع، فقد حصل "الحزب" على ثلاثة مقاعد شغلها السيد إبراهيم أمين السيد، وحسين الحاج حسن، وعمار الموسوي (بعلبك – الهرمل)، إضافة إلى مقعد سُني اختار مرشحًا له إبراهيم بيان، ومقعد ماروني اختار أيضًا مرشحًا له ربيعة كيروز.

أحدث الائتلاف بين "حزب الله" و"حركة أمل" إرباكًا سياسيًا، وأعاد خلط الأوراق بين جميع المعنيين في الانتخابات جنوبًا وبقاعًا. فلم يكن سهلاً أن يتخلّى "حزب الله" عن حلفائه قبل يومين من الانتخابات، فهذا الأمر هزّ صدقيته حيال أصدقائه وحلفائه الذين وجدوا أنفسهم بمواجهة من كان يفترض أن يكون معهم قبل يومين. ولم يخفِ "الحزب" تأثير قرار دخول الائتلاف على صدقيته، لكنه أكد أن حلفاءه سيقدرون "الظروف الموضوعية للوساطة الإقليمية"[١٠٣]. وفي النتيجة فازت لوائح الائتلاف في الجنوب والبقاع. إلا أن مرشح "حزب الله"، علي عمار، في دائرة بعبدا لم يفز، على الرغم من أنه كان على لائحة "الوفاق والتجديد" التي تضم قوى فاعلة في الدائرة، وقد فاز مكانه مرشح "حركة أمل" صلاح الحركة بفارق يقارب الـ ٢٠٠٠ صوت. كذلك أخفق مرشح "حزب الله" في بيروت، وفاز منافسه مرشح "أمل"، حسين يتيم. وهكذا تقلصت كتلة الوفاء للمقاومة إلى عشرة نواب عام ١٩٩٦، بعدما كانت ١٢ نائبًا[١٠٤].

(١٠٢) محمد فنيش، **جريدة الأنوار**، (٦/٧/١٩٩٦).

(١٠٣) حسن نصر الله، **جريدة السفير** (٥/ ٩/ ١٩٩٦).

(١٠٤) لمزيد من التفصيل حول تحالفات "حزب الله" الانتخابية في عام ١٩٩٦ في الجنوب وبيروت والضاحية والبقاع وعدد الأصوات التي نالها مرشحوه انظر كتابنا: عبدالغني عماد، **الحركات الإسلامية في لبنان**: ١٨٦–١٨٨.

ج) انتخابات ما بعد التحرير ٢٠٠٠

أبرز ما ميّز انتخابات عام ٢٠٠٠ أنها جاءت بعد "التحرير"، وبعد انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب. وشكل هذا الإنجاز عامل دفع مهمًا للحزب، ووفر له حصادًا انتخابيًا قويًا. وعلى الرغم من أن الخارطة السياسية ومواقع النفوذ بقيت على حالها في مختلف الدوائر، فإن تدخل السلطة، في الداخل والخارج، بقي للتأثير في مسار الانتخابات عبر التحالفات، وعبر قانون الانتخاب نفسه.

لقد هبط قانون انتخابات عام ٢٠٠٠، شأنه شأن القوانين السابقة، على الجميع، وفُرض عليهم من قبل القوى النافذة الممسكة بالملف اللبناني إقليميًّا، وفصّل على مقاس أهل الحكم وبعض الأقطاب السياسيين. وعلى الرغم من أن الكلام عن القانون بدأ باكرًا، عندما بادرت حكومة الرئيس الحص إلى فتح الباب أمام المعنيين لتقديم مشاريعهم في هذا المجال، فقد لاقت حينها هذه المبادرة الاستحسان والترحيب، إلا أنها ظلت موضع تساؤل لجهة طريقة التعامل مع الاقتراحات. وعلى الرغم من تعدد الصيغ التي تم تداولها، فإن الخلاف الأبرز كالعادة نشب على حجم الدوائر، وليس حول قانون الانتخاب. وبعد أن استلمت اللجنة أكثر من أربعين اقتراحًا، عادت وأقرت قانون ١٩٩٦ مع بعض التعديلات على حجم الدوائر. فقسّمت بيروت إلى ثلاث دوائر، مستهدفين بذلك الرئيس السابق حينها رفيق الحريري، للحدّ من قدرته على الإتيان بكتلة نيابية واسعة. وضم القانون محافظتي الجنوب والنبطية في دائرة واحدة، لتأمين كتلة نيابية كبيرة موالية لرئيس مجلس النواب نبيه بري. واستهدف القانون أيضًا قضاءً بشريًّا، فدمجه في دائرة واحدة مع قضاء عكار لقطع الطريق على مرشحي "القوات اللبنانية". وجرى تقسيم محافظة البقاع إلى ثلاث دوائر كما في عام ١٩٩٢، وخُفِّضت دوائر جبل لبنان من ست دوائر إلى أربع.

وهكذا بدا تقسيم الدوائر عشوائيًّا واستنسابيًّا إلى أقصى الحدود، وتمت الموافقة عليه في مجلس الوزراء، على الرغم من المعارضة الشكلية التي أبداها رئيس الحكومة سليم الحص حينها. وجاء تأليف اللوائح أيضًا، بطبيعة الحال، انعكاسًا للتوازنات السياسية والصراعات القائمة بين مواقع الحكم الموزعة بين من هم داخل الحكومة ومن هم خارجها. والواقع أن هذه الانتخابات كانت محطة فاصلة بين أهل الحكم من جهة والمعارضة الحريرية – الجنبلاطية التي كانت تحالفاتها أكثر تجانسًا من جهة ثانية. وكانت أكثر المواقع استقطابًا وتنافسًا دوائر بيروت وجبل لبنان والشمال.

استعاد "الحزب" في هذه الانتخابات مقعده في بعبدا؛ حيث فاز علي عمار، مرشح الحزب، الذي كان عضوًا في لائحة الوفاق والتجديد التي رئسها طلال أرسلان. والواقع أن هذه اللائحة خسرت بكاملها أمام لائحة وليد جنبلاط، ولم يفز منها إلا عمار وأرسلان، بسبب ترك اللائحة المنافسة لهم المقاعد شاغرة.

أما في بيروت ففازت لوائح الحريري بكاملها في الدوائر الثلاث، مقابل لوائح رئيس الحكومة سليم الحص ولائحة تمام سلام. واستطاع الرئيس الحريري أن يفوز بثمانية عشر مقعدًا من أصل ١٩، وإقصاء منافسيه عن زعامة بيروت. واستطاع أن يقلب الطاولة أيضًا على حزب الطاشناق الأرمني في بيروت، وأن يسجل سابقة انخراط النواب الأرمن في الحياة السياسية من باب المعارضة، كاسرًا بذلك القاعدة المعتمدة بأن التحالف الأرمني مع السلطة، هو دائمًا رابح بالنسبة إلى الطرفين. في حين فاز أيضًا مرشح حزب الله محمد برجاوي، بدعم من الرئيس الحريري الذي ترك له مقعدًا شاغرًا.

أما في الجنوب فقد أمكن للائحة الائتلافية بين "أمل" و"حزب الله"، وكما كان متوقعًا، أن تكتسح ٢٣ مقعدًا بفارق بعيد عن خصومها. وكان للحزب منهما خمسة مقاعد، من بينهما مقعد ماروني. كذلك حصل "الحزب" على خمسة مقاعد في البقاع. وهكذا عادت كتلة "حزب الله" إلى مجلس النواب بـ١٢ مقعدًا، كما كان الأمر عام ١٩٩٢.

د) انتخابات ما بعد الخروج السوري من لبنان (٢٠٠٥)

جرت هذه الانتخابات في ظل مناخ سياسي يسيطر عليه الاستقطاب الحاد. فقد شكلت عملية اغتيال الرئيس رفيق الحريري منعطفًا خطيرًا في الحياة السياسية اللبنانية، فتداعياتها لا تزال تفعل فعلها على كل الأصعدة، وأبرزها تشكيل لجنة تحقيق دولية، والانسحاب السوري من لبنان في ظل حالة من الغليان والتعبئة والانقسام السياسي حول القرار ١٥٥٩ وحول المسئولية في جريمة الاغتيال. وكان من الواضح أن اتجاهات الرأي العام تؤشر نحو تغيير واضح في الخريطة السياسية مع عودة الجنرال ميشال عون والتعاطف الكبير على الصعيد الشعبي مع أطراف ١٤ آذار، وبخاصة تحالف "تيار المستقبل" والحزب التقدمي الاشتراكي، وهذا ما تُرجم انتخابيًا في الاكتساح الذي حدث عمليًا يوم الانتخاب. فعلى المستوى السني اكتسح تيار الحريري ولوائحه دوائر الشمال وبيروت، ووليد جنبلاط لوائح الشوف وبعبدا، والجنرال عون دوائر جبل لبنان في ظل تراجع وانسحاب حلفاء سوريا من الطقم السياسي الذي يدين بوجوده إلى الدعم السوري المباشر بشكل أساسي.

إلا أن الساحة الشيعية لم تتعرض إلى تغيير انتخابي ملموس، فقد بقي الائتلاف في محافظة الجنوب بين "حركة أمل" و"حزب الله" سيد الموقف. كذلك لم تشهد منطقة الهرمل – بعلبك تغييرًا انتخابيًا يذكر، فالقوى السياسية الفاعلة في الساحة الشيعية لم يطرأ ما يغير من فاعليتها على الأرض. بل إن التركيز السياسي الأمريكي بعد صدور القرار ١٥٥٩ على نزع سلاح "حزب الله"، زاد من التعبئة والالتفاف حول مرشحي "حزب الله". بل دفع الأطراف الأساسية في تحالف ١٤ آذار إلى تأكيد التعاون والتحالف مع مرشحي الحزب. فتيار الحريري ترك أحد المقاعد الشيعية في بيروت لحزب الله، وفي الجنوب ترك شاغرًا أحد المقاعد السُّنية في صيدا لبهية الحريري. وكذلك في دائرة بعبدا تم خوض الانتخابات بالتحالف مع وليد جنبلاط والقوات اللبنانية، وترك أحد المقاعد الشيعية لحزب الله.

خرج "حزب الله" بنتيجة الانتخابات بحصيلة جيدة بلغت أربعة عشر مقعدًا نيابيًا بزيادة مقعد عن عام ٢٠٠٠؛ إذ حصل على مقعد إضافي في الجنوب، ومقعد إضافي في بعلبك – الهرمل، كان يشغله "حزب البعث" عبر أمينه العام عاصم قانصو.

هـ) انتخابات ٢٠٠٩

جرت هذه الانتخابات في جوّ من الانقسام السياسي الحاد بين ١٤ آذار وقوته الأبرز والممثلة بتيار المستقبل وقاعدته السُّنية الضخمة، يقابلها في تحالف ٨ آذار "حزب الله"، وقاعدته الشيعية المنظمة والمتماسكة. وبقي "الحزب" حريصًا على حلفه مع "حركة أمل"، وهو في هذا التحالف ضمن الاقتسام المتوازي للتمثيل الشيعي في البرلمان، كما ضمن "تيار المستقبل" التمثيل السُّني.

وهكذا بقيت المعركة الانتخابية التنافسية في الدوائر المختلفة، وفي الدوائر المسيحية تحديدًا، حيث كان ميشال عون وتياره يخوض معركة شرسة ضد مسيحيي ١٤ آذار، وتحديدًا ضد "حزب الكتائب" و"القوات اللبنانية".

كان "حزب الله" والعديد من قيادات المعارضة مقتنعين بأنهم سيحصلون على الأكثرية في هذه الدورة، وأن الموازين سوف تنقلب لمصلحتهم، وهو ما لم يحصل؛ إذ بقيت الأغلبية النيابية بيد ١٤ آذار، وقد شكلت النتائج نوعًا من الصدمة، سرعان ما حاول "الحزب" استيعابها عبر الحديث عن الأكثرية الشعبية التي يملكها، والتي تختلف عن الأكثرية النيابية التي لا تعكس التمثيل الشعبي الحقيقي.

خرج "الحزب" في هذه الانتخابات بعشرة نواب حزبيين وثلاثة مقاعد نيابية صديقة، انضمت إلى الكتلة ليصبح مجموع كتلة الوفاء للمقاومة ١٣ نائبًا.

و) الانتخابات البلدية

أما الانتخابات البلدية في عام ١٩٩٨، فقد شهدت تنافسًا حادًّا بين "حزب الله" و"حركة أمل". ففيما تتحدث أرقام "حركة أمل" عن الفوز بـ٥١ بلدية من أصل ٧٥ بلدية في الجنوب في انتخابات ١٩٩٨، فضلاً عن الفوز بـ١٤٦ مختارًا، مقابل ٥٠ مختارًا لحزب الله، أورد النائب محمد رعد أرقامًا مخالفة باسم "حزب الله"؛ إذ يقول إنه من أصل ٦٦ بلدية جرى التنافس فيها، فاز "حزب الله" بـ٣١ بلدية، في مقابل ٣٥ بلدية لحركة أمل، كما فاز بـ١٢٧ مختارًا في مقابل ٢٧ مختارًا لأمل.

أما في الضاحية الجنوبية فقد حقق "حزب الله" فوزًا ساحقًا، وكان هذا أمرًا متوقعًا.

ومع أن "الحزب" لم يُهزم في الجنوب، إلا أنه أيضًا لم ينتصر، بدليل أرجحية عدد البلديات التي فازت بها حركة أمل بالتحالف مع العائلات على حساب "حزب الله"، الأمر الذي فاجأ الجميع. وكانت النتائج على الشكل التالي: فاز الحزب في قضاء النبطية بـ١١ بلدية بما فيها مدينة النبطية،

مقابل ١٣ بلدية لحركة أمل. وفي قضاء صور فاز الحزب بـ٣ بلديات مقابل ١١ لحركة أمل. وفي قضاء صيدا فاز الحزب بـ٣ بلديات مقابل ١٠ لحركة أمل.

يدل تحليل النتائج على اختراقات متبادلة حصلت، فحزب الله الذي فاز في بلديات كانت تبدو عصية عليه، خسر كليًّا أو جزئيًّا في بلدات تعد بمثابة معاقل رئيسة لمقاومته، مثل جباع (بلدة النائب محمد رعد)، وعين قانا، وكفر- فيلا (بلدة نائب الأمين العام الشيخ نعيم قاسم)، وزوطر الغربية، وزوطر الشرقية، وشقرا، وياطر، وكفرا، ودير قانون النهر، وشحور (بلدة النائب محمد قصير). وفي المقابل فازت لوائح "حزب الله" في بعض البلديات التي تصنف ساحلاً ومحسوبة على "حركة أمل" ورئيسها نبيه بري، مثل جويا، ودير الزهراني، وحداثا. وفي المحصلة، من أصل ٩٧ بلدية في الجنوب جرى التنافس في ٧٥، فاز "حزب الله" بـ١٩ بلدية مقابل ٤١ لحركة أمل، وتعادلا في واحدة. واختلفت الأرقام في ١٤ بلدية، وهي ولو جرى إضافتها لرصيد "حزب الله" فستبقى الأرجحية لحركة أمل[١٠٥]. وأما نتائج قضاءي بعلبك – الهرمل حيث الكثافة الشيعية، فأظهرت تفوق "حزب الله" وانحسار "حركة أمل"، الأمر الذي جعل "الحزب" في موقع الحزب الشيعي الأول في البقاع، على الرغم من النتائج الضعيفة التي حققها "الحزب" في مدينة بعلبك، والتي وصفها البعض بالنكسة الخطيرة، والتي كان سببها الشحن المذهبي. فالسُّنة لم يعتبروا أنفسهم ممثلين بشكل حقيقي في الانتخابات النيابية عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦، فالمقعد النيابي السُّني كان يختاره "حزب الله"، ولم يكن لهم رأي في اختياره، ما أفرز تجاذبًا مذهبيًّا حادًّا، فضلاً عن النتائج السلبية التي أفرزها ما عرف بـ"ثورة الجياع" على "حزب الله"، وآثار معركة "بورضاي" مع الشيخ صبحي الطفيلي، الأمين العام السابق لحزب الله، الذي دخل في خلاف علني مع القيادة الجديدة للحزب؛ حيث فازت لائحته بكاملها في بريتال، وأثّرت سلبًا في نتائج "حزب الله" في بعلبك[١٠٦].

أما في الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٤، فقد أعلن "الحزب" أن اللوائح التي يدعمها فازت بـ٨٧ بلدية من أصل ١٤٢ حصل فيها تنافس في الجنوب، أي ما نسبته ٦١ بالمائة. علمًا أن الانتخابات شملت ١٧١ مدينة وبلدة، قال "الحزب" إن ١٩ منها لم يدخل فيها منافسًا بشكل فعلي ومباشر، والسبب "أننا تركنا هذه البلدات للعائلات الموجودة وللفعاليات نتيجة بعض الحساسيات الخاصة التي لاحظناها في هذه البلدات، كما كان هناك تفاهم مشترك مع إخواننا في أمل في عشر بلدات، أما البلدات المتبقية (١٤٢ بلدية)، فقد تحالفنا فيها مع قوى وفعاليات وشكلنا لوائحنا ودخلنا فيها بتنافس، وكانت النتيجة بحسب القرار النهائي الفوز بـ٨٧ بلدية". وتعبّر نتائج الجنوب عن تقدم بارز لحزب الله بعدما كانت نتائج عام ١٩٩٨ مخيبة. وهذا بحد ذاته إحدى نتائج التحرير والوفاء للمقاومة.

---

(١٠٥) ازار حمزة، "دور الحركات الإسلامية في الانتخابات البلدية"، في **مخاض الديموقراطية في بنى المجتمعات المحلية** (بيروت: المركز الوطني للدراسات، ١٩٩٩): ٣٩٤-٣٩٥.

(١٠٦) المصدر السابق: ٣٩٦.

أما في الضاحية الجنوبية فقد فازت لوائح "حزب الله" بكاملها، وخسرت لوائح حركة أمل وحلفائها، إلا أن نتائج الغبيري وبرج البراجنة أبرزت تقدمًا ملحوظًا لحركة أمل وحلفائها، على الرغم من أن هذا التقدم لم يكن كافيًا لإحداث أي خرق في لوائح التحالف القائم بين "حزب الله" والنائب باسم السبع، علمًا أن الفرق بين المتنافسين لم يتجاوز مئات الأصوات.

أما في قضاء بعلبك – الهرمل، فقد فاز "حزب الله" بـ٣٠ بلدية، بالتعاون مع العائلات والتحالف مع بعض القوى ومنها "حزب البعث". في حين خسر في بلدتين هما حوش الرافقة ورياق، وكان شريكًا في ثلاث بلديات، ولم يتدخل في ١٦ بلدية. كما فازت ٨ بلديات بالتزكية بعد مساهمة "الحزب" بذلك. لكن المعركة الأهم كانت في بعلبك حيث نجحت لائحة "الحزب" بكاملها، بعد أن خسرها في عام ١٩٩٨، وكانت نكسة خطيرة للحزب في بعلبك. وقد تبين بحسب إعلان الحزب أن مستوى التأييد الشعبي ازداد كثيرًا عن الانتخابات التي سبقتها، فنسبة الاستقطاب وسط الشيعة بلغت ٩٧ بالمائة، أي بزيادة ١١ بالمائة عن التي سبقتها.

أما الانتخابات البلدية الأخيرة التي جرت في عام ٢٠١٠ فقد جرت في أجواء من التفاهم التام بين "حزب الله" و"حركة أمل"، وقد حاولا في أغلب المواقع تغليب منطق التوافق الانتخابي وإشراك العائلات في القرى والبلدات، وقد سجلا نجاحًا في الكثير من المناطق، كما سجلا أيضًا فشلاً في البعض الآخر منها، الأمر الذي جعل السيد حسن نصر الله والرئيس نبيه بري يتدخل كل منهما على طريقته، إما بتوجيه خطاب تعبوي أو بعقد لقاءات تصالحية مع عائلات تمردت وقوى رفضت الائتلاف المفروض، لحل بعض العقد لتشكيل لوائح توافقية في بعض البلدات الشيعية الكبرى. وفي المحصلة خرج "الحزب" من الانتخابات البلدية بحصة وافرة في المناطق التي يتواجد فيها، ولم تسجل مفاجآت في هذا المجال.

زمن الفتنة... الصراع في الداخل

حظيت هذه المسألة بنقاش واسع داخل "حزب الله"، فالمشاركة في الحكومة عمل تنفيذي يرتبط بسياسات عامة اقتصادية واجتماعية وسياسية، ويتحمل أفرادها مسئولية تطبيقها والدفاع عنها، حتى ولو عارضوها وصوّتوا ضدها في مجلس الوزراء.

يقول نائب الأمين العام لحزب الله، الشيخ نعيم قاسم، إن هناك اتجاهين داخل الحزب: الأول يبرر الدخول بحجة أن المنطق الذي حكم المشاركة في المجلس النيابي يجب أن يتابع حتى الدخول إلى الحكومة، بالإضافة إلى أن تركيبة النظام السياسي في لبنان تتحمل الدخول في الحكومات، مهما كان اتجاهها وأداؤها لأنها عبارة عن توافق مبني على تقاطع المصالح، ويمكن لأية جهة تشارك في الحكومة أن تميز نفسها بقدر ما لتنأى بنفسها عن تحمل كامل المسئولية عن العمل الحكومي.

أما الاتجاه الثاني فيعارض المشاركة في الحكومات باعتبار أن "الحزب" مهما ميّز نفسه داخل الحكومة، فإنه يتحمل وزر أعمالها. وكذلك يعتبر هذا الاتجاه أن إمكانية إحداث التغيير المنشود وفق رؤية "حزب الله" شبه منعدمة من طريق المشاركة في الحكومة بوزير أو وزيرين من أصل عشرين أو ثلاثين وزيرًا، فضلاً عن وجود نظام المحاصصة الفاعل بين الرئاسات الثلاث، ما يحقق آلية حاكمة لمسار وقرارات مجلس الوزراء الذي يتحوّل عمليًا إلى إطار تنفيذي لسياسات مقررة في مكان آخر، لا يتمكن الوزراء معها أكثر من إبداء وجهة نظر في الجزئيات، وفي غالب الأحيان تسقط بالتصويت. ووفق هذا العرض يلخص "الحزب" سياسته في هذا الأمر، معتبرًا أنه "في المرتين اللتين عرض فيهما جديًا على "الحزب" المشاركة – إحداهما في حكومة الرئيس الحص – عبّر خلالها "الحزب" عن عدم رغبته في المشاركة للاعتبارات المذكورة سابقًا. ومع ذلك هو لا يغلق الباب نهائيًا أمام مسألة المشاركة، "فالأمر يتطلب توقفًا في كل محطة لمناقشة المشاركة فيها بغية توفير الأدلة والوقائع المقنعة للموافقة على التزوير عندما يعرض ذلك على الحزب"(١٠٧).

بقي "حزب الله" على هذا الموقف حتى صدور القرار ١٥٥٩(١٠٨)، حين بدأ يعيد قراءة الموقف ومراجعة الحسابات، ثم حدثت جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ثم خروج الجيش السوري من لبنان في ٢٦ نيسان/إبريل ٢٠٠٥، وتصاعدت الضغوط الدولية لنزع سلاح "حزب الله". بعدها قرر "الحزب" المشاركة، فكانت حصته وزيرين شيعيين في حكومة الرئيس فؤاد السنيورة، بعد أن شارك بوزير واحد في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي التي أشرفت على الانتخابات النيابية. ولا شك في أن هذه المشاركة هي عنوان لانخراط "الحزب" في تفاصيل الحياة السياسية اللبنانية، بعدما كان التمثيل الحكومي الشيعي حكرًا، ولسنوات طويلة، على "حركة أمل".

لقد كان القرار رقم ١٥٥٩ الذي تبعته جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ إثر خلافه مع الرئيس السوري بشار الأسد حول طريقة التدخل في الأزمة اللبنانية، ثم خروج القوات السورية من لبنان، وتصاعد الضغط الدولي لنزع سلاح المقاومة، بداية مرحلة جديدة دخل فيها لبنان بعد خضوعه لسنوات طويلة للوصاية السورية، وهي مرحلة وضعت "حزب الله" في موقع لم يتعوّد عليه، وجعلته في موقف دفاعي لم يعرفه سابقًا طوال سنوات الوصاية. وجملة متغيرات كبرى هزّت لبنان والمنطقة، ودفعت بحزب الله إلى الاندراج في "ثنائية شيعية" مع "حركة أمل" لمواجهة تداعياتها على موقعه وحجمه ودوره في المعادلة السياسية اللبنانية. لقد أدركت "الثنائية الشيعية" أن خروج القوات السورية من لبنان ليس أمرًا تفصيليًا في حياة لبنان، فزوال دور "الراعي الإقليمي" الذي طالما استندت إليه وأمن لها موقعها وحجمها ودورها، فضلاً عن أحجام وأوزان مختلف اللاعبين

(١٠٧) قاسم، **حزب الله، المنهج والتجربة، المستقبل**: ٢٧٩–٢٨٤.

(١٠٨) صدر القرار في ٢٠٠٤/٢/٩ عن مجلس الأمن وهو يستند على الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، يتضمن القرار أربعة مطالب تندرج تحت إطار سيادة لبنان ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة الشاملة للحكومة اللبنانية. ويطلب إنسحاب كل ما تبقى من قوات أجنبية فيه فيما اعتبر موجهًا للقوات السورية بشكل أساسي، كما يطلب نزع وتفكيك سلاح كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية فيما اعتبر موجهًا لحزب الله والمنظمات الفلسطينية التابعة للنظام السوري، كما طلب دعم عملية انتخابية حرة وعادلة دون تدخل أجنبي والذي اعتبر موجهًا إلى سوريا التي كانت تحاول التمديد لرئيس الجمهورية إميل لحود.

السياسيين والقوى والشخصيات في الساحة اللبنانية، سوف يؤدي عمليًا إلى اختلاط الأوراق تمهيدًا لإعادة "التموضع" السياسي لمختلف القوى، فكانت المبادرة الأولى لحزب الله هجومية بالشكل، وتمثلت في تظاهرة ٨ آذار وهدفت إلى إعادة التوازن إلى الشارع الذي كان في غالبه يوجه الاتهام للنظام السوري بتنظيم عملية الاغتيال. وكان الشعار الذي رفعته التظاهرة هو "الوفاء لسوريا"، لكنها لم تكن كافية؛ إذ جاء الرد عليها في ١٤ آذار بتظاهرة أكبر وأشمل كانت نقطة تحول في تاريخ لبنان المعاصر نظرًا إلى حجمها ودلالاتها، أدركت بعدها الشيعية السياسية أن بقاء القوات السورية في لبنان أصبح مستحيلاً، وكان عليها استدراك الأمر بعد استقالة حكومة عمر كرامي التي هي الخسارة الكبرى الأولى للتحالف السوري – اللبناني، بعدما كرّت سلسلة التراجعات، التي عبّرت عنها الانتخابات النيابية التي أوصلت أغلبية تمثل انتفاضة ١٤ آذار تحت شعارات الحرية والسيادة والاستقلال والمصالحة الوطنية. ومعها دخل لاعبون إلى المعادلة السياسية كانوا بالأمس مهمّشين، وتعدلت الأحجام السياسية، وخرج من كان في السجن، وعاد من كان في المنفى لتقف البلاد أمام مشهد سياسي جديد. ومع هذا حافظت الثنائية الشيعية (أمل وحزب الله) على حصتيهما نسبيًا، لكن في معادلة كانت الغلبة فيها للآخرين.

خسر "حزب الله" باغتيال الحريري غطاءً لبنانيًا قويًا، ففي تقويم "الحزب" للدور الذي لعبه الحريري تتقاطع عدة معطيات، أبرزها دوره في تأمين الإجماع الإسلامي واللبناني لما يملكه الحزب من سلاح، رغم معرفته مدى كلفة "خيار المقاومة" على لبنان. وعلى المستوى الدولي والعربي كان الغطاء الذي مثله الحريري أوسع امتدادًا، وحدوده من العاصمة الأمريكية حتى الفرنسية، وصولاً إلى العواصم العربية. ولعل الدور الذي مارسه في الوصول إلى اتفاق ١٦ نيسان/إبريل ١٩٩٦ الذي شرع المقاومة وحمى المدنيين ما وراء خطي القتال لا يحتاج إلى استعادة. والخسارة الثانية للحزب تمثلت بخروج الدور السوري من المعادلة اللبنانية، هذا الدور منع بوصايته على لبنان بأساليب عديدة مجرد الاعتراض على المقاومة وخياراتها، حتى بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب عام ٢٠٠٠. فقد بقي خيار المقاومة في منأى عن المناقشة طيلة السنوات الخمس التي تلت التحرير، كانت فيها الإدارة السورية للبنان تضبط إيقاع الشعارات والخيارات والتوازنات تحت عنوان ترابط المسارين.

هذه الخسارة التي مُني بها "الحزب" باتجاهين، جريمة الاغتيال والخروج السوري، والتداعيات الحاصلة في المشهد السياسي اللبناني بتأثير كلٍّ منهما، أفقدت "الحزب" دعامات قوته السياسية على الصعيد الوطني، ما أدى إلى خسارته الغطاء السياسي والشعبي خارج حدود طائفته، وتراجع الاحتضان الوطني الذي طالما حظي به.

لقد كان منطقيًا أن يشارك "الحزب" في الحكومة للحد من خسائره، لكن هذه المشاركة بقدر ما كانت ضرورية، كان لها مفاعيل سياسية بالغة الخطورة على مشروع المقاومة. لقد أصبح "الحزب" مضطرًا بحكم مشاركته في الحكومة إلى اتخاذ المواقف والخوض في التفاصيل الخلافية التي كان ينأى بنفسه عنها، بخاصة أنه يجد نفسه في مواجهة أغلبية عددية، في المجلس وفي الحكومة، لذلك

كان لا بد من ممانعات وانسحابات واعتكافات، ينتج منها خطاب تصعيدي وتجاذبات بينه وبين مختلف الأفرقاء.

وفي المشهد السياسي اللبناني اليوم "ثنائية شيعية" في الظاهر، لكن الحقيقة وموازين القوى تفصح عن هيمنة حزب الله على الواقع الشيعي السياسي تتم ضمن إطار من التناغم المفروض على حركة أمل، بحيث بدا معها أن الشخصيات الشيعية المستقلة خارج هذه الثنائية ليس لها أي دور فاعل بعدما ساهمت الانتخابات الأخيرة وما قبلها في تثبيت هذه الحقيقة. لذلك تتجه الأنظار دائمًا إلى ما يعلنه الثنائي من مواقف وما يقوم به كلٌ منهما، ورصد ما يمكن التقاطه من تمايز، وهو نادر جدًا في هذه المرحلة، الأمر الذي يعد فعلاً "أهم تطور في الواقع الشيعي منذ الاستقلال" يراه البعض تمثيلاً لوحدة الطائفة وإلغاء للتنوع داخل البيئة الواحدة يستخدم فيه الترغيب والترهيب.

ويمكن قراءة الموقف السياسي للحزب في المسائل الداخلية في ضوء التطورات المتسارعة منذ عام ٢٠٠٥ بإحالته إلى محركين مركزيين مترابطين:

أ – اغتيال رفيق الحريري والمحكمة الدولية

يعلن "حزب الله" أنه مع كشف الحقيقة في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. لكنه في الوقت ذاته يشكك في عمل لجنة التحقيق الدولية، بل إن تظاهرة الثامن من آذار (مارس) كانت في جانب منها ردًا على المناخ الاتهامي لسوريا في الجريمة. لكنه منذ عام ٢٠١٠ راح يوجه الاتهام صراحة لإسرائيل وعقد أمينه العام مؤتمرًا صحفيًا(١٠٩) قدم فيه بعض القرائن بهذا الاتجاه وطلب من لجنة التحقيق الدولية الأخذ بها، التي بدورها طلبت المزيد من المعلومات حول بعض الموضوعات التي قدّمها، إلا أن "الحزب" امتنع عن التعاون معها.

جاءت هذه الاتهامات على خلفية التسريبات الصحفية التي أوردتها جريدة "دير شبيغل الألمانية" وغيرها من الصحف الأجنبية، والتي ذهبت إلى اتهام عناصر من "حزب الله" بالتورط في عملية الاغتيال(١١٠).

والواقع أن ملف المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لمحاكمة قتلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه سوف يكبر ككرة الثلج، وسوف يتحول بالنسبة إلى "حزب الله" وقوى ٨ آذار وحلفائهم وقوى ١٤ آذار وحلفائهم، إلى ملف ساخن يتقدم في أولويته على ما عداه من ملفات. فبعد أن وافق "الحزب" على المحكمة الدولية في هيئة الحوار الوطني(١١١) مع حلفائه، وأصبح مطلب المحكمة والعدالة يتمتع بالإجماع

(١٠٩) المنار، (٩ آب/ أغسطس ٢٠١٠).

(١١٠) في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ نشرت **دير شبيغل** تحقيقًا يشير إلى اتهام عناصر من "حزب الله" في جريمة اغتيال الرئيس الحريري، تبعتها مقالة مشابهة في اللوموند الفرنسية في ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٠، ثم ذكرت صحيفة وول **ستريت جورنال** أن المحكمة الدولية ستصدر قرارًا اتهاميًا بحق اثنين إلى ستة أعضاء من "حزب الله" قبل نهاية العام مشيرة إلى مصادر قريبة من المحكمة. وأخيرًا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، نشر التلفزيون الكندي استنادًا إلى وثائق سرية للأمم المتحدة بأن أعضاء في "حزب الله" كانوا وراء الاغتيال، محددًا بعض الأسماء.

(١١١) أعلن عن تشكيلها الرئيس ميشال سليمان في ٢٠١٠/٢/٢٨ وتضم أبرز القيادات السياسية والكتل النيابية في لبنان وتركز جدول عملها على النقاش في إشكالية السلاح خارج الشرعية، لينحصر تحديدًا في مسألة سلاح حزب الله والاستراتيجية الدفاعية. وقد عقدت أكثر من جلسة دون أن تتوصل لأي نتيجة حتى الآن.

الوطني الشامل العام، وبعد أن شارك "الحزب" بحكومتين، تضمن بيانهما الوزاري بندًا صريحًا ينص على الالتزام بدعم المحكمة الدولية، وهما حكومة الرئيس فؤاد السنيورة (٢٠٠٨) وحكومة الرئيس سعد الحريري (٢٠١٠)، عاد ليتراجع عن التزاماته وليخرق الإجماع الوطني المحقق حول مطلب المحكمة الدولية، مصعدًا موقفه منها بشكل تدريجي، وصولاً إلى اعتبارها محكمة إسرائيلية، ليعود بالتالي ويتمحور الصراع حول هذه المسألة من جديد، باعتبار أن من يعترف بشرعيتها "مشتبه به" بالعمالة لإسرائيل.

منذ اتفاق الدوحة (٢٠٠٨) أصبحت المعارضة بقيادة "حزب الله" ممثلة في الحكومات ضمن صيغة "حكومة الوحدة الوطنية" وبموجب ذلك أصبحت تمتلك ما يشبه "الفيتو" المعطل داخل الحكومة. وتمثل هذا في حكومة الرئيس فؤاد السنيورة، ثم في الحكومة التي تلتها برئاسة سعد الحريري. ومع ذلك أطلق "اتفاق الدوحة" مرحلة جديدة من الهدوء النسبي بعد سنوات من الاضطرابات العنيفة. وربما كانت انتخابات ٢٠٠٩ محطة مهمة لقياس التأييد الشعبي لكلا الطرفين، التي جاءت بمحصلتها على عكس ما كان يتوقع "حزب الله" وأمينه العام، فقد حققت قوى ١٤ آذار فوزًا أمّن لها أغلبية راجحة وحكومة وحدة وطنية، شاركت فيها المعارضة، ضمن سياسة "اليد الممدودة" التي اعتمدها "تيار المستقبل". إلا أن هذه الحكومة ما كادت أن تنطلق حتى اصطدمت بملف "المحكمة الدولية الخاصة بلبنان"، وهو الملف الذي كان يتخذ شيئًا فشيئًا حضورًا مركزيًا في الساحة السياسية.

والواقع أن "الحزب" كان سعى إلى نزع الصدقية عن القرار الاتهامي قبل صدوره، وعمل على تشويه صورة المحكمة الدولية وصدقيتها بطرح جملة من القضايا التي تتهمها بالتسييس، الأمر الذي دفع البلاد نحو مزيد من الاستقطاب والاصطفاف بين الرافضين مسبقًا للقرار الاتهامي والقابلين به قبل قراءته. والحجة المركزية التي استخدمها "الحزب" وحلفاؤه في حملتهم لبذر الشكوك حول المحكمة الدولية، تتمثل فيما سُمي بملف شهود الزور، والادعاء بأن التحقيق اعتمد على أشخاص قاموا لاحقًا بتعديل شهاداتهم أو التراجع عنها(١١٢). ومع إصرار "حزب الله" وحلفائه على أن تتخذ الحكومة قرارًا بإحالة ملف شهود الزور إلى أعلى محكمة لبنانية (المجلس العدلي)، وأن يكون ذلك البند متقدمًا في أولويته على أي بند آخر في أية جلسة من جلسات الحكومة، وامتناع الحكومة عن اتخاذ هذا القرار، أدى هذا الأمر إلى تعطيل وشلل العمل الحكومي.

صعّد "حزب الله" موقفه من المحكمة بدءًا من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، معتبرًا كل "من يتعاون مع محققي المحكمة الدولية يتعاون مع إسرائيل ويُساهم في الهجوم على المقاومة"(١١٣). وبدا أن الأمور تتجه نحو مزيد من التصعيد من خلال البيانات التي راح يطلقها بعض قيادات "الحزب".

(١١٢) أصدرت السلطات السورية ٣٣ مذكرة توقيف بحق من زعمت أنهم شهود زور في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ بينهم قيادات بارزة من ١٤ آذار. والمحكمة الدولية ترفض عبارة "شهود الزور"؛ إذ إن المحاكمة لم تبدأ، فإنه ليس ثمة شهود أدلوا بإفاداتهم أمام المحكمة، فضلاً عن اعتبار لجنة التحقيق أن الشهود الذين قدموا إفادات غير دقيقة وينبغي ألا يكون لها أثر في صدقية القرارات الاتهامية إذا كانت القرارات نفسها لا تعتمد على هذه الإفادات.

(١١٣) تصريح السيد حسن نصر الله إلى تلفزيون "المنار" إثر زيارة المحققين الدوليين إلى العيادة الطبية النسائية في الضاحية الجنوبية؛ حيث طلبوا أرقام هواتف لبعض مريضات كن قد زرن العيادة، واعتبرت الزيارة من قبل الحزب "فضيحة أخلاقية"؛ حيث جرى الاعتداء على المحققين وسرقة حقيبة كان يحملها هؤلاء.

إلى أن حدث في أواخر كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ ما يشبه "الانقلاب"؛ حيث تمت الإطاحة بحكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها سعد الحريري في خطوة جاءت بعد استقالة وزراء ٨ آذار، أطلّ بعدها السيد حسن نصر الله معلنًا تأييده لتكليف نجيب ميقاتي، بعد انقلاب وليد جنبلاط القريب من الحريري، بعد أن كان قد أعلن تأييده له قبل أسبوع[١١٤]. هذه المتغيرات حولت الأغلبية النيابية لقوى ١٤ آذار إلى أقلية، وإن كان بفارق ضئيل. إلا أن الجديد في هذا الأمر هو المعنى السياسي لهذه المتغيرات وأولهما سقوط التفاهم السعودي – السوري وثانيها تمثل في تغييب الاعتراف بغالبية ممثلي الطائفة السنية في مجلس النواب، الذين رشّحوا سعد الحريري. وفي هذا خطوة غير ميثاقية وغير مسبوقة لجهة تقاليد العمل البرلماني الذي يحترم مبدأ العيش المشترك في لبنان. وهذا ما أدى إلى تلك التحركات التي بدأت بيوم "الغضب السني في لبنان"[١١٥]، التي تلاها أهم بيان صدر عن الطائفة السُّنية بكل مرجعياتها السياسية والدينية بعد اجتماعهم في دار الفتوى بتاريخ ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١١، وبحضور الرؤساء ميقاتي والحريري والسنيورة في محاولة لرأب الصدع وحصر الخلاف داخل الطائفة. وتضمن البيان مجموعة من النقاط جاءت تحت عناوين الدولة والعيش المشترك والمحكمة والعدالة والقضية الفلسطينية والعلاقة مع سوريا وتجاوز الدستور والقانون، وأكد البيان استحالة التسليم عرفًا أو ميثاقًا بملابسات التكليف وإسقاط الحكومة بعد التعهد بعدم الاستقالة من حكومة الوحدة الوطنية في مؤتمر الدوحة ورفضه لأي تخلٍّ سافر أو مضمر عن المحكمة والعدالة[١١٦]. وفي الواقع جاء البيان ليحدد مجموعة من الثوابت السياسية الضابطة على مستوى الطائفة السنية بات معها من الصعب تجاوز هذا الواقع الجديد.

مع هذا الانقلاب انتقلت قوى ١٤ آذار إلى المعارضة وانفتح المشهد السياسي اللبناني واسعًا على احتمالات تجدد الصدام بين فريقي الصراع حول مسألتي "السلاح" و"المحكمة"، وهما المسألتان اللتان سوف يواجههما رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، والذي اتهمت حكومته منذ اليوم الأول بالتبعية لحزب الله، لكنه مع هذا نجح في تأمين التمويل اللازم لعمل المحكمة الدولية دون اعتراض من حزب الله المشارك الرئيسي معه في الحكومة، كما أن ملف "شهود الزور" الذي كان ذريعة لإسقاط حكومة الحريري، لم يعد مدرجًا في أدبيات الحزب السياسية وذهب طي النسيان.

المفاجأة ستحدث حين ستصدر مذكرة الاتهام عن المحكمة الدولية أواخر شهر حزيران ٢٠١١، والتي تضمنت ١٣١٧٠ دليلاً على ضلوع أربعة كوادر أمنية من حزب الله في اغتيال رفيق الحريري[١١٧]، والتي رد عليها حزب الله برفضه تسليم المطلوبين واعتبارهم فوق أي اتهام.

(١١٤) اعتبرت الاستقالة نقضًا لاتفاق الدوحة الذي عقد في ٢٢/٥/٢٠٠٨ عقب ما عرف بغزوة بيروت واجتياح حزب الله لبيروت وقسم من جبل لبنان. وبموجبه تم الاتفاق على انتخاب رئيس جمهورية، وتأليف حكومة وحدة وطنية على أن تتعهد الأطراف بموجب هذا الاتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة. والاتفاق جرى برعاية الجامعة العربية والسعودية وقطر وحظي بموافقة سورية حينها.

(١١٥) "حماس وفتح تتفقان على حكومة وحدة خلال ٣ أشهر"، راديو صوت بيروت، http://www.sawtbeirut.com/news-in-arabic/arabic-lebanon/15191-2011-01-25-20-41-03.html

(١١٦) **جريدة الأخبار** في ٣ آذار/مارس ٢٠١٢، انظر الموقع التالي: http://www.al-akhbar.com/node/44645

(١١٧) وهم سليم العياش، مصطفى بدر الدين، وحسين عيسى، وأسد حسن صبرا. وقد عرضت المذكرة على مدى ٥٨ صفحة منشورة على الموقع الإلكتروني للمحكمة الدولية ملخص الأدلة والتهم الواردة التي يعتزم المدعي العام تقديمها عن ارتكاب الجريمة ونوع المسؤولية التي يتحملها كل منهم.

لا تزال قضية اغتيال رفيق الحريري ورفاقه ضاغطة على الحياة السياسية، باعتبارها نموذجًا لسلسلة منهجية من الاغتيال السياسي المنظم وذهب ضحيتها عدد كبير من قادة الفكر والسياسة في لبنان[١١٨]. وكان "الإفلات من العقاب" العلامة الفارقة في كل هذه العمليات التي جرت. إلا أن جريمة اغتيال الحريري هي الوحيدة التي شكلت من أجلها محكمة دولية خاصة، اعتبرت فرصة نادرة للبنانيين لوقف "الإفلات المنظم من العقاب" وتحقيق العدالة والمصالحة الحقيقية.

سيعود ملف الاغتيالات ليطرح بقوة مع المحاولة الفاشلة لاغتيال سمير جعجع والتي تلتها محاولة اغتيال النائب والوزير السابق بطرس حرب[١١٩]، وهما من أبرز قيادات ١٤ آذار، فضلاً عن سلسلة التهديدات التي تعرض لها قيادات ونواب من هذا التيار والتي اضطرت رئيس تيار المستقبل إلى مغادرة لبنان؛ حيث جرى التداول بلوائح معدة للاغتيال ترافقت مع اغتيال وسام الحسن قائد جهاز المعلومات في قوى الأمن الداخلي، والذي ارتبط اغتياله بملف اكتشافه لما عرف "مؤامرة سماحة – مملوك"[١٢٠] والتي كانت تستهدف اغتيال شخصيات سياسية ودينية وتفجيرات لمواقع معينة بهدف إحداث الفتنة في لبنان.

ب – قضية السلاح والمقاومة

يؤكد "حزب الله" رفضه للقرار ١٥٥٩ الذي يقضي بنزع سلاح الميليشيات، ويتراوح خطابه بين تمسكه بمشروع المقاومة وسلاحها حتى تحرير مزارع شبعا، وارتباط مشروع المقاومة باستمرار التهديد الصهيوني والصراع العربي الإسرائيلي. وبين المنطقين فارق كبير، وحولهما يجري نقاش واسع باعتبار أن "حماية لبنان" من التهديد الصهيوني ليست مهمة "حزب" أو طائفة، بقدر ما هي مهمة جميع اللبنانيين عبر دولتهم وشرعيتهم. ويتساءل أصحاب هذا الرأي: ماذا لو قررت كل طائفة أو حزب إنشاء "مقاومة" لحماية لبنان؟ مثل هذه الأسئلة الصعبة والمحرجة يفاقمها ضغط القرارات الدولية باتجاه نزع سلاح القوى المسلحة غير الشرعية. هذه الأسئلة وغيرها فتحت النقاش حول سلاح المقاومة ودوره وعلاقته بالجيش اللبناني والاستراتيجية الدفاعية للبنان. وسط انقسام كبير بين

(١١٨) بدءًا من رياض الصلح أبرز رموز الاستقلال إلى رشيد كرامي ورفيق الحريري، قضى ثلاث رؤوساء حكومات اغتيالاً، فضلاً عن رئيسين للجمهورية اللبنانية هما بشير الجميل ورينيه معوض، ومفتي الجمهورية اللبنانية حسن خالد والدكتور صبحي الصالح رئيس المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى فضلاً عن شهداء ١٤ آذار (بعد عام ٢٠٠٥) على رأسهم رفيق الحريري ووزيرين (باسل فليحان وبيار الجميل) وثلاثة نواب (جبران تويني وأنطوان غانم ووليد عيدو) وقيادي إعلامي بارز (سمير قصير) فضلاً عن القيادي اليساري (جورج حاوي) والقيادات الأمنية البارزة (وسام الحسن، فرنسوا الحاج، وسام عيد). هذا فضلاً عمن تعرض لمحاولات اغتيال ونجا منها أو أصيب بنتيجتها بإصابات بليغة (الوزير مروان حمادة والوزير إلياس المر) والإعلامية (مي شدياق) والقيادي في قوى الأمن (سمير شحادة). وكل هؤلاء في فترة ما بعد اغتيال رفيق الحريري وفي سياق الاصطفاف والانقسام ويؤججه بين الحين والآخر.

(١١٩) تعرض قائد القوات اللبنانية سمير جعجع لمحاولة قنص وهو في منزله نجا منها بمحض الصدفة بتاريخ ٥/٤/٢٠١٢ (جريدة النهار اللبنانية) أيضًا تعرض النائب بطرس حرب لمحاولة اغتيال في ٥/٧/٢٠١٢ من خلال محاولة تفخيخ المصعد الذي يستعمله في بناء مكتبه، إلا أن المجموعة المكلفة بالتفخيخ اكتشف أمرها أثناء إعداد وتركيب المتفجرات وألقي القبض عليهم من قبل المواطنين، لكن بعض المسلحين جاؤوا وأطلقوا سراحهم عنوة. اللافت أن الأجهزة الأمنية تعرفت على أحدهم فيما بعد ويدعى محمود الحايك والذي حين حاولت النيابة العامة اعتقاله واستجوابه جوبهت بحماية حزب الله له، وتم إبلاغها بأنه أحد الكوادر الأمنية بالحزب، ولم يتم تسليمه للقضاء حتى اليوم (أنظر جريدة النهار في ٥ و٦ و٧/٧/٢٠١٢ وأيضًا في ١/٢/٢٠١٣).

(١٢٠) وهي التي كشفت تورط الوزير اللبناني السابق ميشال سماحة مع اللواء السوري علي المملوك رئيس جهاز المخابرات السورية في تشكيل وإدارة خلية للاغتيال والتفجير في لبنان. وكان لاعتقال الوزير سماحة مع المتفجرات في منزله دوي هائل سياسيًا وأمنيًا (لمزيد من التفصيل انظر الرابط: "نصّ المحضر الرسمي لاعترافات ميشال سماحة: بشار الأسد أعطى التوجيهات بنفسه لعملية التفجير والمملوك الرجل المهم"، **العربية**، http://www.alarabiya.net/articles/2012/08/27/234509.html

قوى ١٤ و٨ آذار؛ حيث نادى الفريق الأول بحصرية السلاح بيد الشرعية، بينما أصرّ الفريق الثاني على أحقية المقاومة وحزب الله بالاحتفاظ بسلاحه طالما وجد التهديد الإسرائيلي لأمن لبنان. ومع تضخم الآلة العسكرية والأمنية لحزب الله وتداخل دورها الأمني بالسياسي الداخلي والمذهبي، تفاقمت المشكلة وتزايد الاحتقان. وقد شكلت هيئة الحوار الوطني في ٢٠١٠/٢/٢٨ باعتبارها المساحة الوحيدة الممكنة لإيجاد حل لهذه المسألة المستعصية، إلا أن الجلسات المتتالية لهذه الهيئة أفضت إلى نوع من النقاش العقيم. وتم تعطيل ما اتفق عليه، ولم يجد طريقه إلى التطبيق، وجرى نقضه والتراجع عنه، بل إن طبيعة تركيب هذه الهيئة وطريقة اتخاذ القرار فيها، التي تتطلب الإجماع، سمحت لبعض من مختلف القوى أن تقاطع جلساتها مما أدى إلى تعطيل هذه الهيئة، كآخر منصة حوارية حول أعقد المسائل الخلافية والإشكالية وأشدها في لبنان.

ما يجعل مسألة سلاح "حزب الله" عقدة خلافية مرشحة للمزيد من التصاعد في لبنان، هي الشكوك السياسية حول دوره باغتيال الرئيس رفيق الحريري والتي تحولت بعد صدور قرار المحكمة وموقفه السلبي منها إلى اتهام صريح نظرًا لحمايته للعناصر المتهمة وعدم تبرؤه منهم. وانعكس ذلك على المشهد الطائفي والمذهبي برمته في لبنان. من جهة ثانية نتج عن اختزال التمثيل الشيعي اللبناني بحزب واحد أن أصبح رفضه، مع حركة أمل لأي قرار أو موقف يعتبر بمثابة "فيتو" طائفي معطل. وهذا ما حدث فعلاً، وعطل صدور العديد من التوجهات الحكومية وإقرارها. ودفع توجه "حزب الله" نحو التحصن بـ "حضن" الطائفة بالمشهد السياسي اللبناني نحو المزيد من حالة الاصطفاف الطائفي والمذهبي قلّ نظيرها. كما أدى انخراط "حزب الله" في الحياة السياسية في ظروف بالغة الدقة والخطورة إثر خروج الجيش السوري من لبنان، إلى إثارة "هواجس" باقي الطوائف، فهو حزب مسلح، وإن كان سلاحه لا يشهر إلا بمواجهة إسرائيل ودفاعًا عن لبنان. وقد ظل "الحزب" يتغنى بهذا الشعار حتى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨ حين نزل "الحزب" بسلاحه ليحتل شوارع بيروت، ويغلق بالقوة المكاتب الحزبية والمؤسسات الإعلامية المعارضة لسياسته والتابعة لتيار المستقبل وقوى ١٤ آذار، مستخدمًا شعار المقاومة في معركة سياسية داخلية. وقد أصبح هذا التاريخ نقطة تحول في تاريخ الصراع السياسي بين ١٤ و٨ آذار؛ إذ لم يكتفِ الحزب بالاستيلاء على بيروت حينها، بل صعد مقاتلوه إلى الجبل؛ حيث دارت معارك عنيفة مع الدروز بزعامة وليد جنبلاط في عمق الشوف. ولم تتوقف المعارك التي كادت تتحول إلى فتنة سُنية – شيعية عميقة تتخطى لبنان، إلا على وقع ما عرف باتفاق الدوحة الذي قضى بانتخاب رئيس جمهورية، وتشكيل حكومة وفاق وطني، وإجراء الانتخابات النيابية، والالتزام بعدم استخدام العنف لحل الخلافات السياسية الداخلية، ووقف الاتهامات بالعمالة، وإنهاء الحملات ذات الطابع المذهبي.

(١٢١) تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم ٢٣، (٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٨)، ص٩.

سقط في هذه العملية ٨٠ قتيلاً و٢٥٠ جريحًا معظمهم من المدنيين(١٢١)، وولد معها منطق حماية السلاح بالسلاح، وتخطّى "الحزب" إحراج استخدام سلاحه في الداخل بعد تردد، ولم يقم بمراجعة نقدية لما أقدم عليه، بل أمعن باعتباره يومًا مجيدًا من أيام المقاومة، على الرغم من ردود الفعل الهائلة، والخسائر الكارثية لمشروع المقاومة والتصدعات التي أصابت الوحدة الوطنية في الصميم، والتي لم يتحملها أغلب حلفاء المقاومة و"الحزب" من خارج "الطائفة". إلا أن هذه العملية أدّت إلى توازن قوى جديدة تمثل باتفاق الدوحة الذي سمح في إبقاء الغموض حول سلاح "حزب الله" على الرغم من البند الذي ينص على حظر استخدامه في الداخل.

والواقع أن علاقة "حزب الله" تضررت كثيرًا مع الشارع السُّني في لبنان ومع القوى والأحزاب الإسلامية السُّنية. وتمثل التغيير الأكثر وضوحًا في مواقف الجماعة الإسلامية التي لا تختلف في رؤيتها للمقاومة عن رؤية "حزب الله"، بل إن الجماعة دعمت الثورة الإيرانية منذ قيامها وأيدتها، وشارك أمينها العام فيصل مولوي في وفد قادة الإخوان المسلمين بزيارة رسمية لآية الله الخميني في طهران بعد ثورة ١٩٧٩ بوقت قصير. وكذلك أدت عمليات المقاومة ضد إسرائيل التي اشتركت فيها الجماعة إلى تعميق الروابط بينهما وتعزيزها. وازدادت هذه الروابط من خلال علاقات الأسرى والمجاهدين من الحركتين في معسكر أنصار إثر اجتياح لبنان وخلال مراحل مقاومة الاحتلال الصهيوني. لكن بعد اغتيال الحريري تدهورت هذه العلاقات بشكل سريع، بل إن حرب ٢٠٠٦ لم تؤدِّ إلى ترميم هذه الفجوة وردمها؛ إذ فور انتهاء الحرب عاد الانقسام حول المواقف الداخلية، والاصطفاف السُّني – الشيعي إلى مركز الصدارة، بخاصة بعد استقالة الوزراء الشيعة من حكومة السنيورة وتنظيم "الحزب" وحلفائه اعتصامًا مفتوحًا في قلب العاصمة.

ما ينطبق على الجماعة ينطبق بشكل أشد على بقية الجماعات الإسلامية السُّنية على الرغم من المحاولات الحثيثة التي بذلها "الحزب" لاختراق الشارع السُّني وبناء حوار مع بعض الحركات والتنظيمات، تمثل أهمها في "جبهة العمل الإسلامي"، التي يرأسها الداعية فتحي يكن، إلا أن وفاته أضعفت كثيرًا من دورها وتأثيرها(١٢٢). عمليًّا بقي "تيار المستقبل" أقوى ممثل للطائفة السُّنية، كما بقي ميشال عون أهم حليف غير شيعي لحزب الله، بل هو الاختراق الأهم الذي تحقق، بما يسمح لحركة ٨ آذار بتجنب نعتها بالمذهبية أو الطائفية.

نجح "حزب الله" في كسر الحصار السياسي عبر إنجازه تحالفًا سياسيًّا نشطًا مع الجنرال ميشال عون(١٢٣)، الذي كان لفترة قريبة يمثل الجناح المسيحي الأكثر تشددًا بمواجهة الوجود السوري في

(١٢٢) "حزب الله والأزمة اللبنانية"، **تقرير م جموعة الأزمات الدولية** رقم ٦٩، ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧، ص١٠. وقد بذل حزب الله جهودًا مكثفة من خلال صيغة "أنصار المقاومة" وصيغ أخرى قامت على توفير الدعم التسليحي والمعنوي والمالي لمجموعات سياسية وإسلامية مناهضة لتيار المستقبل في مناطق الأغلبية السنية، الأمر الذي أثار ردود سلبية عند مجموعات سلفية واعتبر اختراقًا ساهم في تأجيج الاحتقان المذهبي، وإطلاق نوع من التسلح المضاد كنوع من التحصين الذاتي، وهو ما أدى إلى خلق بؤر أمنية متوترة.

(١٢٣) أنجزت وثيقة التفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحر في ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

لبنان. غير أن خروج عون من ١٤ آذار وزيارته لسوريا وتحالفه مع "حزب الله" قدّم إلى الحزب الهدية المناسبة لشن هجمة مضادة لإعادة التوازن إلى المعادلة السياسية الداخلية، مستفيدًا بطبيعة الحال من التطورات الإقليمية في المنطقة. وهو ما أثمر، بعد ما عرف بـ"غزوة بيروت" في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، عن بدء إعادة تموضع وليد جنبلاط، ممهدًا لخروجه من ١٤ آذار بشكل تدريجي بعد أن نجح في إعادة علاقته مع سوريا وإتمام خروجه النهائي على حلفائه السابقين.

لقد كان لتخصص "حزب الله" بالمقاومة، واندراجه كليًّا في مشروعها بهدف التحرير، وانفراده بهذه المهمة لأسباب عديدة، أهمها توفر التمويل الإيراني والحماية السورية وقرارها بحصرية المقاومة، آثار بالغة في صورة الحزب الذي استطاع بأدائه المتميز، والتضحيات الكبيرة التي قدمها، أن يتخطى شيعيته ويتحوّل إلى رمز للمقاومة الإسلامية والوطنية على الصعيد اللبناني، بل وحتى على الصعيد العربي. وطالما بقي "حزب الله" حزبًا مقاومًا وحاملاً لمشروع المقاومة، بقي عمليًّا متجاوزًا لبنيته المذهبية. إلا أن انخراط "الحزب" في الصراع السياسي اللبناني الداخلي الذي شهد انقسامًا سياسيًّا خطيرًا بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، أعاد تشكيل صورة "حزب الله" لدى المكونات الطائفية المختلفة المشكلة للطيف الوطني اللبناني. فأصبح في صراعاته ومواقفه الداخلية حزبًا شيعيًّا، يختلف عن بقية الأحزاب اللبنانية بامتلاكه "ميزة تفاضلية" تتمثل بأنه حزب مسلح. لقد أصبح "حزب الله" طرفًا سياسيًّا في ملعب السياسة المحلية وتوازناتها، يعمل بمواجهة أطراف سياسية أخرى في الداخل اللبناني. وهو بهذه الحيثية ساهم من حيث لا يدري بطرح إشكالية السلاح والمقاومة والدولة الشرعية التي تحتضن كافة الأحزاب. وتحوّل بالتالي إلى حزب "ممتاز" يتمتع ببعض من صلاحيات الدولة ضمن الدولة. وعلى الرغم من تكراره الذي أصبح يشكك الجميع بصدقيته، بأنه لم ولن يستخدم السلاح في الداخل. هذه الأمور دفعت "حزب الله" إلى تقديم مقاربة سياسية جديدة في وثيقة نادرة، عمد "الحزب" إلى تسليط الأضواء عليها، فما هي دلالات هذه الوثيقة وأبعادها؟

إعلان الوثيقة السياسية الجديدة (٢٠٠٩) ومدلولاتها

في أواخر عام ٢٠٠٩ قدم "حزب الله" وثيقة سياسية جديدة ومهمة، يمكن اعتبارها أول محاولة مكتوبة من قبله تتضمن تجديدًا للكثير من المفردات والمصطلحات فيما يتعلق بالشأن اللبناني، فضلاً عما تضمنته من قراءة للواقع الدولي الراهن ومشروع الهيمنة الأمريكية وأثر هذا المشروع في العالم العربي والإسلامي.

هذه الوثيقة هي آخر مستند أيديولوجي صدر عن "الحزب"، لكنها وثيقة صدرت من موقع المعارضة، أي إنها صدرت حين كان الحزب خارج الحكومة ومقاطعًا لها وساعيًا لإسقاطها، لذلك فمقاربتها للموضوع اللبناني تنطلق من هذه الخلفية، وهي إذ تسعى إلى التفصيل في الميادين الدولية

والعربية والإسلامية والمحلية، فإنها لا تفعل ذلك إلا بهدف واحد محدد مسبقًا، وهو تبرير مهمة الصراع بشكله المسلح حصريًّا، وإقامة الحجة على الخصم الرافض لخيار المقاومة.

تحضر أمريكا دوليًّا كخصم أول، لكنها في هذه الوثيقة، يجري تحليل سياساتها بعيدًا عن الخطاب الديني وبالتزامن مع خطاب العولمة والتوحش الرأسمالي من دون الاكتفاء بالحديث عن وحدة المستضعفين والشيطان الأكبر، كما في الوثيقة الأولى. وكذلك تحضر أوروبا بصفتها ضعيفة وتابعة للحلف الأطلسي، لذلك هي مدعوة إلى تحمل مسئولياتها واستعادة ذاكرتها المقاومة. والخلاصة على الصعيد الدولي أن أمريكا لم تترك الخيار إلا للمقاومة، لذلك يجب إقامة حلف مقاوم على الصعيد الدولي. وتجد الوثيقة في بعض دول أمريكا اللاتينية من هو مؤهل لذلك وتتطلع لدور أوروبي مستقبلي.

تتبنى الوثيقة على المستوى العربي والإسلامي "مدرسة حصر النزاعات أو تنظيمها" التي قالت بها سوريا، وتدعو إلى علاقات مميزة معها مشيدة بدورها ومساهمتها بالمقاومة، وهي تجعل في الوقت نفسه من إيران "أنموذجًا تحرريًّا استقلاليًّا"، وتجعل من العلاقات الخلافية في الدواخل العربية والإسلامية مجرد توترات مفتعلة وإساءة توظيف للتعدد الديني والقومي، يتحمل مسئوليتها "الغرب" وبعض التصورات اللامسئولة عند بعض العرب والمسلمين.

تصف الوثيقة إسرائيل بأنها "خطر دائم"، وأن المواجهة معها "دفاع عن النفس"، وأن فلسطين "قضية مركزية" في الصراع من دون أن تحدد كيفية إدارة هذا الصراع وسبله الأنجع، بخاصة أنها تطلب من "لبنان أن ينهض بقسطه الواجب في الصراع العربي – الإسرائيلي"، كما أنها لا تحدد أيضًا مقدار هذا "القسط" في هذا الصراع الواجب على لبنان وهذا هو أحد أبرز جوانب الاختلاف بين اللبنانيين؛ بحيث تبقى الاستراتيجية الدفاعية عنوانًا عريضًا وعامًّا في هذا المجال.

أمام هذه القراءة تتضاءل أهمية الحديث عن لبنان الدولة والمؤسسات، وتصبح حديثًا تفصيليًّا إزاء ثقل القضية الكبرى التي تواجه "الأمة" في تصديها للهيمنة الأمريكية والاستكبار العالمي والتخلص من الكيان الصهيوني.

مع ذلك ثمة توجه جديد في الشأن اللبناني يبرز فيه الحزب لبنانيته بشكل واضح على عكس الرسالة المفتوحة إلى المستضعفين في لبنان عام (١٩٨٥)، التي يمكن اعتبارها بمثابة وثيقة الانطلاقة. فنجد في هذه الوثيقة نصوصًا قاطعة في الانتماء الوطني مثل: "إن لبنان هو وطننا ووطن الآباء والأجداد، كما هو وطن الأبناء والأحفاد، وكل الأجيال الآتية... هذا الوطن نريده لكل اللبنانيين على حد سواء يحتضنهم ويتسع لهم ويشمخ بهم وبعطاءاتهم، ونريده واحدًا وموحدًا، أرضًا وشعبًا ودولة ومؤسسات، ونرفض أي شكل من أشكال التقسيم أو "الفدرلة" الصريحة أو المقنعة، ونريده سيدًا حرًّا مستقلاً، عزيزًا كريمًا منيعًا قويًّا قادرًا، حاضرًا في معادلات المنطقة".

ما يريده "حزب الله" من هذا الوطن قد لا يختلف، وفق هذا النص بعموميته، عما يريده أي طرف سياسي آخر من معارضيه، إلا أن "حزب الله" يرى أن من أهم الشروط لقيام وطن من هذا النوع "أن تكون له دولة عادلة وقادرة وقوية، ونظام سياسي يمثل بحق إرادة الشعب وتطلعاته إلى العدالة والحرية والأمن والاستقرار والرفاه والكرامة...". إن التمعّن في هذه الشروط المسبقة لقيام وطن، يجعل من قيامة هذا الوطن حلمًا بعيد المنال، ذلك أن تحقق قيام الدولة وفق هذه المواصفات كشرط مسبق لوجود الوطن وقيامته لا معنى له طالما أن مكوّنات المجتمع السياسي اللبناني الأساسية غير متفقة على مضمون هذه الدولة وسياساتها وكيفية قيامها بوظائفها، ونطاق صلاحيتها وسيادتها على أرضها. وهذا بالفعل ما دفع الحزب إلى تخصيص فقرة كاملة تحت عنوان الدولة والنظام السياسي في وثيقته، يطرح فيها رؤيته للنظام السياسي اللبناني والإشكاليات التي تمنع إصلاحه وتحديثه بشكل مستمر.

لا يتردد "حزب الله" في اعتبار الطائفية السياسية عائقًا قويًا أمام قيام الدولة وتحقيق ديمقراطية صحيحة يمكن في ضوئها أن تقوم الأكثرية المنتخبة بالحكم والأقلية بالمعارضة. لكن "الحزب" أيضًا لا يتردد في تأجيل المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية، ويتجاوز هذا الموضوع في وثيقته بمرونة تثير التساؤل، على الرغم من أن اتفاق الطائف والدستور اللبناني نصًا على وجوب تشكيل هيئة وطنية عليا لإلغاء الطائفية السياسية منذ عام ١٩٩٠. يتجاوز "حزب الله" هذا العائق الموضوعي أمام تحقيق الديمقراطية، كما تقول وثيقته، ليقرر أنه "طالما النظام السياسي يقوم على أسس طائفية فإن "الديمقراطية التوافقية" تبقى القاعدة الأساس للحكم في لبنان؛ لأنها "التجسيد الفعلي لروح الدستور ولجوهر ميثاق العيش المشترك".

هنا يمهّد "حزب الله" لصورة الدولة التي يريدها. ولا يخفى التناقض في حيثيات النص ومقدماته ونتائجه؛ إذ كيف يمكن أن تكون الديمقراطية التوافقية التجسيد الفعلي لروح الدستور الذي نص منذ عام ١٩٩٠ على تشكيل الهيئة العليا لإلغاء الطائفية السياسية، التي يعترف "الحزب" في مقدمة وثيقته بأنها المشكلة الأساسية التي "تمنع إصلاح النظام وتطويره وتحديثه وتشكل عائقًا قويًا أمام تحقيق ديموقراطية صحيحة يمكن في ضوئها أن تحكم الأكثرية المنتخبة وتعارض الأقلية المنتخبة، ويفتح فيها الباب لتداول سليم للسلطة بين الموالاة والمعارضة...".

تتضح الصورة أكثر حين يرفض الحزب معادلات الأغلبية والأقلية في مقاربة المسائل الوطنية؛ لأن مثل هذه المقاربات العددية مرهونة عنده "بتحقق الشروط التاريخية والاجتماعية لممارسة الديمقراطية الفعلية" التي يصبح فيها المواطن قيمة بحد ذاته". لذلك هو يطرح التعاون البناء من أجل تكريس "المشاركة الحقيقية"، بين الطوائف طبعًا، التي تشكل الصيغة الأنسب لحماية تنوعهم بعد حقبة سببتها سياسات قامت على النزوع نحو "الاستئثار والإلغاء والإقصاء". ويمضي "الحزب" موغلاً في تنظيره للديمقراطية التوافقية التي يعتبرها صيغة سياسية ملائمة لمشاركة حقيقية من قبل الجميع، وعامل ثقة مطمئن لمكونات الوطن ولبناء "الدولة المُطمئنة" التي يشعر جميع مواطنيها أنها قائمة من أجلهم.

في الواقع لا يجد القارئ لوثيقة "حزب الله" جوابًا عن أسئلة من النوع الذي يطلب تفسيرًا للمقصود بالديمقراطية التوافقية وحدودها، وكيفية ممارساتها. ما هي التعديلات الدستورية الواجب إحداثها لكي تصبح واضحة ومحددة للجميع، وليست كما هي الآن مبهمة وعرضة لتفسيرات متنوعة ومطاطة؟ فالبعض وتحت شعار الديمقراطية التوافقية يصل إلى ملامسة حدود فدرالية المجموعات الطوائفية مباشرة والبعض الآخر يلامسها بشكل خجول ومقنّع يكتفي بعموميات النص الدستوري الذي يقول: "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك". وبين الموقفين غموض والتباس يتأرجح بينهما الكثير من القيادات السياسية الطائفية طبقًا لمصالحها وحماية لزعاماتها.

ثمة تطابق حرفي بين النص الوارد في هذه الوثيقة والنص الوارد في وثيقة التفاهم بين الحزب والتيار الوطني الحر قبل ثلاث سنوات (٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٦)، الذي يقول: "إن الديمقراطية التوافقية تبقى القاعدة الأساس للحكم في لبنان؛ لأنها التجسيد الفعلي لروح الدستور، ولجوهر ميثاق العيش المشترك، من هنا فإن أي مقاربة للمسائل الوطنية وفق معادلة الأكثرية والأقلية تبقى رهن تحقق الشروط التاريخية والاجتماعية للممارسة الديمقراطية الفعلية التي يصبح فيها المواطن قيمة بحد ذاته "بحيث يصبح وفق هذا المنطق واجبًا على الحكومات أن تعطي مسبقًا حق تعطيل قراراتها لخصومها في الأقلية، عبر صيغة الثلث الضامن".

التوقف عند هذه النقطة مسألة بالغة الأهمية، ذلك أنها تتعلق بفلسفة النظام وطبيعة الدولة وهويتها، بخاصة أن الوثيقة تتحدث بوضوح عن رفضها لمعادلة "الأكثرية والأقلية" في مقاربة المسائل الوطنية، وتعتبر "الديمقراطية التوافقية" هي التجسيد الفعلي لروح الدستور من دون تحديد مضمونها ونظامها وحدودها ومفهومها. فهل هي ديمقراطية "المجموعات" الطوائفية أم الأفراد بصفتهم الطائفية والمواطنية؟ وهل تمتلك أي طائفة من الطوائف الثماني عشر حق الفيتو المعطل أم هو حق لطوائف محددة؟ أسئلة كثيرة يثيرها موضوع الديمقراطية التوافقية، المطروح كشرط لبناء "الدولة المُطمئِنة" التي يطالب بها "حزب الله".

في الواقع ثمة إلغاء للدولة في معرض الحديث عن إصلاحها، فما الذي يتبقى من الديمقراطية غير فدرالية الطوائف المقنعة بالتوافقية؟ وكيف يمكن التوصل إلى قرار وطني إذا كان كل فريق طائفي يملك حق النقض؟ ولمن يكون الاحتكام؟ وكيف تستقيم المساءلة والمحاسبة؟ وما السبيل إلى بناء الدولة القوية القادرة العادلة التي تدعو إليها الوثيقة؟ ثمة كثير من الغموض يكتنف هذا الجانب في الوثيقة.

إن بقاء هذا الموضوع ملتبسًا ومبهمًا في الوثيقة يترك مساحة كبيرة من الاختلاف يقوم عليها النظام العام ويتأسس وفقها منطق السلطة، وهذا ما تبين بوضوح خلال انسحاب ممثلي "حركة أمل" و"حزب الله" من حكومة الرئيس فؤاد السنيورة (٢٠٠٦)؛ إذ اعتُبر هذا الانسحاب من قبلهما انسحابًا وتغييبًا للطائفة الشيعية، الأمر الذي يفرض بالتالي حلّ الحكومة على الرغم من عدم تمتع المنسحبين بأغلبية

تفقد الحكومة شرعيتها الدستورية، وعلى الرغم من أن منطق الحكومة بالأساس قام على أنها لم تتعمد تغييب طائفة بحد ذاتها، بل هي تأسست ونالت الثقة بعد ما شاركت فيها كل الطوائف، وذلك التزامًا بالنص الدستوري الذي يقول إنه لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك. ومع ذلك يمكن القول إن استقالة ممثلي طائفة ما وعدم قدرة الحكومة على استبدالهم يطرح إشكالية التغييب والقوة التمثيلية للبدلاء من جهة، والأمر الواقع الذي يتمثل بالهيمنة السياسية والسطوة الأمنية التي يفرضها التنظيمين على الطائفة الشيعية وقدرة الحكومة على تخطي هذا الواقع من دون تهديد السلم الأهلي من جهة أخرى.

من هنا يتأسس منطق الديمقراطية التوافقية الذي يطرحه "الحزب" في وثيقته على قاعدة الانقسام السياسي العميق بين فريقي ١٤ و٨ آذار، الذي أنتج اصطفافًا حادًا على كافة المستويات. ويتبين ذلك بوضوح حين يربط الحزب في وثيقته بين الديمقراطية التوافقية ورفض "الإقصاء" و"الاستئثار" و"الإلغاء"، وهي الشعارات التي ترددت في الحملة على حكومة السنيورة وفريق ١٤ آذار الذي حاز على الأغلبية النيابية في انتخابات ٢٠٠٥ و٢٠٠٩.

تؤدي هذه القراءة النقدية لبعض الجوانب اللبنانية في الوثيقة إلى محصلة مفادها أن الوثيقة كتبت تحت وطأة السجال الانقسامي واستعصاء الحل السياسي، وجاءت في إطار لوازم الصراع الذي يخوضه "الحزب" في الداخل اللبناني لتشكل قراءة سجالية أكثر منها قراءة تحليلية هادئة لأزمة النظام اللبناني. وهي قراءة غلب عليها الطابع الظرفي، وغاب عنها التطلع المستقبلي والمشروع الطموح الذي يعالج أزمة النظام السياسي وتركيبته بعمقها وبكافة أبعادها؛ إذ مارس الحزب هروبًا سريعًا من الإشكال الطائفي بعد أن سجل اعترافًا أدبيًا ونظريًا بأنه علّة هذا النظام، لكنه عمد بعد ذلك إلى المطالبة بتكريس كل أشكال ومظاهر وأمراض هذا النظام الطائفي "البغيض"، بل ذهب إلى "التنظير" له وعمد إلى "التأصيل" السياسي لتداعياته عبر الوصفة السحرية التي يقدمها، وملخصها "الدولة المُطمئنة" ومفتاحها "الديمقراطية التوافقية" التي يختزل التعبير عنها شيوخ الطوائف وأمراؤها وقادتها وممولوها الجدد.

ولا مشكلة بعد ذلك في تعداد قائمة بمواصفات هذه الدولة التي يريدها "الحزب"، والتي بلغت في وثيقته ١٧ صفة، تبدأ بدولة تصون الحريات، وتحرص على الوحدة الوطنية، وتحمي الأرض والشعب والسيادة والاستقلال، وتحارب الفساد، ويتوفر فيها تمثيل نيابي سليم، وتقيم اقتصادها على القطاعات المنتجة، وتطبق الإنماء المتوازن، وتدعم التعليم الرسمي وغيرها من العناوين التي لا يختلف عليها اللبنانيون، بقدر ما يختلفون على المضامين والحصص المتأتية من المشروعات من جهة، وعلى التحالفات السياسية بكل أبعادها المحلية والإقليمية والدولية من جهة أخرى. وأهم هذه المسائل هي مسألة سلاح "حزب الله".

خصصت الوثيقة بندًا مستقلاً تحت عنوان المقاومة انطلاقًا من الوعي بأهمية ومحورية هذا الموضوع، باعتباره من الموضوعات الخلافية، تقرر الوثيقة باختصار أن الإنجازات التي حققتها المقاومة وتوّجتها في التحرير عام ٢٠٠٠، والانتصار التاريخي في حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦، إنما تقدم تجربة حية للدفاع عن الوطن، تكاملت فيها جهود الشعب والجيش، وهذا ما أسس لمرحلة جديدة عنوانها "محورية المقاومة دورًا ووظيفة في ردع العدو وتأمين حماية واستقلال الوطن"، وأن هذا الدور وهذه الوظيفة "ضرورة وطنية دائمة دوام التهديد الإسرائيلي ودوام أطماع العدو في أرضنا ومياهنا ودوام غياب الدولة القوية القادرة"، وأنه طالما استمر وجود الخلل بين الدولة والعدو، فإن هذا يحتم تكريس "صيغة دفاعية تقوم على المزاوجة بين وجود مقاومة شعبية تساهم في الدفاع عن الوطن في وجه أي غزو إسرائيلي، وجيش وطني يحمي الوطن ويثبت أمنه واستقراره، في عملية تكامل أثبتت المرحلة الماضية نجاحها في إدارة الصراع مع العدو..." على أن توضع هذه الصيغة "ضمن استراتيجية دفاعية تشكل مظلة الحماية للبنان". وتعتبر الوثيقة أن هذا يتطلب أوسع مشاركة لبنانية في تحمل مسئوليات الدفاع عن الوطن وتوفير سبل الحماية له، إلا أن هذه الاستراتيجية الدفاعية المنتظرة لم تولد، بل إن هيئة الحوار الوطني الموكلة بإنتاجها فشلت في التوصل إلى نتائج عملية. ولم يقدم الحوار أية مقاربة عملية تخرج المقاومة من حصريتها الشيعية وانحباسها المذهبي باتجاه توحيد السلاح الشرعي وقراره الوطني وتوجهه نحو العدو بعيدًا عن التوظيف السياسي الداخلي للمقاومة. ويحيل "الحزب" الصيغة الدفاعية التي تقوم على المزاوجة بين الجيش والمقاومة إلى نظرية دفاعية تشكل مظلة الحماية للبنان، لكن هذه الإحالة لا تزال موضع خلاف لا يبدو معه "الحزب" على استعداد لتحويلها إلى استراتيجية دفاعية جدية تحت جناح الدولة.

لا تتضمن الوثيقة شيئًا جديدًا فيما يتعلق بوظيفة المقاومة ودورها في لبنان، وهذا ما اعترف به السيد حسن نصر الله في أجوبته للصحافة بعد تلاوة الوثيقة، لكنه أضاف: "نحن لا ندعي ولم ندعِ يومًا أن المقاومة في لبنان حظيت بإجماع وطني، فكل المقاومات في التاريخ عانت من إشكالية الحصول على الإجماع، لذلك نقول بكل صراحة الإجماع الوطني على المقاومة كان شرط كمال ولم يكن شرط وجود". ويضيف "أن ما هو قائم حاليًا من تعاون بين الجيش والمقاومة تجربة أثبتت نجاحها، وهذه التجربة يمكن الاستفادة منها وصياغتها باستراتيجية دفاعية ويتطلب الأمر مزيدًا من النقاش والتفصيل". وحول حصرية قرار السلم والحرب، يؤكد أن هذا الموضوع مسلّم به، فالدولة هي المسئولة عن اتخاذ القرار السياسي العام في كل الشأن العام وهذا الموضوع ليس لدينا نقاش فيه، علمًا أن قرار السلم والحرب في المنطقة هو في يد إسرائيل، وليس في يد أحد للأسف الشديد.

في الخلاصة يمكن القول إن الوثيقة السياسية لحزب الله (٢٠٠٩) قدمت صورة مختلفة عن تلك التي قدّمتها الوثيقة الأولى التأسيسية التي أعلنت تحت اسم رسالة إلى المستضعفين في شباط/ فبراير عام

١٩٨٥، والتي أكد فيها "الحزب" هويته الثورية الإسلامية وانتماؤه إلى الأمة الإسلامية، وفي طليعتها إيران والتزامه بالولي الفقيه. ففي هذه الوثيقة نجد محاولة مترددة للتكيف مع وقائع ومعطيات الساحة اللبنانية، على الرغم من أن هذه المحاولة المترددة تأتي من موقع الانقسام الوطني وتأسيسًا عليه.

حزب الله والثورات العربية

لم يكن "حزب الله" مترددًا في الإعراب عن دعمه وتأييده لثورتي تونس ومصر، وإن اتخذ في البداية مقاربة حذرة خوفًا من أن يؤثر أي دعم مبكر من قبل "الحزب" على شرعية تلك التحركات، ويتم بالتالي استغلاله من قبل الأنظمة التي غالبًا ما تكرر "بأن المتظاهرين الذين يخرجون إلى الشارع إنما يفعلون ذلك تنفيذًا لأجندات خارجية".

في خطاب ٧ شباط ٢٠١١ دشّن "حزب الله" قراءة استراتيجية أعلن فيها في احتفال "انتصار الثورات العربية" دعمه لهذه الثورات على لسان أمينه العام؛ لأنها: "إرادة حقيقية من الشعوب العربية والمسلمة التي تكافح من أجل العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في وجه أنظمة استبدادية فاسدة وغير شرعية" تلقى الدعم من الولايات المتحدة وإسرائيل. كان لسقوط نظام مبارك وقع احتفالي خاص لدى "الحزب" الذي نجح في تهريب عناصره من السجون المصرية في خضم الفوضى والارتباك الأمني الذي عمّ مصر لأسابيع، الذين اتهموا بتشكيل خلية أمنية تهدد الأمن القومي المصري أثناء حكم مبارك. وكان بعض من هؤلاء حاضرًا في الاحتفال، وفي الصفوف الأمامية وفي خطوة تحمل الكثير من المعاني والدلالات.

لم تكن ثورة مصر وتونس وليبيا واليمن وحدها في نطاق اهتمام "الحزب"، ففي خطاب ألقاه في ١٨ آذار/مارس ٢٠١١ تطرق السيد نصر الله إلى ما يجري في البحرين وشنّ هجومًا عنيفًا على القمع الذي تعرض له المتظاهرون مهاجمًا بعنف قرار الحكومة البحرينية قمع معارضيها المسالمين، مدينًا قرار مجلس التعاون الخليجي والسعودية إرسال الجنود لدعم ما سمّاه النظام الفاسد الذي يدمر المساجد والحسينيات ويقتل الأبرياء والأطفال، متسائلاً عن سبب صمت العالم العربي والمسلم عن الظلم الذي يحيق بإخوانهم في البحرين، متسائلاً: هل لأنهم شيعة؟ مستغربًا عدم إثارة المسألة المذهبية عند الحديث عن دعم الشعب الفلسطيني أو المصري أو التونسي أو الليبي.

المواقف التي أطلقها الأمين العام للحزب، والتي تضمنت انتقادًا غير مباشر للشيخ يوسف القرضاوي والحملة الإعلامية التي رافقتها في تليفزيون "المنار"، والتي احتلت مساحة إعلامية كبيرة، مصحوبة مع تعبئة عالية النبرة تركز على البعد المذهبي في عملية القمع الذي يتعرض له المحتجون في البحرين، مع إدانة للصمت العربي الرسمي والإعلامي، وبخاصة للسياسة السعودية التي سارعت بإرسال قوات درع الجزيرة، والتي اعتبرت في إعلام "الحزب" بمثابة قوات احتلال، وما تبع ذلك من

ندوات وتظاهرات، لم تمر بهدوء، بل نتج منها أزمة دبلوماسية بين لبنان ودول الخليج عمومًا طالت مصالح العديد من اللبنانيين العاملين هناك، وبخاصة في البحرين. وتفاقمت تداعيات هذه المواقف على الرغم من المحاولات الرسمية اللبنانية لاستيعاب آثارها السيئة على اللبنانيين العاملين في الخليج.

إلا أن الأهم هو ردود الفعل بين الإسلاميين السُّنة، فالمقاربة السياسية بأبعادها المذهبية للملف البحريني والحملة التي تعرض لها العلامة يوسف القرضاوي لم تكن لتمر ببساطة، بخاصة مع اندلاع شرارة الاحتجاجات الشعبية السلمية في سوريا، التي اتخذ منها العلامة القرضاوي موقفًا مؤيدًا وداعمًا، داعيًا النظام السوري إلى التجاوب مع مطالب المتظاهرين السلميين بالإصلاح، وذلك في البدايات الأولى لهذه الاحتجاجات. والمفارقة التي وقع فيها "حزب الله" وإعلامه أنه منذ اللحظة الأولى تبنى منطق النظام بالكامل، حتى في توفيره الغطاء الأخلاقي للتعامل الأمني مع المتظاهرين والمحتجين، على الرغم من أن العديد من حلفاء "الحزب" وأصدقاء سوريا في لبنان والعالم العربي والإسلامي اتخذوا مواقف متباينة، تنوعت ما بين الرصانة والموضوعية والنصح والنقد، ما عدا القلة القليلة التي تصرفت أو أعلنت مواقف تأييد كاملة أو جنحت نحو المزايدة في التأييد منذ اللحظة الأولى. لا بل إن إعلام "الحزب" لم يتردد في تبني مقولة "السلفيين" والمؤامرة الأمريكية – الإسرائيلية ضد النظام والإشارة لارتباط المعارضة السورية بأجندات خارجية.

لم يتردد الحزب بين ثورتي البحرين وسوريا في نصرة الأولى بحرارة، في حين أنه فوجئ بداية بوقائع الحدث السوري، ثم لم يتردد بالوقوف إلى جانب النظام وإدانة الحراك الشعبي السلمي منذ بداياته. وتتجلّى المفارقة في خطاب "الحزب" في أنه حين يتحدث عن أقلية مذهبية حاكمة في البحرين معززة باحتكار القوة والسلطة والثروة وأسرة فاسدة متسلطة وارثة، يستخدم نفس آليات خطاب الإخوان المسلمين السوريين الثمانيني مقلوبًا. والأدهى أنه لا يجد حرجًا في تقديم الدعم الأخلاقي والسياسي للنظام الثاني الذي تتوفر فيه المواصفات نفسها بشكل معكوس، وهو النظام نفسه الذي لم يجد حرجًا في دعم النظام البحريني الذي يشبهه، والذي يستميت "الحزب" في دعم محاولات إسقاطه.

في الواقع لا أحد يستطيع أن ينكر مدى الحرج الذي يشعر به حلفاء النظام السوري حين يتم مقاربة موضوع الإصلاح في سوريا، والذي يعترف النظام بضرورته وأولويته والحاجة إليه منذ أن تولّى الرئيس بشار الأسد الحكم، وما رافقه من وعود ربيعية، وهي وعود لم يتحقق منها شيء على الإطلاق. وقد اعترف الأسد نفسه بذلك أكثر من مرة. وبغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى تأجيل تلك الإصلاحات التي يعترف النظام بأحقيتها، ومع أن المعارضة السورية ليست جميعها معارضة إخوانية أو سلفية إسلامية، فبين هؤلاء أطياف متنوعة تنتمي إلى تيارات علمانية وفكرية عديدة، فإن الأمر يبدو أكثر تعقيدًا أو حساسية إذا تعلق بالملف الإسلامي في سوريا، وهو ملف موروث من العهد الماضي ومثقل بالدماء والعداء والأحقاد منذ عام ١٩٨٢. لم تنفع معه المحاولات المتتالية لحلحلة عقده.

تنبّه "الحزب" إلى هذا الخلل في خطابه السياسي، فقام أمينه العام بمحاولة لضبط المعايير المزدوجة في مواقفه التي قدّمها في "احتفال انتصار الثورات العربية"، أقيم بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لتحرير الجنوب، جاء فيه تأكيده وقوف "الحزب" إلى جانب ثورات الشعوب في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين، محددًا معيارين ينطلق منهما موقف حزبه. الأول يتمثل بموقف هذا النظام من قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، والثاني غياب أي أفق أو أمل في الإصلاح على المستوى الداخلي، أي عندما يكون هذا النظام مقفلاً لكل الأبواب والنوافذ أمام الإصلاح(١٢٤).

يعتبر السيد حسن استنادًا إلى ما سبق أن المعايير أصبحت واضحة حتى "لا نكيل بمكيالين"، وعليه أعاد فتح ملف الموقف مما يحدث في سوريا، مؤكدًا أنها بلد ممانع ومقاوم، لكنه يعترف أنها ارتكبت أخطاء في لبنان، ومن جهة ثانية يذهب إلى تأكيد أن القيادة السورية مؤمنة بالإصلاح، وأن أغلبية الشعب السوري ما زالت تؤيد هذا النظام ورئيسه. ولذلك دعا السوريين إلى أن يعطوا المجال لقيادتهم لتنفيذ الإصلاحات، من دون أن يطلب من هذه القيادة شيئًا مثل التخلي عن الحل الأمني على سبيل المثال.

جاء هذا الموقف بتأييد النظام، متجاهلاً ما يحدث في المدن والقرى والبلدات السورية، وقد بلغ عدد المعتقلين والشهداء الآلاف، ليقطع أي أمل بمقاربة حيادية للحزب تجاه ثورة الشعب السوري. وهو موقف يضع "الحزب" والمقاومة في خندق مواجهة مع القوى الديمقراطية والوطنية المعارضة في سوريا بكافة أطيافها وتلاوينها الإسلامية منها والقومية والوطنية واليسارية. ويمكن للمتابع أن يلمس تباشير ذلك بسلسلة الردود التي بدأت بالصدور من مثقفين عرب وسوريين على خطبة السيد حسن نصر الله هذه، هذا فضلاً عن ردود شديدة السلبية تجاه "الحزب" على المستوى الشعبي، التي تجلّت في تظاهرات واعتصامات جمعة "حُماة الديار" في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١ التي تلت الخطبة والتي تبعها قطيعة كاملة بطبيعة الحال.

ربما يكون الجهاز الأيديولوجي للحزب وأدواته التحليلية ومنظومته العقيدية ونموذجها الإيراني لا تتيح له إدراك خطورة هذا "التبني"، تمامًا كما لم تتح له من قبل إدراك خطورة انحباس المقاومة في أحضان الطائفة واحتكارها من قبل "الحزب" الذي تحوّل عمليًا إلى "الحزب القائد" للمقاومة ولجميع المنضوين في منظومة الدفاع عن "سلاحها". وربما تكون هذه التركيبة المتشابهة بين الحليفين (النظام والحزب) لا تساعد فعلاً على إدراك مدى خطورة وفداحة الخسائر المترتبة على مثل هذه المواقف على مشروع المقاومة برمته، هذا على فرض أن أولوية هذا المشروع لا تزال قائمة.

وقد أصبح الأمر أكثر وضوحًا مع مرور الوقت وانغماس الحزب عسكريًا في نصرة النظام السوري، وخاصة في فتحه لجبهتين: الشمالية والشرقية للبنان؛ حيث يخوض من خلالهما عمليات منظمة ويمد مقاتليه في سوريا بالسلاح والمال والذخيرة. وأصبح لديه مناطق وقرى مكلف من قبل النظام بحمايتها،

(١٢٤) خطاب السيد حسن نصر الله في مناسبة الذكرى الحادية عشرة لتحرير الجنوب اللبناني ٢٠١١/٥/٢٦، في **جريدة الأخبار**.

بل معسكرات للتدريب تضم لبنانيين وسوريين وأجانب. وامتد نشاطه ليشمل الداخل السوري تحت عنوان "الدفاع عن مقام السيدة زينب" إلى جانب عناصر من الحرس الثوري الإيراني وهو ما كشفه مقتل الجنرال حسن شاطري قائد فيلق الحرس الثوري الإيراني في لبنان بظروف غامضة في سوريا، وتكشفه عمليات التشييع المتكررة التي ينظمها حزب الله لعناصره وبعض كوادره العسكرية والأمنية، سرًّا وعلانية، تحت عنوان شهداء الواجب الجهادي(١٢٥).

خلاصة تحليلية

لقد نبّه الإمام الراحل محمد مهدي شمس الدين إلى خطورة تشكل ثقافة "أقلوية" لدى الشيعة، فأصدر "الوصايا"، وسجّلها بصوته قبيل وفاته في ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١. ويحتل لبنان قلب "الوصايا"، وهي تشكل عصارة فكره وتجربته وخبراته السياسية والفقهية، وذلك فيما يختص الشيعة والمسيحيين، منبّهًا إلى أن أي انتقاص من حيثية المسيحيين في هذا الشرق هو طعن في صدقية العرب والمسلمين، فضلاً عن كونه وبالاً على الجميع؛ إذ لم يعد يكفي القول إن المسيحيين "في ذمتنا". إلا أنه في ما يتعلق بالشيعة، يحدد في وصية أولى إلى عموم الشيعة في مختلف الأوطان ضرورة: "أن يدمجوا أنفسهم في أقوامهم وفي مجتمعاتهم وفي أوطانهم، وأن لا يخترعوا لأنفسهم مشروعًا خاصًّا يميزهم عن غيرهم تحت أي ستار من العناوين، من قبيل إنصافهم ورفع الظلامة عنهم، أو من قبيل كونهم أقلية من الأقليات، ولا يجوز ولا يصح أن يحاولوا، حتى أمام ظلم الأنظمة، أن يقوموا بأنفسهم وحدهم وبمعزل عن قوى أقوامهم بمشاريع خاصة للتصحيح والتقويم، لأن هذا يعود عليهم بالضرر ولا يعود على المجتمع بأي نفع"(١٢٦). ويعود ويكرر وصيته "بأن يتجنب الشيعة شعار حقوق الطائفة والمطالبة بحصص في النظام"(١٢٧). هذا الكلام الداعي إلى التخلّي عن المشروع والخطاب المذهبي واعتماد الخطاب والمشروع الوطني بالمشاركة والتفاهم مع سائر المجموعات في كل بلد، إنما قاله الشيخ الإمام قبل وفاته بسنوات، ومارسه في سلوكه ومواقفه؛ لأنه كان يستشعر خطورة التحريض المذهبي والثقافة التي يجري تسويقها وسط الشيعة منذ ذلك الحين. لقد خاض الإمام سجالاً فقهيًا واسعًا وغنيًا مع الخط الشيعي الخميني من خلال معارضته لولاية الفقيه المطلقة على الأمة، وتأصيله لنظرية ولاية الأمة على نفسها، التي تؤسس لمباحث فقهية توحيدية على المستوى الإسلامي تتخطى شيعيتها من جهة، وتفتح باب الاجتهاد نحو الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة بكل أبعادها من جهة أخرى.

(١٢٥) ومنهم ربيع فارس (الضاحية الجنوبية في ٢٠١٣/٢/١) دفاعًا عن مقام السيدة زينب، حسين محمد نذر (عرب صاليم في ٢٠١٣/٢/٢). علي حسن ناصيف المعروف بأبي العباس (في ٢٠١٢/٩/٣٠) وحسين عبد الغني النمر (في ٢٠١٢/١٠/٧) وحيد محمود زين الدين (في ٢٠١٢/١١/١) وباسل حمادة (في ٢٠١٢/١١/١٠) انظر: فادي شامية: مقاتلو "حزب الله يخوضون معارك شرسة في سوريا، شهداء الواجب الجهادي يتزايدون، **جريدة المستقبل**، ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، العدد ٤٥٩٦. فضلاً عن المعارك الواسعة التي نشبت في ١٨ شباط – فبراير ٢٠٠٣ وسقط خلالها عدد كبير من القتلى في القصير: لمزيد من التفصيل انظر الرابط: http://www.akhbaralyawm.com/article-

(١٢٦) **دار النهار**، بيروت، ط١، ٢٠٠٢، ص٢٧–٢٨

(١٢٧) المرجع نفسه، ص٥٥ – ٥٦

لقد حصل ما كان يتخوّف منه الإمام شمس الدين. فالمشهد السياسي الشيعي اليوم يعيش حالة من المخاوف ناتجة عن الانسحاب العسكري الأمني السوري والتي عمدت الشيعية السياسية على توظيفها بفعالية لتحويلها إلى هواجس تم تضخيمها بعد حرب تموز ٢٠٠٦؛ إذ انتشرت بعدها تحليلات تتحدث عن أهداف هذه الحرب والتي كان على أجندتها اقتلاع الشيعة وتهجيرهم ونفيهم إلى مناطق خارج لبنان، في العراق أو غيره، بتغطية عربية ودولية. وبغض النظر عن مدى صحة هذه التحليلات ومدى اقترانها بدلائل جدية أو صدورها للتوظيف السياسي والتعبوي المذهبي الذي يخدم "بيئة المقاومة"، والذي لا يختلف والحال هذه عن طبيعة المادة التعبوية للثقافة الأقلوية عمومًا والهادفة إلى تصنيع الوهم وتضخيم الخطر وإشاعة الريبة والتوجس والعداء مع المحيط، بهدف المحافظة على تماسك المجموعة الداخلي بالخوف من الآخر بالعموم. والواقع أن الشيعة انتقلوا بعد الطائف بسرعة من مرحلة الحرمان إلى مرحلة المشاركة الفاعلة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وقد استفادوا من الجغرافيا، لجهة انتشار الطائفة وتنوعه المديني والاجتماعي، واستفادوا من الديمغرافيا والثقل العددي وتأثيره في المستوى السياسي. واستفادوا أيضًا في لحظة ما من الأيديولوجيا لبناء عصبية المقاومة للدفاع عن الجنوب بوجه العدو الصهيوني، التي أمكن بسهولة تحويلها إلى عصبية "حزبية" للدفاع عن "الطائفة" ورموزها وحقوقها وحصصها.

كانت المقاومة في البداية تؤكد صفتها الوطنية، وتوسع دائرة خطابها، وتلطّف البُعد الأيديولوجي المذهبي في هذا الخطاب، وتنأى بنفسها عن المسائل الخلافية الداخلية، فشجعت بذلك كل مكوّنات الاجتماع اللبناني على احتضانها ودعمها. إلا أن تطور الوقائع السياسية وآداء الحزب منذ صدور القرار ١٥٥٩، وما تبعه إثر اغتيال الرئيس الحريري وانتفاضة ١٤ آذار/مارس، وخروج القوات السورية من لبنان، أدى إلى توليد شعور بالقلق والاستهداف داخل الطائفة الشيعية باعتبارها أبرز حلفاء سوريا بالمنظور الاستراتيجي. وقد نجح "الحزب" في شد عصب الطائفة خلفه، جارفًا ما تبقى من "حركة أمل" وأغلبية الشخصيات والقوى. وأصبح خطاب "الحزب" بنظر باقي الطوائف ممثلاً لـ"الشيعية السياسية"، وتعبيرًا عن هويتها السياسية وما تمثّله من نفوذ في مرحلة مشحونة بكل ديناميات التقاسم والصراع والتجاذب التي يعاد رسم خرائطها من جديد.

في هذا الإطار اكتسب شعار "حماية المقاومة" بُعدًا جديدًا توحّد حوله الشعور الجمعي – الشيعي بما يتطابق والهوية السياسية الشيعية. فدفع "الحزب" بهذا النوع من الخطاب من خلال الممارسة، وربما يمكن القول إنه دفع له، من خلال الحديث المكثف عن البيئة الحاضنة للمقاومة في إطار الخطاب الاستنهاضي الذي ساهم بشكل متزايد في التنظير له بداية. وأدى إلى تطييف المقاومة ودفعها نحو "الانحباس" في أحضان الطائفة. وهكذا أصبح دور المقاومة وسلاحها بمواجهة إسرائيل، غير مفصول عن صلاحيته كحارس شيعي جمعي لهوية "الشيعية السياسية" الجديدة، وهو دور لا يعترف به علنًا أبدًا، لكنه مع ذلك محفور في اللاوعي الجماعي الشيعي، إلى درجة أصبح معها أي فصل بينهما،

اعتداءً عليهما معًا، فالطائفة وسلاحها أو مقاومتها أصبحت من المقدّسات. وأما الإطار الجامع للشيعة اليوم فيتمثل في أغلبيته بحزب الله في لبنان. وفي هذا يكاد يتخطى الواقع مفهوم "الحزب" المتعارف عليه، ليتكامل أو يتماهى مع مفهوم "أمة حزب الله" في عودة إلى المصطلح التأسيسي الذي اقترن مع إطلاق الوثيقة الأولى "رسالة إلى المستضعفين في العالم".

مع "حزب الله" تمت "عسكرة الطائفة"، واستشعر الشيعة في لبنان بالقوة، فقد صاروا أهل شوكة واقتدار. ومع أن "الحزب" ما انفك يتمسك بمشروعه الأيديولوجي الإسلامي، ويستخدم في صراعه السياسي "أدبيات المقاومة والإسلام"، فإنها في القاموس السياسي اللبناني سرعان ما يتم تسييلها في حالة الاحتراب الأهلي الطائفي والمذهبي إلى خطاب سياسي متماثل مع هذه الحالة من جهة، وتتراجع على مستوى الممارسة قضية المقاومة لتصب في حقل التحاصص والمكاسب الطائفية والمذهبية، ما يجعل الحزب والطائفة أولاً وليس الوطن، كما أصبحت المقاومة على مستوى الممارسة في الحقل السياسي الداخلي "جيش الطائفة" في نظر نصف الشعب اللبناني على الأقل.

لقد تغيرت المقاومة، كما كل شيء في لبنان، فلم تعد هي ذاتها، من حيث الخطاب، ولا من حيث الاستراتيجية، ولا من حيث التموضع. وهذا التغير حصل على مراحل، منذ اغتيال رفيق الحريري، مرورًا بحرب تموز ٢٠٠٦ والقرار ١٧٠١، وحتى اليوم المشؤوم في ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨، يوم تحوّل سلاحها نحو "الأهل" في الداخل ليستبيح العاصمة بيروت، ويدخل شوارعها وزواريبها، منقلبًا على كل الوعود والعهود، بأن سلاح المقاومة لن يستخدم في الداخل. تغيرت المقاومة إذًا بقدر ما تغير لبنان والمنطقة، فهي كانت سابقًا وطنية تسبح في وطن يحضنها وتسعى دائمًا لكسب تأييد مكوناته. وأما اليوم فهي خارج حضن الإجماع الوطني ولا تهتم لانقسام حقيقي بين مكوّنات هذا الوطن حولها، وهو ما حولها إلى ميليشيا لحزب سياسي يعتنق أيديولوجيا ولاية الفقيه بنظر أكثر من نصف الشعب اللبناني، يخوض ضد أحزاب سياسية أخرى تمثل مكوّنات أساسية في التركيبة اللبنانية الطائفية، معارك بالسلاح للمحافظة على السلاح فوق منطق الدولة وخارجها.

الفارق بين "حزب الله" وغيره من الأحزاب في لبنان أنه يستثمر رصيد "المقاومة" في الصراع الداخلي، ويحاول تسييله في عملية تحديد الأحجام وإعادة بناء منطق السلطة وتركيب هرم المحاصصة وهندسة أولويات اللاعبين والملعب، إلا أن الأمر لم يتوقف عند حدود استثمار "الرصيد" سياسيًّا معنويًّا، وهو مشروع بحدود معينة، بل تحول بعد ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨ إلى محاولة استخدام إمكانات المقاومة وسلاحها لتعديل موازين القوى الداخلية ماديًّا، وهو أمر يحمل أبعادًا "انقلابية" في أسس التركيبة السياسية والطائفية تتخطى البنية الميثاقية المؤسسة للوطن، وهي تلامس حدود الاحتراب بين مكوناته بما يتخطى حدود لبنان، وما جرى في الدوحة لاحتواء تداعياتها يدلل على ذلك. ولكنه في الوقت نفسه يدلل على انعطافة استراتيجية في مسألة سلاح "الحزب" وإشكالية انحباس المقاومة وسلاحها داخل الطائفة الشيعية، فقد تخطى "الحزب" الإحراج، وقرر استخدام سلاحه في الداخل بعد

تردد. ولم يقم بعد ما فعل ذلك بمراجعة نقدية لما أقدم عليه، بل أمعن في خطاب فيه كثير من التعالي والاستقواء بالإعلان أن ذلك اليوم كان يومًا مجيدًا من أيام المقاومة، على الرغم من ردود الفعل الهائلة والخسائر الكارثية لمشروع المقاومة والتصدعات التي أصابت الوحدة الوطنية في الصميم. ولم يكن حزب المقاومة مضطرًا إلى هذا الموقف المحرج بقدر ما كان كحزب سياسي للطائفة يستثمر إلى أبعد مدى سلاح "المقاومة" في اللعبة السياسية الداخلية، وما يؤكد ذلك أنه ترافق مع كلام من نوع "من انتصر على أكبر آلة عسكرية في الشرق الأوسط في تموز ٢٠٠٦ لن يعصى عليه إدارة بلد أكبر بعشرين مرة من لبنان"، وهو يعني بوضوح، وقبل انتخابات عام ٢٠٠٩ بأسابيع، إعلان ولادة "الشيعية السياسية" على أنقاض المارونية السياسية، أو أية صيغة أخرى يحلم بها البعض، وهي إعلان ضمني بأنه صاحب القرار في موضوع سلاح المقاومة، وأن طاولة الحوار أصبحت خاضعة لتوازن من نوع آخر فيما يتعلق بالسياسة الدفاعية للبنان.

في المشهد السياسي الشيعي اليوم غموض كثيف حول المصطلحات، فمنذ أن دخل "حزب الله" كفاعل سياسي في تفاصيل الحياة الداخلية اللبنانية التي نأى بنفسه عنها لسنوات، أدخل معه المقاومة، إلى المربع القاتل؛ حيث ملعب الطوائف والمذاهب، التي لكلٍّ منها في لبنان ملوك وأباطرة وأمراء. هذا هو ملعب السياسة في لبنان، وهكذا خسرت فيه المقاومة قبل أن تفعل شيئًا، فقط لأنها تموضعت في حضن "طائفة" الحزب، وتحوّلت إلى طرف بمواجهة أطراف أخرى، وانحبست في جمهور الطائفة، ليس لأن بقية الطوائف معادية لمشروع المقاومة، بل لأن خطاب "الحزب" الذي يقود المقاومة، فضلاً عن أيديولوجيته، تموضع في اصطفاف سياسي داخلي، بمواجهة اصطفافات تخوض صراعًا داميًا على السلطة. والاصطفافات في لبنان مهما كان لونها أو شعاراتها سرعان ما تتموضع على أسس طائفية أو مذهبية. وهكذا خسرت المقاومة بُعدها الوطني التوحيدي بمجرد الاصطفاف، لكن خسارتها الكبرى والكارثية كانت بفتوى السلاح للدفاع عن السلاح.

ثمة مستويات ثلاثة من "الخطاب" في لعبة التعبئة القائمة اليوم في الساحة الشيعية، فيها كثير من الخلط والتماهي أو التعمية بين المقاومة والحزب والطائفة. وقد ضيّعت الممارسة الفروقات، واستمرأ قادة الطائفة الذين هم أنفسهم قادة "الحزب" وقادة المقاومة، استحضار منطق المقاومة وسلاحها والاستقواء به، والزج به في مواجهة الآخرين، والدخول معززين به في صراع على السلطة وعلى الحصص والمغانم والوظائف والاعتمادات والوزارات، ثم اختيار الحلفاء وتحديد الأحجام. ثم أخيرًا إسقاط وتشكيل الحكومات، وهو صراع لا ينتهي في أي زمان أو مكان لأنه من طبائع البشر. والمسألة الآن لم تعد ذات بُعد واحد يتلخص في الدفاع عن الوطن ضد العدو، إنها باختصار صراع على السلطة تستخدم فيه كل أنواع الأسلحة السياسية، ويوظف "سلاح المقاومة" في هذا المجال ترجيحًا وازنًا واستراتيجيًّا له حق "الفيتو"، تمامًا كما كانت تستخدم العلاقة المميزة مع سوريا أو بالمقابل أي جهة خارجية، لترجيح كفّة هذا الطرف أو ذلك في لعبة الصراع على السلطة.

وعليه تصبح "الفرضية" القائلة بأنه طالما بقيت "طائفة ما" مسلحة في لبنان، مهما كانت الشعارات الحاملة لها، فإنها بهذا السلاح تحصل على "ميزة تفاضلية" في الصراعات السياسية التي لا تنتهي بطبيعة الحال، وهي صراعات في بلد متنوع ومتعدد طائفيًا ومذهبيًا سرعان ما تؤسس منطقًا ينحو لتفكيك ما تبقى من الدولة. هذه الفرضية تكتسب من التجربة والواقع مصداقيتها. يكفي أنها تعطي التبرير لكل طائفة في لبنان أن يكون لها مقاومتها لكي تمتلك ميزة تفاضلية ومعطيات قوة تتوازن فيها مع الآخرين أو لتدافع عن نفسها بأقل تقدير، وهي في كل الأحوال لن تعدم إيجاد الديباجة الأيديولوجية التي تبرر بها سلاحها.

لم تخالف "الشيعية السياسية" منطقها في سعيها إلى الغلبة والهيمنة، كما كان منطق أقرانها من الطوائفيات الأهلية الأخرى في حالات انتفاخها، والتي قادت البلد إلى حروب مدمرة، وهي في سعيها هذا شكلت خطابًا يفقد الأكثرية الجديدة محتوى انتصارها الديمقراطي أثر الانسحاب السوري، من خلال الحديث الملتبس عن الديمقراطية التوافقية والمشاركة، ومن خلال الصيغة المهرطقة المسماة "الثلث الضامن"، التي هي من البدع التي تم إلباسها منطقًا دستوريًا وميثاقيًا بحجة أن لبنان لا يحكم بمنطق الأكثرية والأقلية، وهكذا أصبحت الحكومات وفق هذا المنطق تتألف لا لتحكم، بل لتعطي مسبقًا حق تعطيل قراراتها لخصومها، وهي في كل الأحوال صيغة إذا أُمعن النظر فيها، لتبين أنها سلاح سياسي يخدم الخطاب التعطيلي ليس إلا.

بقي هذا الخطاب صالحًا إلى أن امتلك "الحزب" وحلفاؤه نصاب الأكثرية النيابية لتأليف الحكومة، فتم سحبه على الرغم من كل الضجيج النظري والسياسي والدستوري الذي أثير حوله. وتمثلت المفارقة برفض منح المعارضة الجديدة ما كانوا يتمتعون به من امتيازات وما نظّروا له في وثائقهم وخطبهم وتصريحاتهم، أقلها الثلث الضامن والحق في المشاركة بصوغ البيان الوزاري، وهي مفارقة فاقعة في ازدواجية المعايير والتفسير المتعسف للدستور ومفاهيم العمل الديمقراطي الفارغة من مضمونها.

ولا يقود هذا المنطق بطبيعة الحال إلى بناء دولة المواطنة، وليس أدل على ذلك من موافقة الحزب على "قانون الفصل المذهبي" الانتخابي المدمر لما تبقى من صيغة العيش الواحد، والمسمى بالقانون "الأرثوذكسي" الذي التقت عليه مصالح حرّاس عتاة النظام الطائفي في لبنان، القديم منهم والجديد، مثل هذه القوانين لا تؤسس لدولة المواطنة بقدر ما تقود إلى تحالف سلطوي طوائفي وكونفيدراليات تؤسس لحرب أهلية باردة، لا تلبث أن تسخن على وقع المعادلات الإقليمية المتغيرة. وفي تجربة المارونية السياسية الغابرة، على الرغم مما توفر لها من عدّة فكرية وثقافية، وخطاب جمع بين الانفتاح والتعددية، والقدرة على الاستيعاب والهيمنة والحريات، والتحديث المحدود والدعم الخارجي المفتوح، ما يفيد أنها فشلت في تجديد النظام، وقادت البلد إلى الانهيار والكارثة. إن في هذه التجربة كثير من العبر التي تفيد أن عوامل القوة أحادية الجانب لأية طائفة في لبنان ليست كافية لحكمه، أو حتى الهيمنة على قراره، فكيف الحال إذا ما قورنت التجربة بما يجري في البيت الشيعي عندما تلغى

التمايزات ضمنه ويستحضر الموروث لمواجهة أي فكر جديد، وتتحول آلته العسكرية فائض قوة تستخدم مادة لترويض الآخرين؟

يحتاج الأمر إلى مقاربة نقدية جديدة من داخل البنى الطائفية القائمة ومن خارجها. ولم يعد مقبولاً مداراة التضخم الذي يعيشه الخطاب الطائفي في لبنان عمومًا، وبأي قناع تستر أو تخفّى، حتى ولو لامس المقدس وتمسك بالمقاومة ليل نهار، فللجميع مقدساتهم وحقهم بالمقاومة، وينبغي ألا تكون شرفًا وحكرًا لفئة أو طائفة دون أخرى، وإلا أصبحت "ميزة تفاضلية" بالإكراه. ولكي يتحقق هذا لا بد من مراجعة تميّز ما بين الطائفة والحزب والمقاومة من دون أن تفصل بالضرورة في ما بينهم. لكن أحد أطراف هذا المثلث على الأقل، وهو المقاومة "حق عام"، يرتقي إلى حدود "الواجب الوطني العام والملزم"، ويجب أن تفتح أبوابه أمام جميع اللبنانيين كي يصبح "ميزة توحيدية" لا ميزة تفاضلية انقسامية. وكونه "حقًا عامًّا" لا يعني وجوب ممارسته عشوائيًا، أو تفصيل مقاومات على قياس الطوائف والمذاهب والأحزاب، كما لا يعني التفرّد به أو احتكاره حزبيًا أو طائفيًا، بقدر ما يجب أن يعني، وبخاصة للحريص على المقاومة واستمراريتها، فعلاً جاذبًا وحقلاً توحيديًا مشتركًا إسلاميًا مسيحيًا، تتحول فيه الدولة إلى دولة ذات استراتيجية دفاعية مقاومة ضمن إطار وإشراف الجيش اللبناني الذي هو بطبيعته مكوّن وطني شعبي مقاوم بمواجهة العدو الصهيوني بعيدًا عن التوظيف الأيديولوجي والسياسي الداخلي والتفلت المسلح في الأحياء والزواريب والمدن والقرى تحت عنوان المقاومة.

ما يحتاج إليه لبنان اليوم، وفق هذه المقاربة النقدية، إمام جديد من نوع موسى الصدر ومحمد مهدي شمس الدين، يستأنف مسيرة الشيعة السياسية، ويعمق رؤيتها كمدرسة اجتهادية في ميادين انتمائها ومعاني لبنانيتها وعروبتها. لقد نهض مثقفو الشيعة في لبنان كقوة تجديد وقادة فكر، وتوزعوا بين الأحزاب الوطنية واليسارية والعروبية ومؤسسات المجتمع المدني، وتجاوز تأثيرهم لبنان ليمتد إلى العالم العربي والإسلامي من دون أن يسأل أحد عن مذهبهم. وليست هذه مهمة محصورة بطائفة، بل هي للإنصاف حاجة وطنية ملحة لإنتاج قوى وخطاب وطني عابر للطوائف، يسقط إلى غير رجعة نظام التحاصص الطائفي والمذهبي، الذي لا ينتج إلا العصبيات ولا يؤسس لوطن، بل لكونفدراليات طوائفية مقنعة.

لائحة المراجع والمصادر

- أبو النصر، فضيل. **حزب الله، حقائق وأبعاد**. بيروت: الشركة العالمية للكتاب؛ عين، ٢٠٠٣.
- باروت، جمال، وآخرون. **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩.
- بلقزيز، عبدالإله. **المقاومة وتحرير الجنوب**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.
- حجازي، مصطفى. **حصار الثقافة**. بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٩.
- حمادة، الشيخ حسن. **سر الانتصار**. بيروت: دار الهادي، ٢٠٠١.
- حمزة، نزار. "دور الحركات الإسلامية في الانتخابات البلدية". **في مخاض الديموقراطية في بنى المجتمعات المحلية**. بيروت: المركز الوطني للدراسات، ١٩٩٩.
- الخازن، فريد، وبول سالم، مشرفون. **الانتخابات الأولى في لبنان بعد الحرب**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٣.
- الخامنئي، السيد علي. **الحكومة في الإسلام**. ترجمة هادي جبارة. بيروت: دار الروضة، ١٩٩٥.
- الرسالة المفتوحة التي وجهها "حزب الله" إلى المستضعفين في لبنان والعالم (١٦ شباط/فبراير ١٩٨٥).
- شرارة، وضاح. دولة حزب الله، **لبنان مجتمعًا إسلاميًا**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٦.
- عماد، عبدالغني. حاكمية الله وسلطان الفقيه: **قراءة في خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة**. ط. ٢. بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٥.
- عماد، عبدالغني. الحركات الإسلامية في لبنان، **الدين والسياسة في مجتمع متنوع**. د.م.: دار الطليعة، ٢٠٠٦.
- غريب، أمل سعد. **حزب الله، الدين والسياسة**. ترجمة حسن الحسن. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢.
- فضل الله، حسن. **الخيار الآخر: حزب الله**. بيروت: دار الهادي، ١٩٩٤.
- قاسم، الشيخ نعيم. **حزب الله، المنهج والتجربة، المستقبل**. ط. ٦. بيروت: دار الهادي، ٢٠٠٦.
- قاسم، الشيخ نعيم. **حزب الله، المنهج، التجربة، المستقبل**. بيروت: دار الهدى، ٢٠٠٢.
- اللهي، مسعود أسد. **الإسلاميون في مجتمع متعدد**. ترجمة دلال عباس. بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤.



- محسن، محمد، وعباس مزنر. **صورة المقاومة في الإعلام**.
- منصور، ألبير. **الانقلاب على الطائف**. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٣.
- ناصيف، نقولا، وروزانا بومنصف. **انتخابات الـ٩٦ في فصولها – المسرح والكواليس**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٦.
- هانف، تيودور. **لبنان تعايش في زمن الحرب**. باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ١٩٩٣.

المراجع باللغة الأجنبية

- Ranstrop, Magnus. **Hizb Allah**. New York: Martin's Press, 1997.
- Eyal Zisser: "Hizbollah on the Crossroad". **Midlle East Review of International Affairs (MERIA)** (Sep 1997): 30.
- Hamzeh, Nizar. 'Lebanon,s Hisbollah: From Revolution to Parliamentary Accommodation". **Third World Quarterly** (Spring 1993).

تقارير وأطروحات ورسائل جامعية

- أبو رضا، حسين عبد الجليل. **التربية الحزبية الإسلامية، حزب الله نموذجًا**. رسالة دكتوراه. الجامعة اللبنانية، المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٩–٢٠١٠.
- الأخضر، حسين مصطفى. **الانقسام السياسي الشيعي بين أمل وحزب الله**. رسالة ماجستير. الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٧–٢٠٠٨.
- **تقرير مجموعة الأزمات الدولية**، رقم ٢٣ (٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٨).
- "حزب الله والأزمة اللبنانية". **تقرير مجموعة الأزمات الدولية**، رقم ٦٩ (١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧).
- طه، غسان فوزي. **القرابة والطائفة والسلطة في منطقة بعلبك**– الهرمل بين عامي ١٨٦٠–١٩٩٦. رسالة دكتوراه. الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٤–٢٠٠٥.
- هاشم، حسين. **حزب الله في البرلمان اللبناني–الأيديولوجية الدينية والحركة السياسية**. رسالة ماجستير. الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٣–٢٠٠٤.

المقابلات

- مقابلة مع العلامة إبراهيم الأمين الناطق باسم "حزب الله"، في كتاب: **الحركات الإسلامية في لبنان**، ملف الشراع، بيروت، ١٩٨٥.
- مقابلة مع السيد إبراهيم الأمين، **النهار**، ٥ آذار/مارس ١٩٨٧.
- مقابلة مع السيد حسن نصر الله مع **مجلة البلاد**، بيروت، ١٩٩٤/١٠/٢٢.
- مقابلة مع السيد حسن نصر الله مع **مجلة العهد**، بيروت، ١٩٩٧/١١/٢١.
- مقابلة مع أحمد كنعاني، **قيام الثورة**، طهران، ١٩٨٣ في إيران برس.
- خطاب السيد حسن نصر الله في مناسبة الذكرى الحادية عشرة لتحرير الجنوب اللبناني
- ٢٠١١/٥/٢٦، في **جريدة الأخبار**.
- الرسالة المفتوحة التي وجّهها "حزب الله" إلى المستضعفين في لبنان والعالم، ١٩٨٥.
- أبو النصر، فضل: "**حزب الله حقائق وأبعاد**"، من مقابلة مع علي فياض.
- الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية
- **العهد**، ٢٣ شوال ١٤٠٥.
- الشيخ نزيه فياض، المفوض العام لجمعية كشافة الإمام المهدي، **جريدة الأخبار**، ٢١–٤–٢٠١٠.

مراصد

- إبراهيم بيرم، **النهار**، ٢٠/٦/١٩٩٦.
- محمد فنيش، **جريدة الأنوار**، (٦/٧/١٩٩٦).
- حسن نصر الله في **جريدة السفير**، (٥/ ٩/ ١٩٩٦).
- جريدة الحياة في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠.
- جريدة الحياة في ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٠.
- المحلل الإسرائيلي غي باخور: يديعوت أحرونوت (ترجمة جريدة اللواء ٢٤/١/٢٠٠٤).
- **السفير** ٢٧/٥/٢٠٠٠
- **المنار**، ٩ آب/ أغسطس ٢٠١٠.
- بيان "حزب الله" حول فصل الشيخ صبحي الطفيلي، **جريدة السفير**، بيروت، ٢٦/١/١٩٩٨.
- صفي الدين، السيد هاشم: "حزب الله، المرتكزات التثقيفية لمقاصد ثقافة حزب الله"، **نشرة حزبية محدودة التداول**، بيروت.
- **جريدة الحياة**، ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١.
- فادي شامية: مقاتلو "حزب الله" يخوضون معارك شرسة في سوريا، شهداء الواجب الجهادي يتزايدون، **جريدة المستقبل**، ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣.

المواقع الإلكترونية

- الحياة. http://international.daralhayat.com/internationalarticle/233129
[تاريخ الدخول على الموقع: ١٤ مايو ٢٠١٣]
- سيرة وحياة الإمام القائد: سيرة سماحة الإمام القائد السيد موسى الصدر". صفحه الامام القائد السيد موسى الصدر. http://www.imam-moussa.com/sirah.htm
[تاريخ الدخول على الموقع: ١٤ مايو ٢٠١٣]
- "نصّ المحضر الرسمي لاعترافات ميشال سماحة: بشار الأسد أعطى التوجيهات بنفسه لعملية التفجير والمملوك الرجل المهم". العربية.
http://www.sawtbeirut.com/news-in-arabic/arabic-lebanon/15191-2011-01-25-20-41-03.html
[تاريخ الدخول على الموقع: ١٤ مايو ٢٠١٣]
- وكالة الاخبار اليومى. http://www.akhbaralyawm.com/article-\
[تاريخ الدخول على الموقع: ١٤ مايو ٢٠١٣]
- Radio Sawt Beirut.
http://www.sawtbeirut.com/news-in-arabic/arabic-lebanon /15191-2011-01-25-20-41-03.html
[تاريخ الدخول على الموقع: ١٤ مايو ٢٠١٣]



وحدة الدراسات المستقبلية

للإستعلام

تليفون: ٤٨٣٩٩٩٩ (٢٠٣)+ داخلي: ٥١٣٢

فاكس: ٤٨٧٩٢٥٢ (٢٠٣)+

بريد إلكتروني: marasedjournal@bibalex.org